وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

–دراسة حالة ميناء "جن جن" جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص : التسيير المالي للمؤسسات

إعداد الطالبتين:

بومهراز مايسة

مهيدي صفاء

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة سرحان سامية	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة بن زغدة حبيبة	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذة بودودة مريم	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

–دراسة حالة ميناء "جن جن" جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص : التسيير المالي للمؤسسات

إعداد الطالبتين:

بومهراز مايسة

مهيدي صفاء

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة سرحان سامية	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة بن زغدة حبيبة	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذة بودودة مريم	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

قبل كل شيء نحمد الله تعالى الذي أعاننا على إتمام عملنا هذا المتواضع، فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة "***حبيبة بن زغدة***" التي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات، كذلك نتقدم بجزيل الشكل للأستاذة "***سامية سرحان***" على دعمها لنا وما قدمته لنا من إرشادات قيمة وبناءة.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى رئيس مصلحة المالية والمحاسبة بالمؤسسة المينائية "جن جن" على حسن الاستقبال والمعلومات المقدمة لنا.

ولا ننسى تقديم الشكر والامتنان إلى كل من ساندنا طول فترة دراستنا وإلى كل أساتذة قسم علوم التسيير.

إهـــــداء

قال تعالى

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام.

اهدي عملي هذا إلى:

صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، صاحب القلب الطيب

"والدي الغالي" شفاه الله وأطال عمره.

إلى زهرة قلبي، إلى التي كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أعظم من في الوجود ***"أمي الغالية"***

إلى قطعة من روحي ***"أختي الغالية مروة"***.

إلى العائلة كل باسمه ومقامه.

إلى رفيقات دربي ***"مايسة، سارة، زينب وخولة"***

إلى الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هاته الورقة

صفـــاء

إهـــــــ

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" خلال الفترة 2015 –2022, اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الضريبي والأداء المالي والعلاقة بينهما وكذلك بعض الدراسات السابقة التي تناولت ممارسات التخطيط الضريبي من خلال ما تعكسه على الأداء المالي، وتم الاستناد على منهج دراسة حالة في المؤسسة المينائية "جن جن" في الجانب التطبيقي، وهذا باستخدام المؤشرات المتمثلة في معدل الضريبة الفعلي، الوفورات الضريبية والوفورات الضريبية البديلة للتعبير على التخطيط الضريبي كمتغير مستقل، والأداء المالي كمتغير تابع مقاسا بالعائد على الأصول ROA بالإضافة إلى حجم المؤسسة كمتغير ضابط بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد و باستخدام برنامج Eviews09.

توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة تأثير معنوية بين معدل الضريبة الفعلي و الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول ووجود أثر سلبي للوفورات الضريبية البديلة على الأداء المالي, أما بالنسبة للوفورات الضريبية للديون وحجم المؤسسة فلها تأثير إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن".

توصي الدراسة أنه على مؤسسة ميناء "جن جن" اعتماد التخطيط الضريبي كأداة رقابية استباقية توجه العمليات الحالية كونها تساعد المؤسسة لتخفيض عبئها الضريبي وكذلك تحسين أدائها المالي, ضرورة إدراك مؤسسة ميناء "جن جن" لأهمية الأداء المالي في تحديد كمية الأرباح لإعطاء المؤسسة صورة عن الوضعية المالية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الضريبي، مؤشرات التخطيط الضريبي، الأداء المالي، معدل العائد على الأصول، نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

Abstract:

This study aimed to find out the impact of tax planning on the financial performance of the "DJEN DJAN" Port Corporation during the period 2015-2022, we relied on the descriptive analytical approach by presenting the most important concepts related to tax planning and financial performance and the relationship between them, as well as some previous studies that dealt with tax planning practices through what they reflect on financial performance, and a case study approach was based on the port institution "DJEN DJEN" in the applied aspect, using the indicators represented in the actual tax rate, Tax savings and alternative tax savings to express tax planning as an independent variable, financial performance as a dependent variable measured by return on assets (ROA) in addition to the size of the enterprise as a control variable based on the multiple linear regression model and using Eviews09.

The results of the study found that there is no significant impact relationship between the actual tax rate and the financial performance measured by return on assets and the existence of a negative impact of alternative tax savings on financial performance, as for the tax savings of debt

and the size of the institution, it has a positive impact on the financial performance of the port institution "Jingen". The study recommends that the "DJEN DJEN" Port Corporation should adopt tax planning as a proactive control tool that directs current operations as it helps the institution to achieve its tax burden as well as improve its financial performance, the need for the "DJEN DJEN" Port Corporation to realize the importance of financial performance in determining the amount of profits to give the institution a picture of the financial situation.

Keywords : Tax planning, tax planning indicators, financial performance, rate of return on assets, multiple linear regression model.

فـــهـــــرس الـــمـحـتـويـــات

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي العام للدراسة	
تمهيد	05
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	06
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التخطيط الضريبي	06
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	13
المطلب الثالث: تأثير عملية التخطيط الضريبي على الأداء المالي	30
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة	33
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي	33
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالأداء المالي	37
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي وأثره على الأداء المالي	43
خلاصة الفصل	51
الفصل الثاني: دراسة أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي بالمؤسسة المينائية "جن جن"	
تمهيد	53
المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء "جن جن"	54
المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة	54
المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة	55
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	56
المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية	57
المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة	57
المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة	58

المطلب الثالث: الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة	60
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة	64
المطلب الأول: تحليل مصفوفة الارتباط	64
المطلب الثاني: عرض نتائج الانحدار الخطي المتعدد	65
المطلب الثالث: تفسير نتائج الدراسة	70
خلاصة الفصل	73
الخاتمة	75
قائمة المراجع	79
الملاحق	

فـــهـــــرس

الـجـــــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسب الربحية	25
02	نتائج متغيرات الدراسة	59
03	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة	64
04	نتائج النموذج الأولي للدراسة	66
05	استبعاد متغير الضريبة الفعلي ETR	67
06	النموذج بعد حذف متغير معدل الضريبة الفعلي ETR	68
07	نتائج اختبار Breush-Godfrey	69
08	نتائج اختبار ARCH لـ ROA	69
09	نتائج النموذج النهائي المصحح	70

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء "جن جن"	56

قـــائـــمـــة

الـــمـــلاحـــق

رقم الملحق	العنوان
01	جدول توزيع فيشر
02	جدول توزيع Student
03	ميزانية الأصول 2015
04	ميزانية الخصوم 2015
05	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2015
06	ميزانية الأصول 2016
07	ميزانية الخصوم 2016
08	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2016
09	ميزانية الأصول 2017
10	ميزانية الخصوم 2017
11	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2017
12	ميزانية الأصول 2018
13	ميزانية الخصوم 2018
14	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2018
15	ميزانية الأصول 2019
16	ميزانية الخصوم 2019
17	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2019
18	ميزانية الأصول 2020
19	ميزانية الخصوم 2020
20	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2020
21	ميزانية الأصول 2021
22	ميزانية الخصوم 2021
23	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2021
24	ميزانية الأصول 2022
25	ميزانية الخصوم 2022
26	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2022

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
دج	الدينار الجزائري
ROA	معدل العائد على الأصول
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
ROI	معدل العائد على رأس المال المستثمر
FRNG	رأس المال العامل
BFR	الاحتياج في رأس المال العامل
TNG	الخزينة الصافية
EVA	القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	القيمة السوقية المضافة
ETR	معدل الضريبة الفعلي
DTS	الوفورات الضريبية للديون
NDTS	الوفورات الضريبية البديلة
SIZE	حجم المؤسسة

مـقـدمـة

مقدمة

تعد السياسة الضريبية إحدى الأدوات التي تعمل على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين البيئة الاستثمارية للبلاد، إذ تتميز بيئة الأعمال في الوقت الراهن بشدة المنافسة بين المؤسسات التى تسعى دائما لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، والذي يعتبر الضمان الوحيد لبقائها واستمراريتها.

وتعتبر الضريبة الواحدة من العوامل التي تؤثر على الأرباح الصافية للمؤسسات، حيث تشكل هذه الأخيرة جزءً أساسيا من إيرادات الدولة والتي تعتبر عبئ وتكلفة على المؤسسات مما يدفعها لتخفيف عبئها الضريبي ومعالجته بالطرق القانونية وهذا من خلال ما يتيحه القانون من تسهيلات، تخفيضات وإعفاءات بالإضافة إلى التخطيط الجيد للعمليات والأنشطة المالية كالتمويل عن طريق القروض للاستفادة من الوفورات الضريبية الناتجة عنها وبعض الثغرات التي تمنحها القوانين والتشريعات الضريبية وهذا ما يعرف بالتخطيط الضريبي. ومن هنا يمكن القول أن عملية التخطيط الضريبي هي سياسة مالية مستمرة تلجأ إليها المؤسسات لتخفيف عبئها الضريبي وكذلك تحسين أدائها المالي الذي يعد المحرك الأساسي لوجودها والطريقة المثلى للحفاظ عليها وبقائها واستمرارها، ويمكننا القول أن الأداء المالي مطمح كل مؤسسة اقتصادية، فهو يعد انعكاسا لمختلف القرارات التي تتخذها، خصوصا القرارات المالية بحيث يستند الأداء المالي على مجموعة من المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية لإعطاء المؤسسة صورة عن الوضعية المالية ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها للاستغلال الأمثل.

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد تأثير للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" خلال الفترة 2015-2022؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يوجد أثر معنوي لمعدل الضريبة الفعلي على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" عند مستوى معنوية 5%؟
- ✓ هل يوجد أثر معنوي للوفورات الضريبية على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" عند مستوى معنوية 5%؟
- ✓ هل يوجد أثر معنوي للوفورات الضريبية البديلة على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" عند مستوى معنوية 5%؟

للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية نفرض ما يلي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعلي على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن".
- ✓ **الفرضية الثانية:** يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن".
- ✓ **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء "جن جن".

❖ **أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف الدراسة في ما يلي:

- ✓ محاولة تسليط الضوء على بعض مفاهيم التخطيط الضريبي وأهم استراتيجياته؛
- ✓ إعطاء نظرة على اهم مؤشرات التخطيط الضريبي وأثرها على الأداء المالي؛
- ✓ اختبار قياسيا أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن"؛
- ✓ استخلاص النتائج وكذلك اقتراح التوصيات للتحسين من الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" محل الدراسة.

❖ **أهمية الدراسة:**

الدراسة التي سيتم معالجتها أهمية مستمدة من أهمية العمل بالتخطيط الضريبي وتطبيقه في المؤسسات الاقتصادية للرفع وتحسين من أدائها المالي، وذلك من خلال توضيح أثر مؤشرات التخطيط الضريبي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول للمؤسسة المينائية "جن جن" وتحديد ما إذا كان هذا التأثير سلبا أو إيجابا.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

- ✓ الرغبة والميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالضرائب؛
- ✓ قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت التخطيط الضريبي وأثره على الأداء المالي؛
- ✓ الموضوع له علاقة بتخصص التسيير المالي للمؤسسات؛
- ✓ نظرا لحداثة موضوع التخطيط الضريبي في الجزائر.

❖ **حدود الدراسة:**

- ✓ **الحدود المكانية:** لإسقاط الجانب النظري على الواقع قمنا بإجراء دراستنا الميدانية بالمؤسسة المينائية "جن جن".
- ✓ **الحدود الزمانية:** تم إجراء دراستنا الميدانية في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022.

❖ **المنهج المتبع في الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري من خلال عرض مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالتخطيط الضريبي والأداء المالي، وتحليل الدراسات السابقة أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة في مؤسسة ميناء "جن جن" من خلال قياس مؤشرات التخطيط الضريبي وأثرها على الأداء المالي للمقاس العائد على الأصول، والمنهج الإحصائي تم اعتماده عند دراسة علاقة الارتباط والانحدار الموجودة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها وبينها وبين المتغير التابع.

❖ **هيكل الدراسة:**

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين حيث تناولت في الفصل الأول الجانب النظري للدراسة المكون من مبحثين: إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للتخطيط الضريبي والأداء المالي الذي تضمن مفاهيم أساسية حول التخطيط الضريبي والأداء المالي وتحليل العلاقة بين مؤشرات كل منهما أما المبحث الثاني نعالج مختلف الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة.

بالنسبة للفصل الثاني الذي تضمن دراسة أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول مدخل عام للمؤسسة محل الدراسة، المبحث الثاني تبيان منهجية الدراسة القياسية وأخيرا المبحث الثالث اشتمل على عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي العام للدراسة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيد

تلعب الضرائب دورا هاما في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية لأي دولة، فهي أحد المصادر الرئيسية لإيراداتها، ولأن هذه الأخيرة تساهم في تحقيق التنمية في شتى المجالات تفرضها الدولة جبرًا على المكلفين بها، حيث يستخدم المكلفين عدة سياسات للتقليص وتخفيف الأعباء الضريبية الذي يعتبر كتكلفة، ومن أهم هذه السياسات سياسية التخطيط الضريبي وهذه السياسية تستعملها الإدارة الناجحة للاستفادة من الثغرات القانونية، واستغلال الوفورات الضريبية الاستغلال الأمثل، كما أن التخطيط الضريبي يساعد المؤسسات على تعزيز مركزها المالي والرفع من أدائها المالي، حيث يعد الأداء المالي المحور الأساسي للمؤسسات والوسيلة المثلى للحفاظ عليها وبقائها واستمرارها؛ إذ أن الأداء المالي يعتبر محور اهتمام المؤسسات بمختلف أنواعها فهي تسعى إلى تخفيض مؤشرات عالية ضمانا لتحقيق أهدافها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

في هذا المبحث نسلط الضوء على أهم مفاهيم التخطيط الضريبي كونه من أهم الاستراتيجيات الهامة داخل المؤسسة، حيث سنتطرق إلى أهم تعاريفه، وإبراز أهميته وأهدافه، بالإضافة إلى أهم استراتيجياته، وأخيرا مؤشرات قياسه، كما سنتطرق للمفاهيم الأساسية للأداء المالي والعوامل المؤثرة، إضافة إلى مؤشرات قياسه وأخيرا عملية التخطيط الضريبي وتأثيرها على الأداء المالي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التخطيط الضريبي

التخطيط الضريبي من الأساليب الحديثة في مجال الضرائب، تستخدمه المؤسسات للتخفيض من أعبائها الضريبية، حيث سنتناول في هذا المطلب مفهوم الضريبة بشكل عام والتخطيط الضريبي بشكل خاص.

الفرع الأول: مفهوم التخطيط الضريبي

أولا: أ. تعريف الضريبة:

"الضريبة هي استقطاع نقذي تعرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة، والضريبة كذلك فريضة تدفع جبرا إلى الدولة وهي غير جزائية، وتدفع من القطاع الخاص إلى القطاع العام"[1].

ب. تعريف التخطيط:

"التخطيط هو الوظيفة الأولى من وظائف الإدارة ولها السبق على جميع وظائفها الأخرى، حيث لا يمكن تنفيذ أية أعمال على خير وجه دون الاهتمام بالتخطيط لها، فالتخطيط هو مرحلة التفكير واتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الأعمال"[2].

ثانيا: مفهوم التخطيط الضريبي:

يعرف التخطيط الضريبي على أنه "الإجراءات المتبعة من طرف الممولين لتحقيق الالتزامات الضريبية المستحقة، والتي لا تتعارض مع الإجراءات القانونية"[3].

---

[1] عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفافة، **المحاسبة الضريبية**، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 04.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 55.

[3] إيمان بوقروة، منصور بن عمارة، **أهمية استخدام الملاجئ الضريبية ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي لشركات متعددة الجنسيات –إشارة لحالة شركة Google Lnc–**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، جامعة سكيكدة، ص 117.

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن التخطيط الضريبي هو: "عبارة عن الإجراءات المتخذة من طرف المكلف في إطار شؤونه الجبائية المهنية والشخصية بهدف تخفيض عبئه الضريبي"[1].

التخطيط الضريبي هو: "التقدير المسبق لمعرفة تأثير الضريبة على مختلف الفعاليات لغرض تجنب الضريبة والتقليل منها بطرق قانونية، لذلك تعد الضريبة أحد العوامل المهمة التي يجب أخذها بالحسبان كبقية العوامل الأخرى، عند اتخاذ قرارات متعلقة بنشاط معين فإنه من الضروري معرفة الضريبية التي سوف يدفعها عند الاختيار لكل نشاط فبعض الدول تعفي بعض الأنشطة من الضرائب وتقليل نسبها لذلك يجب أخذ ذلك بنظر الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار واختيار المشروع الذي يؤدي إلى تحقيق عائد كبير وخصم الضرائب[2].

ويقصد بالتخطيط الضريبي تحليل منطقي لكافة القوانين الضريبية والقوانين ذات الصلة واللوائح التنفيذية والتعليمات التفسيرية، والكتب الدورية والمنشورات ذات الصلة بالضرائب والمفاضلة بين البدائل المختلفة للاستفادة من التوافق والتعارف الموجود بينهما بهدف وضع خطة للخطط المالية لتحقيق وفورات ضريبية[3].

كما أن التخطيط الضريبي يتمثل في التخطيط لتجنب دفع الضريبة إذا أمكن ذلك قانونا، وتتميز عملية التخطيط الضريبي أنها عملية مستمرة ولا تتوقف على فترة محددة أو على معالجة بند معين ماليا أو محاسبيا، وإنما تأخذ في الاعتبار القرارات الإدارية والتي تعرف بالاستراتيجيات الضريبية[4].

التخطيط الضريبي هو عملية صياغة نظام لتقليل أو تقييد الرسوم المفروضة على ممتلكات الفرد أو نشاطه أو دخله، بشكل أساسي من أجل مسار لتوليد الإيرادات لطرف آخر، إنها تقنية تتبعها المؤسسات والأفراد والأمناء وتستخدمها لتقييم ملفها المالي بهدف وحيد وهو خفض (الحد الأدنى)، مبلغ الضرائب المدفوعة على أرباح الشركات أو الدخل الفردي وتعتبر سياسة استثمارية هامة داخل المنظمة لأنها تجبر الإدارة إلى الاستفادة من الموارد المتاحة[5].

---

[1] إيمان بوقروة، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

[2] نضال رؤوف أحمد، نوال كاظم مهدي العامري، **التخطيط الضريبي وأثره على الوعاء الضريبي –بحث تطبيقي في عينة من شركات المساهمة العراقية–**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 59، 2019، ص 407.

[3] سمير سالي فهمي عبد المسيح، **التخطيط الضريبي (المفهوم، الأنواع، الأساليب، استراتيجيات مواجهته)**، مجلة علمية محكمة، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ص 637.

[4] حسناء عطية حامد محمد، **تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحكومة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة – دراسة تطبيقية على شركات بالبورصة–**، مجلة البحوث المحاسبية، ص ص 270–271.

[5] Jon Olayiwola, Stephaie Okoro, Tax Planning, Corporate, Governonce and Financial Performance of Selected Quoted, Nom-financial Companiesin Nigeria, 2017-2018, Organizations and Markets in Emerging economies, vol 12, num 02, 2021, P 332.

ثالثا: خصائص التخطيط الضريبي:

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص للتخطيط الضريبي يتم إبرازها فيما يلي[1]:

- ✓ عملية التخطيط الضريبي عملية منظمة ومستمرة، ولا تحدد بفترة زمنية معينة ولا تتوقف على معالجة بند معين؛
- ✓ تتسم عملية التخطيط الضريبي بالمرونة لمواجهة أي تغيير في استراتيجيات الضريبية والاستفادة منها؛
- ✓ تقوم على دراسة وتحليل واستغلال جميع الإعفاءات الضريبية في قوانين الضرائب والقوانين ذات الصلة (المحلية والدولية)، فلا يكتفي المخطط بقانون الضرائب فقط، كما يهتم المخطط لجميع القرارات الإدارية واللوائح والكتب الدورية والتعليمات؛
- ✓ يهتم التخطيط الضريبي بالتكاليف واجبة الخصم إذ يستخدم بنود تعد تكاليف واجبة الخصم بدلا من بنود لا تعد كذلك مثل التمويل بالاقتراض بدلا من التمويل الذاتي؛
- ✓ يهتم التخطيط الضريبي بالاتفاقيات الدولية التي تمنح إعفاء ضريبي كتجنب الازدواج الضريبي؛
- ✓ لا يستخدم المخطط أساليب احتيالية أو طرق غير مشروعة للتخلص من عبء الضريبة؛
- ✓ التخطيط الضريبي فعل مشروع، ومن ثم غير معاقب عليه القانون.

رابعا: أهمية التخطيط الضريبي:

تكمن أهمية التخطيط الضريبي فيما يلي:

- ✓ التخطيط الضريبي يعمل على وصول الالتزامات الضريبية إلى حدها الأدنى وبالتالي يساعد الشركات على توفير الأموال اللازمة للاستثمار والنمو بحيث يصبح التخطيط الضريبي أحد مصادر رأس المال العامل؛
- ✓ يساعد على تخفيض العبء الضريبي بطرق قانونية، لذا فإنه يحقق للمكلف الفرصة الكاملة للتخطيط المالي واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية على أساس سليم؛
- ✓ التخطيط الضريبي يعمل على زيادة قدرة المؤسسات على استغلال أصولها بصورة كفؤة، وضمان سهولة الرقابة على عمل وسير الخطة من خلال تحليل الانحرافات والعمل على تصحيحها بالطرق الأفضل؛
- ✓ يضمن التخطيط الضريبي مراقبة الإدارة بصورة مستمرة لسير العمل والخطوات الواجب اتباعها؛

[1] سمير سالي عبد المسيح، **مرجع سبق ذكره**، ص 639-640.

- ✓ يساعد التخطيط الضريبي المكلفين بشكل عام والشركات المدرجة في السوق المالي بشكل خاص على العمل بتوجيه استثماراتها في المجالات التي تحقق لها وفورات ضريبية جيدة[1]؛
- ✓ وتنبع أهمية التخطيط الضريبي من أنه يلزم الإدارة بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة كفؤة، ويجبرها أيضا على عمل تحليل للانحرافات الناتجة عن تطبيق الخطة إن وجدت، وتحديد الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق أهداف الخطة والعمل على معالجتها بصورة سريعة وكفؤة[2].

ومن خلال ما تم عرضه سابقا يمكن تحديد أو حصر أهداف التخطيط الضريبي فيما يلي:

- ✓ حسب المعهد الأمريكي: يعتمد المعهد الأمريكي للمحاسبة المعتمدين في وجهة نظرهم على أن للتخطيط الضريبي هدفين رئيسيين؛ يتمثل الهدف الأول في تقليل المسؤولية الاجمالية لضريبية الدخل، في حين الهدف الثاني يتمثل في تحقيق أهداف التخطيط المالي بأقل قدر من النتائج الضريبية؛
- ✓ والهدف الرئيسي للتخطيط الضريبي هو تخفيض العبء الضريبي، وبالتالي هذا ما يقلل من تكلفة الالتزامات الضريبية، ومن هنا نستنتج أن دافعي الضرائب يمكنهم الاستفادة من قدرتهم على خفض الالتزامات الضريبية من أجل تحقيق هدف التخطيط الضريبي، كما يهدف التخطيط الضريبي على تقديم جميع عناصر الخطة المالية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة الضريبية، وبناءً على ما سبق ينبغي أن يراعي هدف التخطيط الضريبي جميع مكونات الخطة المالية من أجل تجنب المساهمة في خلق تكاليف جديدة تتحملها المؤسسة، والمساعدة في تخفيف العبء الضريبي، ومن ناحية أخرى فإن الهدف من التخطيط الضريبي ليس التهرب من دفع الضرائب؛ ففي الكثير من الحالات يكون الهدف الأساسي للتخطيط الضريبي هو تطبيق القوانين بطريقة تسمح للمؤسسات بتقليل النتيجة الخاضعة للضريبة[3].

الفرع الثاني: استراتيجيات التخطيط الضريبي

هناك عدد من الاستراتيجيات التي يمكن للشركات أن تتبعها ضمن إدارتها الضريبية بغرض الاستفادة مما تتحه القوانين الضريبية من إعفاءات، وحوافز ومزايا ضريبية، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي[4]:

---

[1] علي جلابة، منصور بن عمارة، **التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12**، حوليات جامعة قالمة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 25، ديسمبر 2018، ص 82.

[2] محفوظ محمد علي، محفوظ خويرة، **التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية –دراسة ميدانية–**، رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص 30.

[3] عماد رشيد ميمون، **دور التخطيط الضريبي في تحسين القدرة المالية للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021–2022، ص ص 56–57.

[4] مروة بوراس، حمزة بعلي، **أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة كل من الجزائر، المغرب، تونس –دراسة مقطعية زمنية لعينة من الشركات لفترة (2015–2020)–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص 1017.

- ✓ استراتيجيات من أجل الحصول على خصومات ضريبية، أو ما يعرف بالإئتمان الضريبي؛ حيث تستطيع الشركات الزيادة من الاستطاعات (التكاليف الواجبة الخصم والإعفاءات)، من خلال الاستفادة من الصيغ القانونية والثغرات المتاحة بالتشريع أو مرونة معايير المحاسبة المستخدمة؛
- ✓ استراتيجيات من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية من خلال الاعتراف بالإيراد والخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة؛
- ✓ استراتيجيات لنقل الدخل بعيدا عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة، وذلك بتخفيض الاستطاعات خلال فترات الإعفاء الضريبي، والاستفادة من اتفاقيات الازدواج الضريبي؛
- ✓ استراتيجيات لنقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو تأخير الضريبة أو الاستفادة من معدلات الضريبية أكثر موائمة مستخدمة أسعار التحويل بين الشركات المرتبطة أو فترة الإعفاء الضريبي؛
- ✓ استراتيجيات لتخفيض عبء الخضوع للأرباح الرأسمالية؛ من خلال تكوين استثمارات بالخارج واستخدام آليات التسعير التحويلي لتبادل السلع والخدمات، أيضا إمكانية الدخول إلى الأسواق الخارجية بمكاتب تمثيل بدلا من إنشاء فروع.

وهناك استراتيجيات أخرى يمكن استخدامها من طرف المؤسسات في تنفيذ أنشطة التخطيط الضريبي، ويمكن إبرازها فيما يلي[1]:

- ✓ **الهيكل التنظيمي:** تعتبر عمليات إعادة تنظيم هيكل المؤسسة واختيار الشكل المناسب أحد الاستراتيجيات الممكن اعتمادها في أنشطة التخطيط الضريبي، وهنا نميز من بين المؤسسات المحلية والدولية، حيث تشمل إعادة التنظيم من قبل المؤسسات المحلية (إعادة تنظيم الأسهم، عمليات الجمع والاندماج، إعادة البناء والتفكيك، إدارة الاستحواذ وشراء الأسهم)، في حين أن المؤسسات الدولية قد تشارك في التحول من فرع إلى فرع أو العكس، أو عمليات الاندماج وإعادة التنظيم المتعددة الجنسيات علاوة على ذلك يمكن أن تقوم المؤسسات أثناء إعادة التنظيم بتغيير موقعها الجغرافي من أجل الاستفادة من فرص أكثر للتخطيط الضريبي كالإعفاءات ومعدلات الضرائب أقل، والإعفاء من الأرباح الرأسمالية المؤهلة وتسمى بذلك الشركات المهاجرة.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التخطيط الضريبي

يشير بعض الباحثين الاقتصاديين أن هناك العديد من المقاييس والمؤشرات التي تم استخدامها لقياس ممارسات التخطيط الضريبي، والتي يتم الحصول عليها من البيانات المنشورة في القوائم المالية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

[1] علي جلابة، منصور بن عمارة، **التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة شركة APPLE–**، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد 06، العدد 04، 2020، ص 96.

أولا: معدل الضريبة الفعلي:

لغرض تحليل وقياس التخطيط الضريبي للشركات تم اختيار معدل الضريبة الفعلي كمقياس للتخطيط الضريبي؛ فهو معدل ينتج مما تدفعه المؤسسات من ضرائب على الأرباح (الضريبة الواجب دفعها على النتيجة العادية) خلال سنة مالية معينة مقسوما على الأرباح قبل الضريبية (النتيجة المحاسبية)، في حين أن نسبة الضريبة القانونية هو ما تخضع له الشركة من نسبة ضريبية تحدد عن طريق التشريع، مثال على ذلك: نسبة الضريبة على أرباح الشركات، ولمعدل الضريبة الفعلي ثلاث أهداف تتمثل في:

- ✓ يعتبر كمعلومة مالية للأطراف الخارجية ذوو الصلة مثل المحللين الماليين.
- ✓ يقدم نظرة عن السياسة الضريبية المتبعة من طرف المؤسسة بالإضافة إلى تقديم معلومات إضافية عن المؤسسة.
- ✓ كذلك يعتبر مؤشر عن أداء التسيير الضريبي في المؤسسة باعتباره الرقم المستهدف من طرف المسيرين، والذي على أساسه تمنح المكافآت للمدراء[1].

ويعطي بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{معدل الضريبة الفعلي}(\mathbf{ETR}) = \frac{\text{الضرائب واجب دفعها}}{\text{الأرباح قبل الضريبة}}$$

- ✓ كما يعتبر معدل الضريبة الفعلي أداة لقياس أنشطة التخطيط الضريبي التي تقلل من الالتزام الضريبي للمؤسسة دون أن تقلص بالضرورة من دخلها المحاسبي، وبالتالي فمعدل الضريبة الفعلي تستطيع من خلاله المؤسسة تقييم أدائها الضريبي الفعلي، وكثيرا ما يتم استخدامه من قبل المسيرين وأصحاب المصالح كأداة استدلالية حول فعالية الخطة للمؤسسة كونه يوفر إحصائية موجزة عن التأثير التراكمي لمختلف الحوافز الضريبية، ومعدل الضريبة على الشركات[3].

ثانيا: الوفرات الضريبية:

1. الوفرات الضريبية لفوائد القروض:

إن لقرار الاقتراض تأثير على القيمة السوقية للشركة وذلك في ظل خضوع دخل الشركة للضريبة حيث تكون القيمة السوقية للمنشأة التي تعتمد في تمويلها على القروض إلى جانب حقوق الملكية أكبر من القيمة السوقية للمنشأة التي تعتمد فقط على حقوق الملكية، وذلك بمقدار القيمة الحالية للوفرات الضريبية المترتبة على قرار الاقتراض، وعليه فإن زيادة نسبة التمويل عن طريق الاقتراض يزيد من قيمة المنشأة، وبهذا فإن

[1] عماد ميمون رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 401-402.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 101-102.
[3] علي جلابة، منصور بن عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

خيار التمويل عن طريق القروض يتميز عن التمويل الممتلك في قيمة الوفرات الضريبية يضاف إلى ذلك أن التمويل المقترض يمثل مصدر التمويل الخارجي الأقل كلفة وخاطرة.

إن الوفرات الضريبية تظهر المزايا الضريبية للفائدة على الدين والتي تؤدي إلى انخفاض مبلغ الضريبة المدفوعة، وبذلك تزداد الأرباح التي تذهب إلى حملة الأسهم، فضلا عن أنها تحمل الدولة جزءا من كلفة الدين[1].

ويحسب كما يلي:

$$\text{الوفر الضريبي} = \frac{\text{الفوائد المستحقة}}{\text{الدخل قبل الفوائد والضرائب}}$$

هناك عوامل تؤثر الوفر الضريبي وتختلف في أهميتها من شركة لأخرى، هذه العوامل جاءت على النحو الآتي:

أ. **حجم الاقتراض:** وفق نظرية (Modigliani & Miller) يزداد حجم الشركة باستمرار عندما يصبح الاقتراض بنسبة 100٪؛ حيث أنها في هذه الحالة تقوم بتوظيف الاقتراض في هيكل رأس المال الخاص بالشركة مما يرتفع بذلك حجم الشركة فالأثر طردية بين حجم الاقتراض والوفر الضريبي.

ب. **التدفق النقدي:** تعتبر الشركات التدفق النقدي الداخلي من أكثر الأسباب التي تنعكس آثارها بشكل مباشر على الوفورات الضريبية لها، حيث تحرص الشركات التي تمتلك إيرادات كافية للوفاء بالتزاماتها وتغطية مدفوعات الفائدة للدين، والأثر بين التدفق النقدي الداخلي والوفورات الضريبية أثر طردية؛ حيث أن الشركات التي تمتلك رأس مال كبير تقوم بالاقتراض بمبالغ أكبر من الشركات التي تعتمد على نسبة أرباح منخفضة، وبالتالي تكون نسبة الوفورات الضريبية للأولى أعلى من الشركات ذو الدخل المنخفض.

ج. **المعدلات الضريبية:** تلعب المعدلات الضريبية دورا بارزا وذو فائدة كبيرة للشركات التي ترتفع لديها تكاليف الضريبة؛ حيث إنها في المقابل تحصل على نسبة اقتراض أعلى وبالتالي يعود ذلك عليها بنسبة أكبر من الفوائد، والأثر بين معدل الضريبة والوفر الضريبي طردية، فكلما كان معدل الضريبة مرتفع كلما كانت نسبة الوفر الضريبي مرتفعة، لذلك يمكن القول بأنه إذا تراجعت قيمة الضريبة فإنه في المقابل تتراجع نسبة الوفورات الضريبية بذو النسبة[2].

---

[1] ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، **أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2019، ص ص 22-23.

[2] أمل نايف أسعد يعقوب، **دور هيكل رأس المال في تحقيق الوفورات الضريبية والسيولة النقدية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة القدس –فلسطين–، 2023، ص 21-22.

2. الوفورات الضريبية البديلة:

حيث تعتبر أحد أشكال التخطيط الضريبي، والتي قد تكون بديلا على حساب فوائد الديون؛ وبالتالي تخفف من الفائدة المرتبطة بتمويل الديون وبالتالي تقليل الحافز لإصدار الدين.

ورأى الباحثان (Deangelo & Masulis) أن تأثير الضرائب على الهيكل المالي ينبع من إمكانية المؤسسات خصم بعض التكاليف من الدخل الخاضع للضريبة مثل الاهتلاكات والإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار والتي تسمى بالوفورات الضريبية من غير الديون التي تقلل من حافز الاعتماد على القروض في التمويل، وبعبارة أخرى يتوقع أن توجد علاقة بين قيمة مصادر الوفورات الضريبية البديلة وبين نسبة الأموال المقترضة.

ووجد (عباسي 2016) أن من أهم المسموحات الضريبية التي تحقق وفورات ضريبية مصاريف البحث والتطوير، الاهتلاكات، مكافأة المدراء؛ حيث تعتبر استراتيجيات تتخذ من قبل المؤسسات من أجل تخفيض الوعاء الضريبي[1].

وتحسب كما يلي:

$$\text{الوفورات الضريبية البديلة} = \frac{\text{مصروف الاستهلاك} + \text{مصاريف البحث}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من الأدوات الأكثر استخداما لقياس أداء المؤسسات، لذلك تعمل المؤسسات على تحديد مؤشراته والعوامل التي تؤثر عليه، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

أولا: تعريف الأداء المالي

يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل؛ حيث أنه يركز على نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة.

ويعد الأداء المالي أيضا بأنه وصف لوضع المنشأة الآن، وتحديد للاتجاهات التي يتم استخدامها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة[2].

---

[1] ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 24-25.

[2] حسن فلاح الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر-**، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص 234.

يقصد بالأداء المالي (البعد الثالث): هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أفضل النتائج المالية من جراء استخدامها للأموال المتاحة لديها، وتقاس هذه القدرة من خلال القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لأن هذه القوائم تعكس حصيلة الأداء المالي والإداري والفني خلال مدة زمنية معينة[1].

والأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مالية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة[2].

يعرف الأداء المالي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[3].

الأداء المالي تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جداول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى[4].

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشأة[5].

---

[1] فيصل محمود الشواورة، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية –الأسس النظرية والعلمية–**، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 233.

[2] جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس–، 2008–2009، ص 77.

[3] إبراهيم تومي ، المسعود الربيع، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني خلال 2008–2018**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 601.

[4] عبد العالي بن عمر، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، 2016–2017، ص 69.

[5] عمر بوجمعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، 2013–2014، ص 104.

الأداء المالي يعرف على أنه مجموع العمليات التي تتعلق بالحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة في تخصيص مواردها المالية المتاحة، وتحقيق خططها المستقبلية وأهدافها المسطرة انطلاقا من معلومات متوفرة ومتاحة ضمن القوائم المالية المعدة[1].

وعليه يمكن القول أن الأداء المالي يعبر عن قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة بكفاءة وفعالية وبأقل تكلفة ممكنة حتى تضمن تحقيق أفضل النتائج المالية.

ثانيا: أهمية الأداء المالي:

- ✓ تنبع أهمية الأداء المالي من كونه الهدف الأهم للشركة، فالأداء المالي المتفوق يعد هدف الشركات الأساسي، ويمكن تحقيق الأداء المالي المتفوق حيث يتيح هذا الأخير للشركة الموارد المالية اللازمة لاقتناء الفرص، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم[2]؛
- ✓ كما يعتبر الأداء المالي استراتيجية مهمة يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المنظمة، فضلا عما يؤشره من نقاط قوة داخلية، أما أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية إذ أن المنظمة ذات الأداء المالي العالي تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنتها بغيرها من المنظمات والتي تعاني من الأداء المالي الضعيف[3]؛
- ✓ كما تعد أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مصالح مستخدمي البيانات ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال ما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية بالإضافة لذلك أنه يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة[4].

وتكمن أهمية دراسة الأداء المالي فإنها تتبع من خلال الآتي:

- ✓ متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته؛

---

[1] سراح موصو، **تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة –دراسة قياسية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر S&P500–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي –جيجل–، 2021–2022، ص 105.

[2] نورة محمدي، **أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2017–2018، ص 55.

[3] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محمد منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص 43.

[4] نعمان محصول، سراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 123.

- ✓ المتابعة والمعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة؛
- ✓ المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- ✓ المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية[1].

ونتيجة لما سبق يمكن حصر أهداف الأداء المالي فيما يلي:

- ✓ يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات والشركات، حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة سابقا؛
- ✓ يعتبر الأداء المالي أداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية؛
- ✓ يعد الأداء المالي واحدا من المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح مؤسسة من حيث العائدات المالية؛
- ✓ يساهم في المؤسسات بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات؛
- ✓ إن تحقيق المؤسسة لمستويات مرتفعة لأدائها المالي يؤدي إلى تعظيم قيمتها[2].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسات خلال قيامها بنشاطاتها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمستثمرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها؛ حيث تعمل المؤسسات على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومن هذه العوامل ما يلي[3]:

أولا: العوامل الداخلية:

1. **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب التبادل للأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات، والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات، وإما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

[1] حسن فلاح الحسيني، **مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره،** ص 234.

[2] ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، **مرجع سبق ذكره،** ص 40.

[3] عبد العالي بن عمر، **مرجع سبق ذكره،** ص 70.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار بالأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات باتخاذ القرار بأكثر فعالية.

2. **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وإما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقيمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم الأداء التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3. **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر، والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها، وتعديل أداءها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع، بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية[1].

4. **الحجم:** الحجم يعني تصنيف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، وهناك عدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها:
   - ✓ إجمالي الموجودات.
   - ✓ إجمالي الودائع.
   - ✓ إجمالي المبيعات.

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2010، ص 50.

- ✓ إجمالي القيمة الدفترية[1].

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا، فقد يشكل الحجم عائق لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت في الأخير أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية[2].

ثانيا: العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء في مجمل العوامل التي يكون مصدرها من المحيط الخارجي للمؤسسة وبالتالي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها وإنما ينبغي عليها مسايرتها ومحاولة التأقلم معها، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

1. **العوامل الاقتصادية:** تشكل هذه الأخيرة أكثر العوامل تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ومن جهة ثانية لكون المحيط الاقتصادي هو المصدر لمختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمختلف منتجاتها، وتنعكس آثارها على المدى الطويل.[3]
2. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** تعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية ذات أهمية كبيرة في التأثير على الأداء المالي، وذلك نظرا لأهمية البعد الاجتماعي في محيط المؤسسة من جهة ومساهمة عوامله في كثير من الأحيان في تغيير العوامل الأخرى (الاقتصادية والسياسية) من جهة أخرى،[4] حيث تتكون العوامل الاجتماعية من المواقف والرغبات، مستوى الذكاء والتربية، قناعات وعادات الأفراد الذين يكونون مجتمعا ما، في حين العوامل الثقافية تتضمن نماذج الحياة، القيم الأخلاقية والنفسية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة[5].

---

[1] البشير زبيدي، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب –البليدة–، 2011، ص 73.

[2] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

[3] محمد بوهالي، **أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة –دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017–2018، ص 106.

[4] سراح موصو، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

[5] حسناوي بلبال، عبد الرزاق فوزي، **أثر رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية –دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف–**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16، 2019، ص 332.

3. **العوامل السياسية والقانونية:** تتضمن على سبيل المثال السياسة الداخلية والخارجية للدولة، القوانين المنظمة للمؤسسات والأسواق، الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، ولهذه التغيرات أثرها على الأداء قد يكون إيجابيا وبالتالي يشكل فرصة لتحسين الأداء، أو سلبيا يمثل خطرا يجب التخفيف من حدته.

كما أن لقوانين الاستثمار والضرائب آثار بالغة على أداء المؤسسة عموما وعلى الأداء المالي خصوصا؛ فكلما كانت هناك تحفيزات في مجال الاستثمار وإعفاءات ولو مؤقتة في قانون الضرائب سيترجم لا محالة على تحسين الأداء المالي للمؤسسة ومن ثم الأداء الكلي للمؤسسة[1].

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

لا يمكن أن تقوم مؤسسة بتحليل الجيد لأدائها إلا إذا تمكن المسيرين من اختبار المعايير والمؤشرات الجيدة واختبار المؤشرات والمعايير لا يتم بأسلوب عشوائي بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تحليل أدائها[2].

ومن المهم تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمنشأة لأن الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها إلى مقارنتها مع معيار معين وهناك أربع معايير رأسيين للأداء المالي:

1. **المعايير التاريخية:** وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.[3]
2. **المعايير القطاعية:** يستفيد المحلل بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط Average لأداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة خاصة وأن المنشآت تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.
3. **المعايير المطلقة:** هي معايير تقيس سيولة المؤسسة في الأجل القصير يأخذ المعاير قيمة مطلقة ثابتة، حيث تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة وتتمثل المعايير المطلقة في النسب والمعدلات التي تستخدم كمعيار ودقة التحليل وأغراض المحلل، ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلا لابتعادها على المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المنشآت وهي لذلك قد تنفع لبعضها، وقد لا تكون مؤشرا جيدا في البعض الآخر.

---

[1] محمد بوهالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة–**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2001–2002، ص 37.

[3] أسعد حميدي العلي، **الإدارة المالية**، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 78.

4. **المعايير المستهدفة:** تقوم الإدارة مسبقا وضمن ضمن خططها السنوية بإعداد مجموعة من المؤشرات المستهدفة تسعى للوصل إليه ضمن خطتها وعليها يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي بالصحة أو الخطأ لإدراك الانحرافات في الوقت المناسب[1].

أولا: النسب التقليدية لقياس الأداء المالي:

للنسب المالية أهمية بالغة إذ أنها من المؤشرات الهامة الأكثر استخداما لتحليل الأداء المالي للمؤسسات؛ حيث أن هذه النسب تساعد على تشخيص المشاكل المالية للمؤسسة وتفيد في التنبؤ بفشل المؤسسات، وتنظم هذه النسب كما يلي:

1. **نسب السيولة:** تسليم السيولة عموما إلى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين موعد استحقاقها، وهي تعتبر من بين الشروط الأساسية لوجود المؤسسة ونجاحها[2].

حيث تقيس نسبة السيولة درجة سيولة المنشأة أي قدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية في أسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، وتستخدم المنشأة هذه السيولة عادة في تسديد الالتزامات المترتبة عليها في الأجل القصير كأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل، ولذلك فإن هذه المجموعة من النسب التي تقيس قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، أما أهم نسب السيولة في[3]:

أ. **نسبة التداول:** توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير خدمة ديون الشركة القصيرة الأجل لذلك فهي تؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة وارتفاع النسبة مؤشر جيد لسيولة الشركة وتحسب وفق الآتي[4]:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب. **نسبة السيولة السريعة:** تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المؤسسة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف مخزوناتها[5].

---

[1] منير عوادي، **استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)**، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020، ص ص 25-26.

[2] سراح موصو، **مرجع سبق ذكره**، ص 122.

[3] فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، دار النشر الثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 37.

[4] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي –اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 90.

[5] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، سيد الصيفي، **أسياسات ومبادئ الإدارة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص 56.

وتقيس هذه النسبة مدى كفاية الموجودات المتداولة باستثناء البضاعة الجاهزة والمصروفات المدفوعة مقدما على تغطية الديون قصيرة الأجل:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ج. **نسبة النقدية:** يهتم المحللون بهذه النسبة، لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي بالتالي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسيير موجوداتها الأخرى ويتم احتسابها على النحو التالي[1]:

$$\text{نسبة النقد} = \frac{\text{النقد} + \text{الأوراق المالية القابلة للتسويق}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2. **نسب النشاط:** يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات وتقييس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن[2].

كما أن النسب المالية للنشاط يمكن أن تستخدم في التنبؤ بمتطلبات المؤسسة من الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل؛ فالزيادة في المبيعات يتطلب استثمارات إضافية في الأصول،[3] وأهم نسب النشاط ما يلي:

أ. **معدل دوران مجموع الأصول:** وتلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى تتأثر بكل منها وتعتبر من أشمل مقاييس الكفاية بحكم كونها مؤشرا لقدرة الاستثمارات في الموجودات على تحقيق المبيعات، أي انتاجية هذه الأصول، وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب. **معدل دوران الموجودات الثابتة، الأصول الثابتة:** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة استخدام المؤسسة لمرافقها ومعداتها أي موجوداتها الثابتة، وتحسب كما يلي[4]:

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة 01، دار أجاندين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 316.

[2] مفلح محمد عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 317.

[3] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 263.

[4] علي عباس، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، الطبعة 01، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 86.

$$\text{دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الموجودات}}$$

ج. **معدل دوران الأصول المتداولة:** تركز هذه النسبة على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، وهذا المعدل يعتبر مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات الخاصة في المؤسسات، ويحسب كما يلي[1]:

$$\frac{\text{صافي المبيعات}[2]}{\text{الأصول المتداولة}}$$

د. **معدل دوران الذمم المدنية:** ويستخدم هذا المعدل لقياس قدرة الشركة على تحصيل الذمم المدنية وبالتالي فهو مؤشر على سيولة الذمم المالية، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة السنوية}}{\text{إجمالي الذمم المدينة}}$$

هـ. **معدل دوران الذمم الدائنة:** ويقيس هذا المعدل حنكة وكفاءة الإدارة المالية في إدارة الذمم الدائنة، كأن يتم تأخير وإطالة مدة السداد دون الإضرار بسمعة الشركة، ويحسب هذا المعدل:

$$\text{معدل}[3] \text{ دوران ذمم دائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة الصافية}}{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}$$

و. **معدل دوران المخزون:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل المخزون إلى سيولة نقدية، ويقصد به "عدد المرات التي تم فيها بيع المخزون السلعي خلال السنة، أي معدل السرعة التي يتحرك بها المخزون السلعي باتجاه البيع وبالتالي توليد النقد دعما للسيولة"، ويحسب بالعلاقة:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون السلعي}} = \text{مرة}$$

[1] عادل علي باكرا، الماحي أبو الجود، **دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية –دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ص 2028.

[2] M. Sunil Manohar Subbaiah and Others, **The Role of Ratio analysis in Financial Statement**, International of Sience Technoology and Management, No 06, 2017, P 465.

[3] رشاد العصار، الشريف عليان، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة 02، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص 202–204.

حيث أن:

$$\text{متوسط المخزون}^{1} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}}{2}$$

3. **نسب المديونية (الرفع المالي):** تعرف نسب المديونية بمؤشرات القدرة على الوفاء بالديون، فإذا كانت نسبة السيولة تقيس مقدرة المؤسسة على سداد الديون قصيرة الأجل، فإن نسب المديونية تقيس قدرة المؤسسة على سداد كافة الديون عندما يحين ميعاد استحقاقها، وبغض النظر عن كون تلك الديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

بوجه عام تركز نسب المديونية على قياس مقدرة المؤسسة على خدمة الديون طويلة الأجل وسدادها عندما يحين ميعاد استحقاقها، كما أنه عندما يحين ميعاد استحقاق تلك الديون فإن المؤسسة يجب أن تكون قادرة على سداد تلك الديون أما من أموالها الخاصة، أو الاقتراض من جديد،[2] ومن أهم نسب هذه المجموعة:

أ. **نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية:** ويقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتتمثل في القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون (القصيرة وطويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق الملكية}}$$

ب. **نسبة إجمالي الديون (الموجودات):** تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المنشأة في تمويل أصولها من أموال الغير، كما تقدم معلومات عن قدرة المنشأة لاستيعاب تراجع الأصول الناتج عن الخسارة دون تعويض حقوق الدائنين للخطر مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة إجمالي الديون الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون (القصيرة الأجل وطويلة الأجل)}}{\text{صافي الموجودات}}$$

---

[1] حياة بزقراري، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب–**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2011، ص 33.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص ص 347-348.

ج. **نسبة هيكل رأس المال:** وتبين هذه النسبة أهمية الديون الطويلة الأجل (بالنسبة للمصادر الطويلة الأجل للتمويل) التي تم الحصول عليها من الغير، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا للحكم على المخاطر المالية شأنها في ذلك شأن نسب التغطية، وتحسب هذه النسبة كما يلي[1]:

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مصادر التمويل طويلة الأجل (الديون الطويلة + الممتازة الأسهم + حقوق الملكية)}}$$

د. **نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:** تبين هذه النسبة مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل قليلة عندها سيرفض أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة، وهذه النسبة يمكن أن تكون مؤشر على درجة الخطورة لدى المؤسسة،[2] وتعطى بالعلاقة التالية[3]:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

هـ. **معدل تغطية الفوائد:** يتم استخدام معدل تغطية الفائدة أو مرات الفائدة المكتسبة لاختبار قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتوضح هذه النسبة عدد المرات التي يتم فيها تغطية رسوم الفائدة من خلال الأموال المتوفرة، كلما ارتفعت هذه النسبة ذل ذلك على قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها، وتحسب كما يلي[4]:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد ةالضرائب}}{\text{الفوائد السنوية المدفوعة}}$$

4. **نسب الربحية:** وهي النسب التي تقيس ربحية المنشأة والكفاءة التشغيلية فيها، أي مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة،[5] في العادة تستخدم عدة مقاييس للربحية وذلك لأن

---

[1] توفيق سميح محمد الأغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة، جامعة الإسراء، الأردن، 2015، ص ص 23-24.

[2] الشريف عليان وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 210-211.

[3] Ezenwak Welu, **Godfrey Chinweobi –Capital Structure and Commercial Bank Performance In Nigeria**, International Jornal of Social Siences and Humanities Revieus, Vol 08, No 02, 2018, P 233.

[4] Enekwe, **Chinedu Inrocent –The Relation Ship Between Financial Ration Analisis and Corporate Profitabihty : Astudy of Selected quoted oil and Gas Companis in Nigeria**, Eworpean Jornal of Accounting, Auditing and Finance Reseach, Vol 03, N 02, 2015, P 24 .

[5] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 106.

الربحية أي مشروع تتوقف على عدد كبير من السياسات المالية والتشغيلية، كما أن طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة والطرق المحاسبية التي تستخدم تؤثر في مقياس الربحية[1].

ويهتم بها أيضا المستثمرون الحاليون لمعرفة مستوى العائد المحقق على أموالهم المستثمرة في المشروع[2].

يشار أحيانا لنسب الربحية على أنها مؤشرات الربح والعائد ونسبة الربحية كنسبة من التأثير النهائي الذي يحققه النشاط[3].

الجدول رقم (01): نسب الربحية

النسبة	الصيغة	الهدف
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	تقيس هذه النسبة حجم الأرباح الصافية بعد الفوائد والضرائب الناتجة عن كل دينار من صافي المبيعات، ويعتبر كمقياس على كفاءة الإدارة في الإنتاج والبيع والتمويل.
نسبة العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها وهو بذلك يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بالشركة.
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية	تهدف هذه النسبة إلى قياس معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم العادية والممتازة، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان أداء المؤسسة أفضل وأنها تحقق أرباح جيدة، أما إذا كانت منخفضة فإن على إدارة المؤسسة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها.
معدل العائد على رأس المال المستثمر ROI	النتيجة الصافية / رأس المال المستثمر	تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى قدرة المؤسسة على استغلال أصولها في توليد الأرباح، كما تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية المؤسسة من الاستثمارات.

المصدر: خيضر خنفري، مريم بورنيسة، **دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 27، 2017، ص 61.

[1] الشريف عليان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 219.

[2] كمال دريد آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 105.

[3] Dusan Baran & All, **Financial Analysis of Selected Company-Research Papers Faculty of Materials Science and Technology Slovak**, Univresity of Tchnology Vol 24, No 37, 2016, P77.

5. **مؤشرات المردودية:** تعتبر المردودية من بين أهم مؤشرات الأداء المالي، وتعرف على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، والمردودية كمفهوم عام "تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة"، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على[1]:

أ. **المردودية المالية:** تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى مقدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح.

ب. **المردودية الاقتصادية:** تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

6. **مؤشرات التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي من الأهداف المالية التي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية لبلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة.

وتعرف التوازنات المالية على أنها: "التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستغلالها من جهة أخرى"، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي توافق استحقاقها، وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات في مدة تحقيقها والتي توافق درجة ثبوتها[2].

وتتمثل مؤشرات التوازن فيما يلي:

أ. **رأس المال العامل FRNG:** يعبر رأس المال العامل عن قيمة الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة، ويدعى رأس المال الدائم أو الصافي، ويعتبر من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي بتاريخ معين[3].

---

[1] دلال حطاب، نور الدين رعيبط، **تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية –دراسة حالة مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013-2014)–**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018–2019، ص 202

[2] عبد الرؤوف عزالدين، صابر بوعوينة، **أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص 15.

[3] صورية كحول، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–** ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2017، ص 133.

ويمكن تحليل رأس المال العامل من منظور زاويتين للميزانية هما:

✓ **من أعلى الميزانية**[1]:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

✓ **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

ويمكن لرأس المال أن يأخذ 03 حالات وهي:

أ. **1. رأس المال العامل أكبر من الصفر:** ويعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة، ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير يزيد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها، ومواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.

أ. **2. رأس المال العامل أقل من الصفر:** ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة أقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الأجل القصير أو عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير مما يجبرها بالقيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

أ. **3. رأس المال العامل يساوي الصفر:** يعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة تساوي خصومها المتداولة، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها[2].

ب. الاحتياج في رأس المال العامل BFR:[3] يعرف الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي بأنه: "رأس المال الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل المرتبطة بالأصول المتداولة"، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، ويحسب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة ما عدا الخزينة – الخصوم المتداولة ما عدا الخزينة

الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = **BFREX + BFRHEX**

ويمكن للاحتياج في رأس المال العامل أن يأخذ 03 حالات هي[4]:

✓ **الاحتياج في رأس المال العامل موجب:** يدل على أن موارد الدورة لم تكفي لتغطية احتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطية احتياجاتها.

---

[1] جليلة بن خروف، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

[2] ريمة يونس، **مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والحديثة –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA–**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2016، ص 53.

[3] نصيرة بومعيزة، سفيان بوقاطية، **دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي –دراسة حالة مؤسسة النسيج والألبسة الجاهزة BOOM–**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص 186.

[4] ريمة يونس، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

- ✓ **الاحتياج في رأس المال العامل سالب:** يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ما يوحي بوضعية مالية مريحة للمؤسسة.
- ✓ **الاحتياج في رأس المال العامل معدوم:** يدل على أن موارد الدورة تغطي احتياجاتها، ما يوحي بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة[1].

ج. **الخزينة الصافية TNG:** تعبر الخزينة الصافية عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة وهي تنتج عن صافي القيم الجاهزة أو عن صافي بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل الإجمالي، أي أن القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي من رأس العامل الصافي الإجمالي، وتحسب الخزينة الصافية بالطريقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

ويمكن للخزينة أن تأخذ ثلاث حالات وهي[2]:

- ✓ **خزينة معدومة FR=BFR:** يعني أننا أمام الخزينة المثلى والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير في الربحية.
- ✓ **خزينة موجبة FR>BFR:** يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل مقارنة مع احتياجات رأس المال العامل، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية FR، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لدى يجب على المؤسسة معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- ✓ **خزينة سالبة FR<BFR:** في هذه الحالة تكون المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، فالمؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة للاستمرار في النشاط.

ثانيا: المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي:

1. **القيمة المضافة EVA:** يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA الصورة المعدلة لمؤشر الربح المتبقي، والذي قامت بتطويره مؤسسة Stem Stewaet 8Co (مؤسسة استشارية أمريكية) من خلال

[1] نصيرة بومعيزة، سفيان بوقاظية، **مرجع سبق ذكره** ، ص 181.

[2] عبد العالي بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

اقتراحها إجراء العديد من التعديلات على كل من في الربح وكلفة رأس المال لحساب القيمة الاقتصادية المضافة، تعرف القيمة الاقتصادية المضافة أنها: "مؤشر لقياس الأداء المالي وفي نفس الوقت طريقة للتسيير ويتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسيسهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال من جهة، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل تعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال متمثلين في المساهمين".

يعد سبب طرح EVA إلى شمولية هذا المعيار لمتغيرات هامة تعكس الأداء، وبشكل الذي يعظم من ثروة الملاك أو ثروة حاملي الأسهم، واستحوذت على الاهتمام في الفترة الأخيرة كشكل جديد في قياس الأداء لكونه يؤكد على ضرورة تحميل كلفة الاستثمار في صافي الربح التشغيلي الذي تم تحقيقه،[1] وتحسب كما يلي[2]:

$$\boldsymbol{EUA = [RNE \times (1 - T)] - (CE \times K)}$$

حيث:

EUA: القيمة الاقتصادية المضافة.

RUE: النتيجة الصافية للأشغال.

T: معدل الضريبة.

CE: رأس المال المدفوع.

K: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

2. **القيمة السوقية المضافة MVA**: يقصد بها الفرق بين القيمة السوقية لشركة ورأس المال المستثمرين بها من قبل الملاك والمقترضين، وبهذه الصورة التحليلية فإن MVA وفق نظر الشركة المسوقة تعد معيارا فائقا وشاملا في قياس وخلق الثروة، كما أنها المقياس للتفاعلية التشغيلية في شركات الأعمال وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح الشركة وفعاليتها،[3] وتحسب كما يلي[4]:

$$\mathbf{MVA} = \sum_{\mathbf{t=1}}^{\mathbf{n}} \frac{\mathbf{EVA}}{(\mathbf{1 + k})^{\mathbf{t}}}$$

حيث:

MVA: القيمة السوقية المضافة.

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

---

[1] خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة وبرصد فعاليتها في خلق القيمة –دراسة حالة مجمع صيدال خلال فترة 2019/2009**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة الأغواط، 2021، ص ص 147-148.

[2] صفاء بوضياف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي –دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 53.

[3] خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، **مرجع سبق ذكره**، ص 149.

[4] صفاء بوضياف، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

K: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

المطلب الثالث: تأثير عملية التخطيط الضريبي على الأداء المالي

يؤثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي من خلال:

أولا: علاقة التخطيط الضريبي بقيمة المؤسسة الاقتصادية:

يرى Clyde.w.Barrow أن مفهوم أفضل القرارات الممكنة هي تلك التي تقلل من التكاليف وتحقق أقصى قدر من الأرباح وفقا لهذا الخط تعتبر الضرائب من أهم المتغيرات الموجودة في محيط المؤسسة مما يجعل من الاعتبارات الضريبية مدخلا هاما في معظم قرارات المؤسسة، حيث بإمكان مسيري المؤسسة تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة من خلال اعتبار الالتزام الضريبي تكلفة يمكن تقليصها أو تجنبها، وهي أفضلية لا يمكن تحقيقها إلا بالتحكم الجيد في بناء استراتيجيات ورسم سياسات للتخطيط الضريبي الفعال، ومعظم الأبحاث التي قامت بدراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المؤسسة كانت ترتكز علة منظورين نظريين مختلفين:

أ. **المنظور الأول:** النظرية التقليدية للتخطيط الضريبي، تعتبر الرائدة لأنها تزيد من صافي الأرباح بعد الضرائب وهو ما يكون في صالح المساهمين وبموجبها تفيد أنشطة التخطيط الضريبي في تقليل انتقال الموارد من المؤسسة إلى الحكومة، وبالتالي إلى تعزيز ثروة المساهمين وقيمة المؤسسة.

من هذا المنظور نجد أن استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تعمل على تخفيض العبء الضريبي من شأنها أن تحقق وفورات ضريبية، وهو ما يكون له تأثير إيجابي مباشر أو غير مباشر على بعض المؤشرات كصافي في الربح بعد الضريبة ومعدل العائد على الاستثمار وربحية السهم وبالتالي معدل النمو وقيمة المؤسسة.

ب. **المنظور الثاني:** نظرية الوكالة للتخطيط الضريبي، والتي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة أشمل من تكاليف الوكالة المستمدة من تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين، فوفقا لهذا المنظور يفترض أن ممارسات التخطيط الضريبي قد تكون معقدة أو غامضة، وهذا ما قد يسمح بالانتهازية الإدارية؛ حيث سيكون المديرون المهتمون بمصالحهم على استعداد للمشاركة في أنشطة التخطيط الضريبي فقط للاستفادة من سلطتهم التقديرية الموسعة وبالتالي يمكن أن يؤدي التخطيط الضريبي إلى تخفيض قيمة المؤسسة عندما تكون لدى المديرين فرصة لتقليل الدخل الربح المحاسبي المبلغ عنه أو أن يكون لديهم حافز للحد من المسؤولية الضريبية عن طريق تقليل الدخل الخاضع للضريبة؛ حيث نجد هنا أن المستثمرين الذين يتأثرون بهذه الاحتمالات قد يعبرون عن مخاوفهم من انخفاض أسعار أسهم هذه المؤسسات.

ثانيا: معدل الضريبة الفعلي وقيمة المؤسسة:

يرى مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (US-GAO) في تقرير له سنة 2013 أن معدل الضريبة الفعلي ETR يختلف عن معدل الضريبة القانوني للمؤسسة، وذلك كونه محاولة قياس الضريبية المدفوعة كنسب من الدخل، في حين يشير معدل الضريبة القانوني إلى الالتزامات الضريبية قبل الحصول على أي مزايا ضريبية نسبة إلى الدخل الخاضع للضريبة، عليه يمكن القول أن معدل الضريبة الفعلي هو المعدل الذي يعكس جميع المزايا والإعانات الضريبية الممنوحة من طرف التشريع الضريبي.

كما يعتبر معدل الضريبة الفعلي أداة لقياس أنشطة التخطيط الضريبي التي تقلل من الالتزام الضريبي للمؤسسة دون أن تقلص بالضرورة من دخلها المحاسبي، وبالتالي فمعدل الضريبة الفعلي تستطيع من خلاله المؤسسة تقييم أدائها الضريبي الفعلي، وكثيرا ما يتم استخدامه من قبل المسيرين وأصحاب المصالح كأداة استدلالية حول فعالية الخطة الضريبية للمؤسسة، كونه يوفر إحصائية موجزة عن التأثير التراكمي لمختلف الحوافز الضريبية ومعدل الضريبة على الشركات.

من الواضح أن مسألة العلاقة بين قيمة المؤسسة والتخطيط الضريبي ومعدل الضريبة الفعلي لم تكن مطلقة نتيجة عدم الاتساق في النتائج التجريبية إضافة إلى مشاكل القياس، لكن يمكن القول أنه عند اعتماد المؤسسة لأنشطة التخطيط الضريبي الفعال من شأنها أن تحقق معدلا ضريبيا فعليا أقل من المعدل القانوني المفروض، وبالتالي تكمن أهمية ممارسات التخطيط الضريبي في محاولة تخفيف نسبة الأرباح المتنقلة من المؤسسة إلى الحكومة وهو ما من شأنه زيادة العوائد المتوقعة وبالتالي قيمة المؤسسة[1].

ثالثا: علاقة مؤشر المعدل الضريبي بالمؤشرات المالية:

فيما يلي بعض الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين المعدل الضريبي الفعلي وبعض المؤشرات المالية كالعائد على الأصول، الرافعة المالية وغيرها[2]:

1. **علاقة معدل الضريبة الفعلي بالعائد على الأصول:** وجدت معظم الدراسات علاقة عكسية بين معدل الضريبة الفعلي والعائد على الأصول، وأثبتت أن الشركات ذات الربحية العالية تتحمل أعباء ضريبية منخفضة على الدخل؛ وهذا راجع لاستخدامها الحوافز الضريبية لخفض الدخل الخاضع للضريبة، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي.
2. **علاقة معدل الضريبة الفعلي بالرافعة المالية:** وجد الباحثون علاقة عكسية بين معدل الضريبة الفعلي والرافعة المالية، هذا يعني أن المؤسسات التي لديها ديون أكثر واجهت معدل ضريبي فعلي

[1] علي جلابة، منصور بن عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98-100.

[2] عماد ميمون رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 105-112.

أقل لأن نفقات الفائدة كانت معفاة من الضرائب مما أدى إلى انخفاض الدخل الخاضع للضريبة، أما فيما يتعلق بالارتباط بين معدل الضريبة الفعلي وكثافة رأس فقد وجدت معظم الدراسات أن معدل الضريبة الفعلي يرتبط ارتباطا سلبيا بكثافة رأس المال بالإضافة إلى ذلك فقد وجدت تقريبا جميع الدراسات حول معدل الضريبة الفعلي أنه يرتبط ارتباطا إيجابيا بكثافة المخزون، وأشارت النتيجة إلى أن المؤسسات كثيفة المخزون لديها معدل ضريبي أعلى.

من خلال ما سبق؛ تم التأكد من أن استراتيجيات التخطيط الضريبي تأثر إيجابيا على الأداء المالي للمؤسسة والسيولة، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح لعد الضرائب وعلاوة على ذلك فالمؤسسات التي استفادت من الديون تستفيد من إعفاءات ضريبية لأن الديون تخفض المبلغ الخاضع للضريبة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

تطرقت العديد من الدراسات لموضوع أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي، حيث تعتبر الدراسات السابقة القاعدة الأساسية لانطلاق أي دراسة، سنتناول في هذا المبحث جملة من الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها من خلال التجارب والنتائج المتوصل إليها من قبل الباحثين، والتي تنوعت بين الدراسات العربية والأجنبية، إذ قمنا بترتيب هذه الدراسات على حسب المتغيرات.

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي

1. **دراسة (ياسر محمد السيد عبد العزيز سمره، حسن شطا عاشور الموازيني، هاني عبد الرحمن السيد عبد العزيز، 2022)، بعنوان: "قياس أثر التخطيط الضريبي على استمرارية الشركة في ضوء عدم تماثل المعلومات":** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التخطيط الضريبي واستمرارية الشركة إذ قامت هذه الدراسة باختبار الأثر المباشر والغير المباشر للتخطيط الضريبي على استمرارية الشركة في ظل وجود الدور الوسيط لعدم تماثل المعلومات وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية في الفترة الزمنية من عام 2014 إلى 2019، باستخدام عينة مكونة من 137 شركة والتي سجلت 658 مشاهدة تبين للباحث من اختبار العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة وجود تأثير إيجابي للتخطيط الضريبي على زيادة فرص استمرارية الشركات، كما توصل الباحث إلى أن زيادة ممارسات التخطيط الضريبي تؤدي إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات والذي أدى بدوره إلى تخفيض فرص الاستمرارية.

نتائجها: وجود تأثير طردي معنوي للتخطيط الضريبي على استمرارية الشركات، أي زيادة ممارسات التخطيط الضريبي يؤدي إلى زيادة فرص الاستمرارية كذلك وجود تأثير طردي معنوي للتخطيط الضريبي على مستوى عدم تماثل المعلومات، أي أن زيادة ممارسات التخطيط الضريبي يؤدي إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات وانخفاض التأثير الإيجابي للمعدل الفعلي للتخطيط الضريبي على فرص الاستمرارية عند توسيط متغير عدم تماثل المعلومات.

توصياتها: تبين النتائج جملة من التوصيات:

- ✓ الاهتمام بوضع خطة شاملة للتخطيط الضريبي بحيث تضمن جميع عمليات الشركة بشكل يمكنها من خفض العبء الضريبي وزيادة التدفقات النقدية في المستقبل دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالحها الأخرى أو لمصلحة الدولة؛
- ✓ ينبغي على الشركات المقيدة في أسواق رأس المال أن تقوم بالإفصاح الاختياري عن مستويات التخطيط الضريبي لتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات لدى المستخدم الخارجي للقوائم؛
- ✓ ينبغي على الجهات التشريعية للضرائب في مصر دراسة مستوى استغلال هذه التشريعات في خلق مستويات مرضية من التخطيط الضريبي.

2. **دراسة (بلوم نذير، بن ناصر عيسى، 2021)، بعنوان: "دور حوكمة الشركات في ممارسات التخطيط الضريبي الدولي"**: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور حوكمة الشركات في ممارسات التخطيط الضريبي الدولي، وذلك من خلال تحديد الآليات الداخلية والخارجية الداعمة لقرار الانخراط في مثل هذه الممارسات مع التحكم في المخاطر المحتملة، حيث نسعى إلى تزويد الفضاء الأكاديمي والمهني المهتم بقضايا التخطيط الضريبي بمختلف الاستراتيجيات الجبائية المستغلة بالدرجة الأولى من الشركات الدولية سعيا في وضع بعض الآليات المضادة لهذه الممارسات الاحتيالية، اعتمدنا في إعداد دراستنا على التحليل الوثائقي لمجموعة من الدراسات السابقة ومجموعة من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية في كشف وتحديد الهندسة الضريبية لكبرى الشركات الدولية الأمريكية المستغلة لآليات حوكمتها الداخلية وآليات حوكمتها الخارجية في بناء ووضع هندستها الضريبية، أظهرت نتائج الدراسة أن لحوكمة الشركات دور فعال في دعم قرار الانخراط في ممارسات التخطيط الضريبي، يرجع ذلك لفعالية كل من لجان التدقيق، نظام الرقابة الداخلية، حجم مجلس الإدارة، كبرى شركات التدقيق والاستشارة في دعم قرار المديرين التنفيذيين على الانخراط في هذه الممارسات مع التحكم في المخاطر المحتملة.

نتائجها: يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ للحوكمة دور رئيسي في تحقيق فعالية ممارسات التخطيط الضريبي وذلك بتخفيض الأساس الضريبي لأدنى قيمة ممكنة مع إمكانية التحكم في المخاطر المحتملة؛
- ✓ يختلف سلوك التخطيط الضريبي من شركة إلى أخرى، يرجع ذلك لطبيعة النشاط من جهة ومدى تحكم وإبداع الشركات الدولية في استغلال آليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة، لجان التدقيق، نظام الرقابة الداخلية)، والآليات الخارجية (شركات التدقيق والاستشارة الكبرى)؛
- ✓ تزداد عدوانية التخطيط الضريبي بمدى قدرة وتحكم الشركات في أكثر من أداة ضمن خطتها الضريبية.

توصياتها:

- ✓ ضرورة التعاون الدولي للقضاء على بعض المراكز الخارجية، الجنات الضريبية التي تعد قطب جاذب للشركات الدولية؛
- ✓ العمل المتناسق بين الدول وذلك من خلال القضاء على المنافسة الجبائية التي تعد أحد العوامل الأساسية المستغلة من الشركات الدولية في تنفيذ ممارسات التخطيط الضريبي.

3. **دراسة (نضال رؤوف أحمد، نوال كاظم مهدي العامري، 2019)، بعنوان: "التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار –بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية–"**: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التخطيط الضريبي وأهميته واستراتيجياته ومدى مساهمته في رسم سياسات التوسع بالاستثمار، حيث طبقت هذه الدراسة على عينة من شركات المساهمة العراقية وتبيان أن هذه الأخيرة اتفقت على أن الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملا

لجذب الاستثمار من خلال مراعاة طبيعة هذه الوفورات النقدية وكذلك تحقيق الاستخدام الأمثل لها بالاعتماد على الدراسات التحليلية للبيانات المالية لعينة البحث وكذلك للمقابلات مع المختصين، حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال دراسة أثر التخطيط الضريبي على الاستثمار.

نتائجها: توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العراقية قد اتفقت على أن عملية التخطيط الضريبي تخلق وفورات ضريبية، تعد عاملا هاما لجذب الاستثمار وكذلك أن شركات المساهمة العراقية تمارس عملية التخطيط الضريبي وتستفيد من الإعفاءات التي منحها قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل وتستفيد من الإعفاءات التي منحها قانون الاستثمار.

التوصيات: من أهم توصيات البحث هي؛ على شركات المساهمة العراقية إبداء المزيد من الاهتمام بعملية التخطيط الضريبي لغرض تخفيض الالتزامات الضريبية وفق القانون وتحقيق المزيد من الأرباح والوفورات النقدية واستخدامها في مجالات التوسع بنشاطاتها وفتح شركات متخصصة أو فروع داخل أو خارج البلد وضمان استمرار عملها والبقاء والمنافسة.

4. **دراسة (John olayiwola, Stephanie okoro, 2018): بعنوان:**

"**Tax Planning Corporate Governance and Financial Performance of Selected Quoted Non-Financial Companiesin Nigria 2007-2018** ":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التأثير التفاعلي للتخطيط الضريبي وشركات الحوكمة على الأداء المالي ل 50 شركة غير مالية مدرجة في نيجيريا بين عامي 2007 و2008، وقد تم اختيار عينة الدراسة التي تغطي 09 قطاعات بشكل قصدي من خلال أخذ عينات عشوائية طبقية ثم جمع البيانات المستخدمة من التقارير السنوية المدققة وحسابات شركات مختارة مدرجة في نيجيريا وكتب الحقائق التي نشرتها بورصة نيجيريا، تم استخدام نظام GMM لتقديم النماذج الديناميكية.

نتائجها: أظهرت نتائج الدراسة أن هيكل الملكية وكثافة رأس المال كان لهما تأثير كبير إيجابي على عوائد الأصول، وهذا يعني أن نظام التشغيل يلعب دورا هاما في التأكد من أن كثافة رأس المال تؤدي إلى الزيادة في العائد على أصول الشركات النيجيرية.

توصياتها: توصي هذه الدراسة بأن تضع الشركات آلية قوية لحكومة الشركات من شأنها مراقبة وفحص وموازنة أنشطة واستراتيجيات التخطيط الضريبي التي تتبناها إدارة الشركات المدرجة في نيجيريا.

5. **دراسة (محمد علي، محفوظ خويره، 2004)، بعنوان: "التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق النقدية"**: اهتمت هذه الدراسة بمدى استخدام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للتخطيط الضريبي وعناصره المختلفة في سبيل تخفيض أعبائها الضريبية بالطرق القانونية، واهتمت الدراسة بقياس العلاقة بين العبء الضريبي لتلك الشركات والتخطيط الضريبي لها من خلال عناصر التخطيط الضريبي المختلفة بالإضافة إلى قياس الاختلاف في متوسطات استخدام

التخطيط الضريبي بين الأجزاء الثلاثة السابقة والمقارنة بينها، وذلك بالتركيز على قانون ضريبة الدخل رقم 25 لعام 1964، وقانون تشجيع الاستثمار رقم 01 لعام 1998.

ولتحقيق هذه الغاية قام الباحث بتصميم استبانة تتألف من 34 سؤلا وتوزيعها على عينة الدراسة التي شملت 24 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية و 12 مكتب تدقيق و 10 مأموري ضرائب.

نتائجها:

- ✓ لم تفوت الشركات على نفسها فرصة التخطيط الضريبي من خلال قيمة الاستهلاك والنسب المسموح بها؛
- ✓ حصلت الشركات على الإعفاءات متوسطة من ضريبة الدخل وفقا لما يمنحه قانون تشجيع الاستثمار؛
- ✓ وجد أن العبء الضريبي يقل على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار.

توصياتها:

- ✓ إن عملية التخطيط الضريبي عملية مهمة ومفيدة للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في العمل على تخفيض التزاماتها الضريبية؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بقوانين الضرائب، وخاصة ضريبة الدخل من قبل الشركات واستغلال كافة المزايا التي تمنحها هذه القوانين وعدم إهمال أي جزء منها؛
- ✓ بيان أن التخطيط الضريبي هو عامل مهم ومساعد لأي إدارة شركة في تخفيض العبء الضريبي، ولا يجب أخذه بمعزل عن الأمور الاقتصادية الأخرى.

6. **دراسة (سالي سمير عبد المسيح)، بعنوان: " التخطيط الضريبي (المفهوم، الأنواع، الأساليب، استراتيجية مواجهته)"**: تهدف هذه الدراسة إلى بحث كيفية التوفيق بين المصالح المتعارضة وذلك بتوضيح مزايا التخطيط الضريبي ومخاطره بالنسبة لكل من الممول والدولة، وبيان المنطقة الرمادية التي تفصل بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع، فمهما بلغت مهارة المشرع في صياغة القوانين فلا مفر من وجود بعض الثغرات القانونية يمكن أن يستفاد منها الممولين في زيادة الوفر الضريبي وتخفيض مبلغ الضريبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على خدمات التخطيط الضريبي لتخفيف وعاء الضريبة بطرق مشروعة قد لا تتفق مع روح القانون، وتكاد تقترب من التهرب الضريبي، لهذا قام الباحث بتوضيح الفرق بين التخطيط الضريبي المشروع والتخطيط الضريبي التعسفي.

نتائجها: توصلت هذه الدراسة إلى أن المخطط يقوم بدراسة جميع الخيارات الضريبية والمسموحات الموجودة بالتشريعات الضريبية من القوانين واللوائح وقرارات واستغلال ثغرات القانون وما تتحه القوانين والتعليمات الضريبية من امتيازات لتخفيض قيمة الضريبة المستحقة أو التخلص منها نهائيا بطريقة

مشروعة، كما يؤدي ممارسة التخطيط الضريبي إلى تحقيق وفورات ضريبية يمكن إعادة استخدامها في الاستثمار وزيادة رأس مال الشركة، كما أن للتخطيط الضريبي المشروع فوائد بزيادة الوفر الضريبي وتكاليف تتمثل في تكاليف المخطط الضريبي.

توصياتها: وقد قدمت جملة من المقترحات أهمها:

- ✓ توسيع اختصاصات وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات في مصر لتشبه إدارة PCAOB لتشمل مراقبة جميع مكاتب المحاسبة، وتنشر تقارير سنوية لنتائج التفتيش والمراقبة حتى تتحقق الشفافية، وتستطيع الشركات أن تحسن اختيار مكاتب المراجعة والخدمات الضريبية وتكون بمنزلة خير في قضايا الضرائب عند وجود منازعة ضريبية بين الممول ومصلحة الضرائب، ويتوفر لها الاستقلال التام عن شركات الخدمات الضريبية وشركات خدمات المراجعة؛
- ✓ تقترح تشديد العقوبة في حالة التهرب الضريبي والتخطيط الضريبي والتعسفي.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالأداء المالي

1. دراسة (Halima Boussiki، 2023)، بعنوان:

"**The Effect of Capitl Structure on The Financial Performance of Conpanies Listede on The Algerian Stock Exechange : Case of The Saidal group ":**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي لشركة اقتصادية عمومية مدرجة في بورصة الجزائر ممثلة بمجموعة صيدال خلال فترة من 2010 إلى 2021، اعتمدت الدراسة على القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل)، المنشورة على الموقع الرسمي للبورصة لجمع البيانات المالية لشركة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل بيانات الدراسة والتي تتعلق بالمتغيرات التالية: كمتغيرات تابعة تقيس الأداء المالي للشركة لكل من العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE، وربحية السهم EPS، في المقابل تمت دراسة كل من نسبة الديون المتوسطة والطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى إحصائي الأصول والقدرة على التمويل الذاتي كمحددات لهيكل رأس المال الشركة وكمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام متغيرات التحكم في النماذج لتمثيل سيولة الشركة وحجمها والتي تم قياسها باللوغاريتم النبيبيري لإجمالي أصولها.

نتائجها: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال وقاسا بقدرة الشركة على التمويل الذاتي والأداء المالي بمؤشراته الثلاثة، فضلا عن وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون المتوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والأداء المالي بمؤشراته الثلاثة، أما بالنسبة لنسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول فلها تأثير

سلبي غير دال إحصائيا على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ولها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على ربحية السهم فيما تعلق بحجم الشركة فإنه يؤثر إيجابيا على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ولكن هذا التأثير غير ذي دلالة إحصائية، في حين أن حجم الشركة يؤثر سلبا على حصة صافي أرباح الشركة، أما فيما يتعلق بسيولة الشركة فلها تأثير إيجابي وغير دال على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، في حين لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على ربحية السهم.

توصياتها:

- ✓ ضرورة اعتماد الشركة على المصادر المالية الداخلية بدلا من المصادر الخارجية لتمويل استثماراتها المختلفة بهدف تحسين أدائها المالي المستقبلي؛
- ✓ عدم اللجوء إلى الاقتراض المالي لتمويل استثمارات غير مؤكدة أو لتوسيع النشاط، حيث يتم الاعتماد عليه كبديل أخير؛
- ✓ لفهم المنهجية المتبعة اختبار المزيج التمويلي يجب إدراج جميع القواعد والمبادئ التي يتم على أساسها تحديد المزيج التمويلي في التقارير السنوية النهائية للشركة والتي تلخص بياناتها وقوائمها المالية.

2. **دراسة (بن عيشة كريمة، 2023)، بعنوان: " أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية –دراسة قياسية لعينة من المؤسسات المدرجة في السوق المالي السعودية خلال الفترة (2015–2020)**": هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الهيكل المالي على الأداء المالي لعينة مكونة من 40 مؤسسة اقتصادية المدرجة ضمن قطاع المواد الأساسية في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2015–2020، تم استخدام متغير المديونية طويلة الأجل والمديونية قصيرة الأجل والمديونية الكلية للتعبير عن الهيكل المالي، العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للتعبير عن الأداء المالي، أما متغير الحجم والسيولة استخدمت كمتغيرات ضابطة بالاعتماد على نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وباستخدام نموذج التحليل R-Studio تم بناء نموذجين إحصائيين.

نتائجها: بينت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائيا للمديونية طويلة الأجل والمديونية قصيرة الأجل والسيولة على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في حين توصلت إلى عدم وجود أثر دال إحصائيا للمديونية الكلية عن كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ، توصلت الدراسة أيضا إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائيا للحجم على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

توصياتها:

- ✓ يقع على عاتق المؤسسات المدرجة في السوق المالي السعودي ضرورة الدراسة الجيدة للمصادر التمويلية وكيفية تنويعها، وعدم الإفراط في الاعتماد على الديون ضمن هيكلها المالي حتى لا تقع في حالة عدم القدرة على تسديد ديونها وارتفاع مخاطرها؛
- ✓ ضرورة استمرار البحث في العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في السوق المالي السعودي؛
- ✓ إجراء دراسات أخرى في نفس السياق لكن بالاعتماد على المؤشرات الحديثة للأداء المالي التي لم يتم اعتمادها في هذه الدراسة مثل القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

3. **دراسة (موصو سراج، 2022)، بعنوان: "تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة قياسية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة مؤشر S&P500–"**: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر S&P500 خلال الفترة 2010–2019، تكونت عينة الدراسة من 168 مؤسسة اقتصادية، حيث تم استخدام بيانات البانل (Panel Data)، حيث توصلت الدراسة إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لعينة الدراسة وهذا في ظل التحليل الساكن لبيانات البانل، أما في التحليل الديناميكي فقد تم استخدام طريقة العزوم المعممة، وقد تم قياس السلوك التمويلي من خلال نسبة الديون قصيرة الأجل، نسبة الديون طويلة الأجل، ونسبة إجمالي الديون، في حين تم قياس الأداء المالي من خلال القيمة السوقية المضافة ومعدل العائد الإجمالي للمساهم.

نتائجها: توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة مقاسا بالقيمة السوقية المضافة ومعدل العائد الإجمالي للمساهم، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي للمتغيرات الضابطة متمثلة في كل من حجم المؤسسة والسيولة على الأداء المالي للمؤسسات المدروسة، كذلك توصلت الدراسة إلى نسبة الديون قصيرة الأجل كان لها تأثير معنوي على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة.

توصياتها:

- ✓ إجراء دراسات مستقبلية تقوم بالمقارنة بين الأداء المالي لكل القطاعات المدرجة في مؤشر S&P500 لمعرفة التفاوت مي معدلات الأداء المالي المحققة في كل قطاع بهدف تمكين الإدارات من دراسة مختلف العوامل التي قد تؤثر على أدائها المالي وذلك بهدف تمكين المؤسسات من تحقيق أهدافها الأساسية؛
- ✓ على إدارة هذه المؤسسات أن تقوم بدراسة وتحليل سلوكها التمويلي من أجل الاختيار الأمثل لمصادر التمويل والتي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال مع مراعاة درجة المخاطرة لتحقيق

أداء مالي جيد، كما يمكن لها الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتحسين وتعزيز أدائها المالي مستقبلا؛

- ✓ من الضروري أن تقوم هذه المؤسسات بإجراء دراسات مالية تقييمية بعد أي عملية تمويلية حتى تتمكن من معرفة أثر هذه المصادر التمويلية المختارة على أدائها المالي وتتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

4. **دراسة (عبد الإله حسين آل زلفة، عادل غريب، 2020)، بعنوان: "أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة في السعودية –دراسة تطبيقية–"**: هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي في عينة من الشركات العاملة في القطاعات، وتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي لقياس العلاقة والأثر عن طريق استخدام برنامج STaTa في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية وتقديرها.

نتائجها: أهم النتائج المتوصل إليها؛ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومعدل العائد على الأصول للشركات في عينة الدراسة، كذلك وجود علاقة طردية بين حجم المبيعات ومعدل العائد على الأصول لشركات عينة الدراسة.

توصياتها:

- ✓ عمل دراسات اقتصادية موسعة تتعلق بتأثير القيمة المضافة على مؤشرات الربحية والسيولة وغيرها من المؤسسات المالية في جميع الشركات السعودية بحيث يمكن تعميم النتائج؛
- ✓ قيام الشركات بإيجاد استراتيجيات تصنيفية وتسويقية من شأنها تخفيف حدة أثر ضريبة القيمة المضافة.

5. **دراسة (محمد بوهالي، 2018)، بعنوان: "أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة –دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية–"**: هدفت الدراسة إلى معالجة القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الاستثمار، وقرار توزيع الأرباح) على الأداء المالي في المؤسسة معبرا عنه بالمردودية الاقتصادية، المردودية المالية، ربحية السهم، التغير في رقم الأعمال، التغير في القيمة المضافة، والتغير في النتيجة الصافية، وتكونت عينة الدراسة من ثلاث مؤسسات جزائرية مدرجة في بورصة الجزائر، مؤسسة صيدال، مؤسسة رويبة والأوراس للفترة من 2012 إلى 2016، وتم التعبير عن قرار التمويل بالتغير في الأموال الخاصة والتغير في الخصوم غير الجارية، والتغير في الخصوم الجارية، أما قرار الاستثمار فتم التعبير عنه بالتغير في نسبة الأصول الجارية والتغير في الأصول غير الجارية، أما توزيع الأرباح فتم التعبير عنه بالتغير في نسبة التوزيعات ونسبة حصص الأرباح الموزعة، بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المعنية للفترة 2012–2016، بالاستعانة ببرنامج SPSS، باستعمال الانحدار الخطي البسيط لاستخراج أثر كل من القرارات المالية سابقة الذكر على كل مؤشر من المؤشرات المالية المستعملة لكل مؤسسة.

نتائجها: توصلت الدراسة إلى اختلاف أثر القرارات المالية على الأداء المالي فيم بين المؤسسات المدروسة.

من توصياتها:

- ✓ ضرورة القيام بدراسة وتقييم القرارات الاستثمارية قبل اتخاذها سواء القصيرة الأجل أو المتوسطة، أو الطويلة الأجل؛ فالاستثمار الذي لا يتولد عنه تحسن في الأداء المالي للمؤسسة يمكن اعتباره قرار غير موفق فيه، وبالتالي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار القرارات الاستثمارية عند اتخاذها هدف تعظيم قيمة المؤسسة؛
- ✓ البحث عن مصادر الأموال التي تنخفض عندها متوسط تكلفة الأموال في المؤسسة لتعظيم قيمة المردودية المالية بالرغم من الترتب على مصادر منخفضة التكلفة، ولكن على إدارة المؤسسة الموازنة بهدف تعظيم ثروة المساهمين وتحسين أدائها المالي؛
- ✓ على مسيري المؤسسات العمل من أجل تعظيم ثروة المساهمين، فالأرباح المحتجزة التي لا يتولد عنها عائد مستقبل يعوض حملة الأسهم احتجاز أرباحهم، وهو ما يترجم في تحسين ربحية السهم على المدى المتوسط والطويل فينبغي توزيعها بدلا من احتجازها.

6. **دراسة (نورة محمدي، 2018)، بعنوان: "أثر حوكمة لشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة 2009-2015"**: تهدف هذه الدراسة في شقها الأول والمتعلق بالدراسة التشخيصية إلى استطلاع مدى التزام شركات المساهمة العاملة في الجزائر بمبادئ حوكمة الشركات، أما الشق الثاني والمتعلق بالدراسة القياسية يهدف إلى قياس أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، وذلك باستخدام نموذج انحدار بانل لتحديد أثر التغير في حوكمة الشركات على التغير في الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وقد أسفرت نتائج الدراسة التشخيصية عن وجود التزام بمستوى متوسط وذو دلالة إحصائية بمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة، في حين لا يوجد التزام بمتطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية، هذا واشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على ROA، ووجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية الشركات على ROA، ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لنيسبة التمثيل الأجنبي لمجلس الإدارة على ROE.

نتائجها: توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج:

- ✓ تركز آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية على الحد من تكاليف الوكالة وتكاليف الصفقات مما يساهم في تحسين أداء الشركة؛
- ✓ وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر؛

- ✓ وجود تأثير سلبي للرافعة المالية على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر؛
- ✓ يعتبر التمثيل الأجنبي لمجلس الإدارة عاملا هاما في تحسين الأداء المالي، حيث تساهم هذه الفئة في تحسين عمل المجالس من خلال ما توفره من خبرات في مجال مراقبة عمل الإدارة العليا؛
- ✓ وجود اختلاف بين شركات المساهمة العاملة في الجزائر من الناحية الإحصائية من حيث تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي.

توصياتها: بناءً على نتائج الدراسة المتوصل إليها نورد جملة من التوصيات أهمها:

- ✓ يجب العمل على زيادة المساهمة الأجنبية في شركات المساهمة العاملة في الجزائر وذلك بالنظر إلى تأثيرها الإيجابي على أداء هذه الأخيرة؛
- ✓ ضرورة زيادة نسبة التمثيل الأجنبي لمجالس إدارات شركات المساهمة العاملة في الجزائر وذلك بالنظر لتأثيرها الإيجابي في الأداء المالي لهذه الشركات؛
- ✓ يجب على الشركات العاملة في الجزائر التقليل من الاعتماد على المديونية وذلك بالنظر لتأثيرها السلبي على أداء الشركة المالي.

7. **دراسة (زبيدي البشير، 2011)، بعنوان: "دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة – دراسة ميدانية في مجمع صيدال 2011–"**: هدفت هذه الدراسة إلى أهمية التقارير المالية والتي تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الداخلية والخارجية. والتركيز الأساسي في التقارير المالية يكون على المعلومات التي تعبر عن الأداء المالي للمؤسسة والتي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها والتدفقات النقدية وتقدير قدرة الربح للمؤسسة ومخاطر الاستثمار والاقتراض المتعلقة بالمؤسسة وأن جودة المعلومات المالية تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب، ولكي تؤدي التقارير المالية إلى تحسين في الأداء المالي يجب أن تكون المؤسسة طرف مشارك في السوق المالي من أجل نشر القوائم والتقارير المالية في هذا السوق لتصل لكافة مستخدمي التقارير المالية.

نتائجها: توصلت هذه الدراسة؛ لكي يتم معرفة مستوى الأداء المالي لسنة معينة يجب القيام بحساب وتحليل مؤشرات الأداء المالي، ولمعرفة مدى تحسن الأداء المالي للسنة الحالية يتم مقارنة مستوى الأداء المالي للسنة الحالية مع مستوى الأداء المالي للسنة السابقة وكلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات؛ حيث أثبتت الدراسة الميدانية نقص الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير المالية وهذا ما يعرقل تقييم الأداء المالي الجيد وبالتالي عدم معرفة مستوى الأداء المالي الحقيقي.

توصياتها:

- ✓ لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء المالي إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المالي للمؤسسة؛
- ✓ توصي إدارة مجمع صيدال بضرورة الاهتمام بتقييم الأداء المالي لمعرفة مستوى الأداء المالي الذي تم التوصل إليه خلال فترة معينة وبالتالي الحكم على تحسن الأداء المالي أم لا.

المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي وأثره على الأداء المالي

1. **دراسة (حنيفة خروبي، محمد زرقون، 2023)، بعنوان: "اختبار دور الأثر الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات في مجال البناء والأشغال العمومية الجزائرية خلال الفترة (2016–2020)–"**: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور الأثر الضريبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، تم اعتبار كل من الوفر الضريبي Tax saving، ومعدل الضريبة النقدي الفعال Cashetr كمؤشر للأداء الجبائي، ومعدل العائد على الأصول ROA مؤشر للأداء المالي، تمت هذه الدراسة على 07 مؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائرية خلال الفترة 2016–2020 بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 لتفسير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

نتائجها: توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي على الأداء المالي ويفسر ذلك وجود علاقة إيجابية معنوية كبيرة بين الوفر الضريبي والأداء المالي وعلاقة سلبية معنوية ضعيفة بين معدل الضريبة النقدي الفعال والأداء المالي وهذا ما يفسر بأنه هناك أثر إيجابي كبير ساهم في رفع الأداء المالي لمؤسسات عينة الدراسة، ونستنتج أن هذا الأثر الجبائي يعود على استفادة هذه المؤسسات من امتيازات ضريبية وإعفاءات مؤقتة ساهمت في رفع وتحسين أدائها المالي خلال فترة الدراسة.

توصياتها:

- ✓ الاهتمام بالأداء الجبائي ومنحه عناية خاصة عن طريق الإلمام بمختلف القوانين والتشريعات الجبائية والوقوف على كل ما هو جديد؛
- ✓ الاهتمام بتحسين مستوى الأداء الكلي للمؤسسة من خلال تدنية مختلف التكاليف حتى تستفيد من وفورات ضريبية في اقتناء أصول لرفع مستوى الربحية؛
- ✓ الاستفادة مما تتحه مكاتب الخبرة المحاسبية والجبائية من خدمات تساهم في تحسين الأداء الجبائي والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف فيه.

2. **دراسة (مروى بوراس، حمزة بعلي، 2022)، بعنوان: "أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصات كل من الجزائر، المغرب وتونس –دراسة مقطعية زمنية لعينة من الشركات للفترة (2015–2020)–"**: تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات بالاعتماد على نماذج المقطعية الزمنية Panel Data لعينة من

الشركات المدرجة في بورصات كل من الجزائر، المغرب وتونس للفترة 2015-2020، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة تأثير معنوية بين معدل الضريبة الفعلي الكلي الممثل لاستراتيجيات التخطيط الضريبي في تخفيف عبء الضريبة والأداء المالي للشركات، كما تم التوصل إلى وجود علاقة تأثير معنوية بين استراتيجيات تأجيل الضريبة في عملية التخطيط الضريبي متمثلا في معدل الضريبة الفعلي النقدي والأداء المالي للشركات محل الدراسة.

نتائجها: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن مستوى الأداء المالي للشركات يرتفع في حالة اعتمادها على نظام تخطيط ضريبي فعلي، ويمكن تفسير ذلك بأن توظيف استراتيجيات التخطيط الضريبي من قبل الشركات محل الدراسة يسمح لها بخفض مستوى العبء الضريبي والذي بدوره يرفع من مستوى الدخل المحاسبي قبل احتساب الضريبة فينعكس ذلك بشكل إيجابي على مستوى الأداء المالي لها؛
- ✓ وجود علاقة تأثير معنوية بين معدل الضريبة الفعلي الكلي الممثل لاستراتيجية التخطيط الضريبي والأداء المالي للشركات؛
- ✓ وجود علاقة تأثير معنوية موجبة بين معدل الضريبة الفعلي النقدي والأداء المالي عند اختيار الشركات للدفع الجزئي للضريبة كاستراتيجية للتخطيط الضريبي فإن هذه الأخيرة تؤثر بشكل إيجابي مباشر على الأداء المالي للشركات.

3. **دراسة (ميمون عماد رشيد، 2022)، بعنوان: "دور التخطيط الضريبي في تحسين القدرة المالية للمؤسسة –دراسة حالة–"**: هدفت هذه الدراسة لتبيان الدور الذي يؤديه التخطيط الضريبي في التسيير الفعال لوظيفة الضريبة وتمكين الشركة من الامتيازات الجبائية وتجنيبها من الأخطار الجبائية لما يمكنها من تحسين قدرتها المالية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتبيان كل من ماهية التخطيط الضريبي والقدرة المالية للمؤسسة، أما الجاني التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة حالة وذلك من خلال تحليل البيانات المستخلصة من المؤسسات في الفترات محل الدراسة من 2012-2020 لأجل معرفة دور التخطيط الضريبي في تحسين القدرة المالية للمؤسسة بالإضافة إلى الأداة الإحصائية المتمثلة في تحليل السلاسل الزمنية باستخدام البانل داتا لدراسة مدى تطبيق التخطيط الضريبي على عينة من المؤسسات محل الدراسة والعلاقة المحتملة مع القدرة المالية للمؤسسة.

نتائجها: توصلت هذه الدراسة إلى أن:

- ✓ التخطيط الضريبي يقلل الأحداث المفاجئة التي تتطلب حلول عاجلة عن طريق الاحتياط وتوفير السيولة لمواجهة الالتزامات الجبائية؛
- ✓ عند حساب معدل التخطيط الضريبي نستنتج أنه يتأثر إيجابا بالتخفيضات والعجز ويتأثر سلبا بالاستردادات والنتيجة العادية قبل الضرائب؛

- ✓ أظهرت النتائج القياسية لأثر التخطيط الضريبي على مؤشر العائد على حقوق الملكية وجود علاقة طردية بين التخطيط الضريبي على مؤشر السيولة الجارية ووجود علاقة عكسية بين التخطيط الضريبي والعائد على السيولة الجارية؛
- ✓ عدم وجود أثر معنوي للتخطيط الضريبي على كل من العائد على الأصول وحقوق الملكية من جهة السيولة الجارية والأعباء العملياتية من جهة أخرى.

توصياتها: فيما يلي جملة من الاقتراحات التي تمكن المؤسسة من تفعيل التخطيط الضريبي ليساهم في تحسين قدرتها المالية وتجنيبها أعباء جبائية إضافية:

- ✓ دعوة الشركات إلى اعتماد التخطيط الضريبي كأداة رقابية استباقية توجب العمليات الحالية وتعتمد الإجراءات الضريبية الحالية والمستحدثة، وتوفر الشفافية الضريبية للرقابة والتدقيق الجبائي؛
- ✓ استحداث مصلحة ضريبية داخل الشركات التي تدمج الوظيفة الضريبية مع المحاسبة مع استحداث منصب رئيس للمصلحة، شريطة أن تكون تحت إشراف المدير المالي على الأكثر؛
- ✓ من أجل حث الشركات على استخدام التخطيط الضريبي وجب على الدولة فرض قوانين ترسخ ثقافة محاربة البيروقراطية في الحصول على التحفيزات، والتوجه أكثر نحو تحفيز المشاريع في مرحلة الاستغلال وتكوين إطارات ذات تخصص صناعي لدراسة واعتماد التحفيزات في حالة تقدير الآليات والمعدات الصناعية الثقيلة للحصول على تحفيزات التوسع وإعادة التأهيل، بالإضافة إلى الرقابة البعدية من خلال المعاينة الميدانية للتأكد من مدى احترام الشركات لالتزاماتهم.

4. **دراسة (علي جلابة، منصور بن عمارة، 2020)، بعنوان: "التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة شركة APPLE–"**: هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية التخطيط الضريبي كأداة تستخدمها المؤسسة الاقتصادية للحد من التزاماتها الضريبية والرفع من قيمتها، وهذا من خلال بناء استراتيجيات والاستفادة من مختلف الامتيازات والفرص التي تنشأ من التحولات المستمرة في نظام الضريبة والمحاسبة، وقد قامن بدراسة حالة شركة APPLE التي تنشط في قطاع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بالاعتماد على نتائج أدائها الضريبي للفترة من 2012–2016، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تعتمد خطة ضريبية ساهمت بشكل فعال في تخفيض معدل الضريبة الفعلي وتحقيق وفورات ضريبية جد معتبرة وهو ما كان ينعكس إيجابا على قيمتها.

نتائجها: يمكن التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النقاط التالية:

- ✓ التخطيط الضريبي هو عملية ترتيب الشؤون المالية للمؤسسة من أجل تسديد أدنى حد ممكن من الضرائب؛

- ✓ لكي يكون التخطيط الضريبي فعالا يجب أن يعتمد على منظور تعاقدي أثناء عملية صنع القرارات؛
- ✓ تبرز أهمية التخطيط الضريبي في ظل النظرية المالية الحديثة لكون الضرائب تضاف إلى واحد من أكبر بنود المصاريف في المؤسسة، كما تعتبر أحد محددات القيمة في المؤسسة على اعتبار أن القرارات التشغيلية تستند عموما على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بعد خصم الضرائب؛
- ✓ الدافع الرئيسي وراء ممارسات التخطيط الضريبي هو تحقيق عوائد مالية من خلال محاولة الاستفادة الكاملة من جميع الإعفاءات والحسومات وغيرها من الإعانات والاستحقاقات التي يسمح بها القانون.

5. دراسة (Melisa Mahrani, All 2020)، بعنوان:

"The Effect of Tax Planning on Campany Value With Financial Pereformance As Intervening Variables in manufacturing company Registered in Indonesia stock exchange Stock Exchange for 2014-2018":

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التخطيط الضريبي على قيمة الشركة وتحديد تأثير التخطيط الضريبي على قيمة الشركة مع الأداء المالي كمتغير داخلي في التصنيع للشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة 2014–2018، طريقة البحث المستخدمة هي طريقة كمية باستخدام البيانات الثانوية، السكان في هذه الدراسة هم شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة 2014–2018، التخطيط الضريبي كمتغير مستقل وقيمة الشركة كمتغير تابع، والأداء المالي كمتغير تدخلي، وكانت العينات التي تم الحصول عليها في 25 شركة باستخدام طريقة أخذ العينات الهامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التخطيط الضريبي له تأثير سلبي كبير على قيمة الشركة، سيكون لقيمة CETR المنخفضة تأثير إيجابي على قيمة الشركة على العكس من ذلك إذا كان CETR الكبيرة تأثير سلبي على قيمة الشركة وفي الوقت نفسه لا تؤثر CETR على قيمة الشركة من خلال الأداء المالي ROA.

نتائجها:

- ✓ هناك تأثير سلبي للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة، بمعنى كلما صغر التخطيط الضريبي زادت قيمة الشركة والعكس صحيح؛
- ✓ لا يوجد أي تأثير غير مباشر للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة من خلال الأداء المالي كمتغير تدخلي، مما يعني أن التخطيط الضريبي لا يؤثر على قيمة الشركة من خلال العائد على الأصول.

توصياتها: يمكن تقديمها كما يلي:

- ✓ من المتوقع أن تستخدم الأبحاث الإضافية وكلاء ومتغيرات ممكنة حول موضوع البحث الذي تمت دراسته بالفعل؛
- ✓ من المتوقع أن يكون المستثمرون قادرين على تقييم أداء الإدارة حتى يتمكنوا من زيادة قيمة الشركة بشكل إيجابي وفهم تأثير التخطيط الضريبي على قيمة الشركة.

6. **دراسة (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، 2019)، بعنوان: "أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وذلك لموائمة طبيعة الدراسة، وأجريت هذه الدراسة على الشركات الغير مالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها 35 شركة للمدة 2013-2017، حيث تم الاستعانة بالقوائم المالية المنشورة لتلك الشركات ومن ثم استخدام النسب المالية والاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

نتائجها: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ أن الشركات المساهمة التي أجريت عليها الدراسة تمارس التخطيط الضريبي وفقا لمعيار متوسط معدل الضريبة الفعال وكذلك أظهرت النتائج أن لا يوجد أثر لكل من معدل الضريبة الفعال والوفورات الضريبية من الديون على الأداء المالي للشركات، بينما الوفورات الضريبية البديلة أثرت على كل من العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية، بينما لم يكن لها أثر على العائد على الأصول وعائد السهم العادي؛
- ✓ كذلك التخطيط الضريبي يمارس في هذه الشركات ولكن ضعيف الفعالية والتأثير على الأداء المالي؛
- ✓ توجد علاقة طردية ما بين معدل الضريبة الفعال وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

توصياتها: بناءً على نتائج الدراسة تقدم الباحثة التوصيات التالية:

- ✓ على شركات المساهمة العامة القيام باستشارات ضريبية لدى أحد المستشارين الضريبيين من أجل الانتفاع من الميزات والوفورات الضريبية المختلفة؛
- ✓ وضع سياسات محاسبية ومالية طويلة الأجل من قبل مختصين بالتخطيط الضريبي والمالي للانتفاع من الامتيازات التي تقدمها القوانين الضريبية والقوانين الأخرى ذات العلاقة.

7. دراسة (Elisabeth Cindy Laurencia, Diah Amalia, 2018)، بعنوان:

"The Effect of Tax Planning on Financial Performance of Manufacturing Companies in Indonesia ":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات التصنيع في إندونيسيا، تستخدم هذه الدراسة البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من البيانات المالية لشركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا IDX للفترة 2014-2018 باستخدام طريقة أخذ العينات القصدية، تم الحصول على 245 عينة، تحليل البيانات التي أجريت عليها هذه الدراسة عبارة على بيانات لوحة باستخدام المربع الأصغر العادي OLS، يستخدم وكيل التخطيط في هذه الدراسة ROA, ETR, CASH, كبديل للأداء المالي.

حيث استخدمت هذه الدراسة منهجا وصفيا كمي بحجم عينة اجمالية يبلغ 245 عينة تم تحليلها بعد ذلك بواسطة بيانات لوحة الانذار باستخدام المربع الأصغر العادي، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن عملية التخطيط الضريبي تؤثر على الأداء المالي لشركات التصنيع في إندونيسيا المدرجة للفترة 2014-2018.

توصياتها: يجب أن تضيف الأبحاث المستقبلية متغيرات إضافية أخرى يمكن أن تؤثر غلى المتغير التابع، واستخدام أو إضافة أدوات تحليل أخرى لمعرفة ما إذا كان وجود اختلافات في نتائج البحث، كذلك إضافة معايير أخرى في اختيار عينات البحث.

8. دراسة (Samuel Thuo kariuki, 2017)، بعنوان:

"The Effect of Corporate Tax Planinig on The Financial Preformance of Listed Companies in Kenya ":

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من تأثير التخطيط الضريبي للشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في كينيا، كان مجتمع الدراسة هو جميع الشركات الـ 64 المدرجة في كينيا، وكانت المتغيرات المستقلة للدراسة هي التخطيط الضريبي مقاسا بمصروف ضريبة الدخل الحالية مقسوما على الربح قبل الضريبة، والسيولة مقاسا بنسبة التداول، وحجم الشركة مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، والرافعة المالية مقاسة بالدين طويل الأجل مقسوما على حقوق الملكية، كان الأداء المالي هو المتغير التابع وتم قياسه من خلال العائد على الأصول ROA، تم جمع البيانات الثانوية لفترة من 2012-2016، استخدمت الدراسة تصميم بحث وصفي مقطعي، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

نتائجها: خلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي للشركات المدرجة في كينيا يتأثر بشكل كبير بالتخطيط الضريبي والسيولة والرافعة المالية للشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط الضريبي له تأثير إيجابي وكبير على الأداء المالي ولذلك خلصت إلى أن ارتفاع مستويات السيولة يؤدي إلى زيادة الأداء المالي.

توصياتها: توصي هذه الدراسة باتخاذ تدابير مناسبة من قبل مديري الشركات المدرجة لتحسين وتنمية أدائها المالي من خلال التخطيط الضريبي للشركات، ويجب على الشركات المدرجة وجميع الشركات بشكل عام ممارسة التخطيط الضريبي للشركات الذي سيؤدي إلى زيادة في الأداء المالي.

9. **دراسة (نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، 2012)، بعنوان: "المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والاستثمار "نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري" –دراسة ميدانية تطبيقية":** هدفت هذه الدراسة إلى أن التخطيط الضريبي يعتبر أحد الأدوات المالية التي يعتمد عليها دافعي الضريبة من منظمات الأعمال والشركات في التخطيط الإداري بصورة عامة والتخطيط المالي بصورة خاصة، فاتباع سياسات واستراتيجيات التخطيط الضريبي تساعد الممولون من تخفيض قيمة الضريبة المستحقة، ولما كان للتخطيط الضريبي آثار على الأداء المالي للشركات بصورة قد تؤثر على بقائها في دنيا الأعمال فعرض الباحث تلك المشكلة للدراسة الميدانية باختيار مجموعة من المؤشرات المالية التي تعزز الأداء المالي للشركات المتداول سهمها في البورصة، نظرا لأن التخطيط الضريبي الجيد ينعكس بالضرورة على استفادة الشركة من التغطية التمويلية وتعظيم ثروة الملاك عند تحقيق الوفورات الضريبية مما ينعكس معه حدوث إثراء المساهمين إذا ما حدث وفر ضريبي يبدو واضحا على زيادة التوزيعات للسهم أو زيادة حقوق الملكية، حيث قام الباحث بإعداد دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المالي باختبار مجموعة من الفروض من خلال البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائجها: واتضح من النتائج أن وجود تأثير معنوي للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات الاستثمار المتداول سهمها في سوق المال المصري متمثل في زيادة معدل نمو توزيعات السهم وزيادة قيمته السوقية وارتفاع مضاعف للسهم وزيادة عدد مرات التداول السنوي.

توصياتها:

- ✓ ضرورة الاهتمام من جانب الشركات جميعها المقيدة وغير المقيدة سهمها بالبورصة سواءً متداول أو غير متداول سهمها بالبورصة بالتخطيط الضريبي؛
- ✓ أصبح تعيين مستشار ضريبي لشركات الاستثمار أمر في غاية الأهمية للمحافظة على موارد وأصول الشركات ولتحقيق وفورات ضريبية تساهم في تعزيز الأداء المالي.

❖ **التعليق على الدراسات السابقة:**

تناولت العديد من الدراسات السابقة إشكالية أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي، واختلفت نتائجها باختلاف بيئات الدراسة والعينة المستخدمة ومؤشرات القياس المختارة، أغلب هذه الدارسات تطرقت

لهذا الموضوع ومعالجة مالية المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية وهذا لهدف تبيان أثر التخطيط الضريبي من خلال مؤشراته على الأداء المالي كدراسة ميمون عماد رشيد بعنوان: "دور التخطيط الضريبي في تحسين القدرة المالية للمؤسسة"، ودراسة ياسمين يوسف عبد المجيد صالح بعنوان: "أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، حيث أوصت معظمها على ممارسة التخطيط الضريبي من خلال استراتيجياته سواءً في البورصات أو المؤسسات للاستفادة من الثغرات القانونية وبالتالي تخفيض العبء الضريبي ويعود تأثيره على الأداء المالي من خلال تعظيم ثروة الملاك وتحقيق وفرات ضريبية.

أغلب الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار الخطي وبرنامج Eviews10 و SPSS لحساب مختلف المؤشرات وتحليلها، اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في هدف مشترك ألا وهو تحليل العلاقة والتأثير بين مؤشرات التخطيط الضريبي والأداء المالي بالاعتماد على مؤشراته المتمثلة في العائد على الأصول ROA ، أما الدراسة الحالية اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا دراسة قياسية بالاستعانة على القوائم المالية لعينة الدراسة كأداة لجمع البيانات وحساب مختلف المؤشرات.

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا من الدراسات السابقة؛ حيث حاولت توظيف أكثر الجهود السابقة للوصل إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بالشكل الصحيح، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

- ✓ استفادة الدراسة الحالية من دراسة مروى بوراس أهم الاستراتيجيات المتبعة في سياسة التخطيط الضريبي وكيف تؤثر على الأداء المالي، دراسة ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، ودراسة عماد ميمون رشيد في معرفة مؤشرات التخطيط الضريبي على رأسهم معدل الضريبة الفعلي ETR وكيفية تأثيره على مؤشرات الأداء المالي (معدل العائد على الأصول والرافعة المالية)؛
- ✓ استفادة الدراسة الحالية من دراسة موصو صراح ودراسة البشير زبيدي، وأخيرا دراسة محمد بوهالي في تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي وأهم مؤشراته.

وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كون دراستنا اعتمدت على عينة متمثلة في مؤسسة ميناء "جن جن" لكونها مؤسسة خدماتية سلعية، مما يبرز اختلافها عن الدراسات السابقة أيضا أن معظمها عالجت موضوع الدراسة في البورصات والمؤسسات المالية، اعتمدت الدراسة الحالية على طريقة IMRAD على غرار الدراسات السابقة التي اعتمدت الطرق التقليدية باختلاف زمانها ومكانها.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل التعريف بأهم العناصر المتعلقة بالتخطيط الضريبي والأداء المالي وطبيعة العلاقة بينهما، حيث تم التوصل أن التخطيط الضريبي يعني القيام بترتيب الأمور المالية والعمليات الضريبية بطريقة تساهم في تقليل العمل الضريبي الذي تتحمله المؤسسة، ويهدف إلى تحقيق أكبر استفادة من القوانين الضريبية لتقليل الضرائب المستحقة مما يزيد من الأرباح الصافية للمؤسسة ويعزز قدرتها المالية، كما يشير الأداء المالي إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أفضل النتائج المالية بالاعتماد على نسب ومؤشرات مالية تعد من أهم الأدوات التي تستخدمها الإدارات للوقوف على تفسير النتائج وسلامة المركز المالي، وقد أشارت العديد من الدراسات التي تم عرضها سابقا عن وجود ارتباط موجب بين الوفورات التي يحققها التخطيط الضريبي والأداء المالي للشركة، فعند القيام بأنشطة التخطيط الضريبي بشكل فعال في إطار قانوني فإنها سوف تعمل على تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

الفصل الثاني: دراسة أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي بالمؤسسة المينائية "جن جن"

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء "جن جن"

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد

بعد القيام بالدراسة النظرية لموضوع التخطيط الضريبي والأداء المالي وكذا الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع سنتطرق في هذا الفصل إلى إسقاط الجانب النظري على التطبيقي وتسليط الضوء على المؤسسة موضوع الدراسة –المؤسسة المينائية "جن جن" في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022–.

إذ قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول التعريف بمجتمع وعينة الدراسة والتعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها بالاعتماد على القوائم المتوفرة لدينا، أما المبحث الثاني يشمل عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "جن جن"

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة

الفرع الأول: نشأة ميناء "جن جن"

تعد السواحل الجزائرية منطقة استراتيجية نظرا للمكانة الاقتصادية التي تحتلها حيث استطاع أن يكون منطقة عبور للسفن التجارية وفي الحقبة الاستعمارية قررت السلطة الفرنسية بناء ميناء جديد النقل البضائع والمتمثلة أساسا في منتجات الفلين والكروم التي سيطرت على نسبة كبيرة من الصادرات نحو الخارج وبالضبط نحو فرنسا وبلجيكا.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها أصبح ميناء "جن جن" من بين الهياكل القاعدية للدولة، حيث كان تابعا الميناء بجاية إلى غاية 1984م، تاريخ إعادة هيكلة هذه المؤسسة، حيث أصبح ميناء مستقلا تحت لواء مؤسسة ميناء جيجل طبقا للمرسوم الرئاسي /84 173 المؤرخ في 21/07/1984م حيث أصبحت هذه المؤسسة مؤسسة ذات أسهم بلغ رأسمالها حوالي 5000000.00 دج ونظرا لتزايد النشاط التجاري على المستوى الوطني والملاحة التجارية، أصبحت مدة الانتظار بالموانئ طويلة، بالإضافة إلى عدم وجود موانئ خاصة بالبواخر كبيرة الحمولة أي ذات العمق الكبير تقدر بناء ميناء جديد بمنطقة أشواط جيجل الذي ارتبطت فكرة انشائه بمشروع مصنع الحديد والصلب، حيث تقدر بناء هذا الأخير بمنطقة بلارة والذي كان من المتوقع تعامله مع ميناء بـ: 03 مليون طن أي ما يعادل 66.66% من الطاقة الاجمالية للبناء.

بدأت أشغال ميناء "جن جن" بجيجل في 09/11/1984 م وانتهت في نهاية موسم 1999 م وقد أوكلت مهمة إنجازه الى مجموعة شركات ايطالية وهولندية تترأسها شركة CONDOTTE، وقد بلغت تكلفة إنجازه حوالي 2.5 مليار دج، كانت ممولة من عدة أطراف من بينها الدولة الجزائرية الصندوق السعودي للتنمية. الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية وهو تحت جناح ممتلكات البحرية الوطنية.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة المينائية "جن جن"

مؤسسة ميناء "جن جن" هي مجموعة من الوسائل المادية والبشرية جمعت فيما بينها من أجل تحقيق هدف او مجموعة من الأهداف، كما تعتبر البنية الأساسية لبناء دولة تسعى إلى مواكبة الركب الحضاري والمؤسسة التي نحن بصدد دراستها هي مؤسسة اقتصادية عمومية، وهي شركة ذات رأسمال حالي يقدر بـ 4000000000 دج تقع المؤسسة المينائية "جن جن" في الجهة الشرقية لمدينة جيجل في المنطقة المسماة أشواط تبعد عن مقر الولاية ب 10 كلم وعن وادي "جن جن" بـ 2 كلم والذي يحمل اسمه وبـ 40 كلم عن المنطقة الحرة بلارة وبـ 2 كلم عن مطار فرحات عباس، كما يبعد عن العاصمة بـ 370 كلم وبـ 170 كلم

عن ولاية قسنطينة ويتربع على مساحة قدرها 140 هكتار مع إمكانية توسيع تقدر بـ 30 هكتار ويقدر عدد عماله الإجمالي 1230 وهم بدورهم ينضمون إلى عمال التحكم ب 305 عامل وعمال الإطارات 99 عامل وعمال التنفيذ 826 عامل.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة

الفرع الأول: مهام المؤسسة

تتمثل مهام الميناء في تقديم مختلف الخدمات المينائية التي تتمثل في التكفل بالبواخر في يوم وصولها إلى خليج الميناء وحين خروجها وذلك عن طريق:

- ✓ الاتصال بطاقم الباخرة قصد إعطاءه الضوء الأخضر لدخول الميناء.
- ✓ المساعدة عن طريق التقديم نصائح خاصة بالأحوال الجوية بكيفية الدخول إلى الميناء، ولتسهيل هذه العملية تقوم قيادة الميناء بتزويد الباخرة بضابط مينائي وبالساحبات والزوارق، والإرشادات وهذا لتفادي وقوع أي خسائر مادية أو بشرية، وتكرر نفس العملية عند خروج الباخرة من الميناء.
- ✓ تسهر على حماية البضائع من التلف والسرقة وذلك بوضعها في المستودعات.
- ✓ التأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الأمنية.
- ✓ حراسة البضائع ليلا ونهارا لحين استلامها.
- ✓ كراء مختلف المخازن والأماكن المخصصة للتخزين.

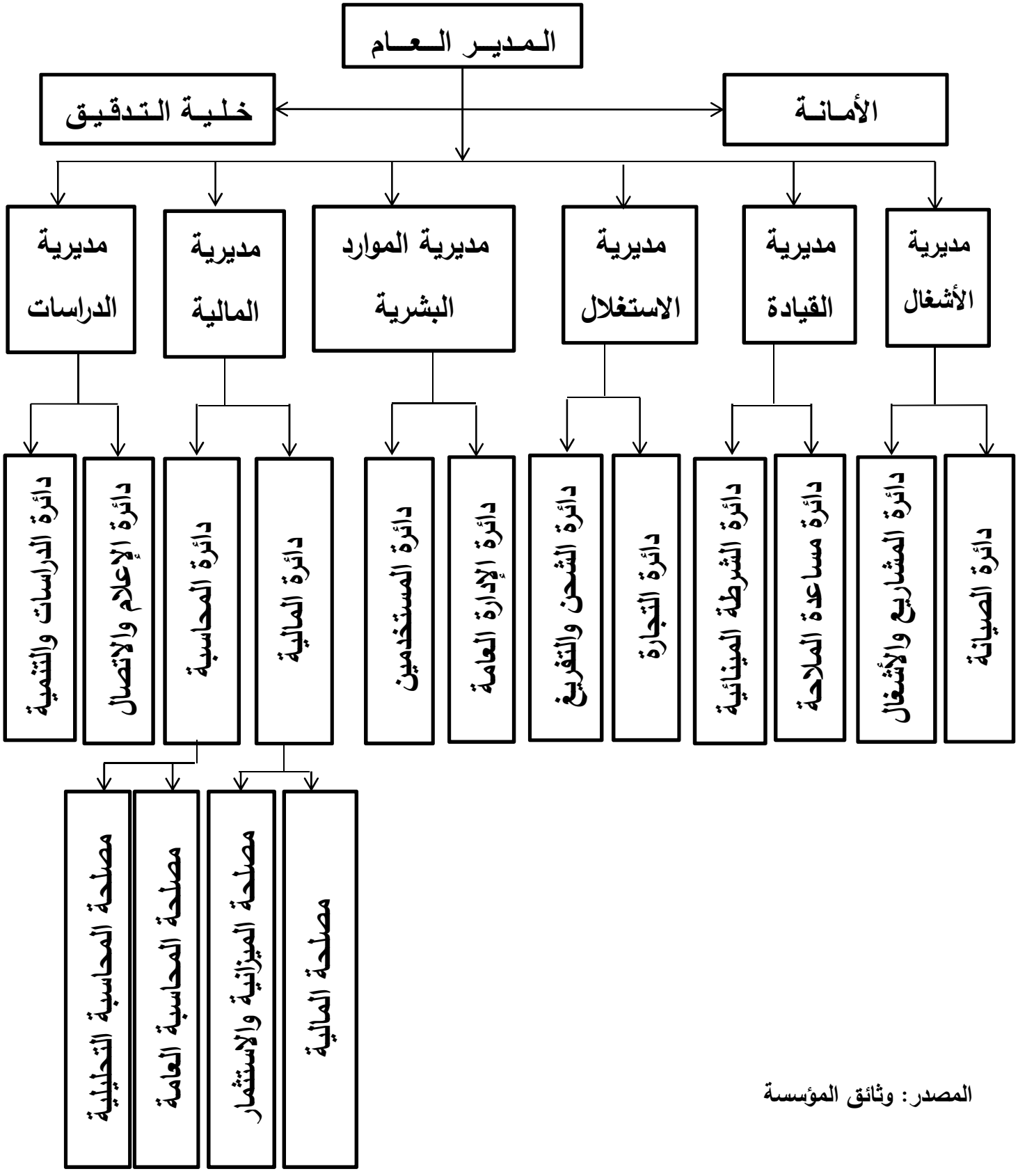
الفرع الثاني: أهداف المؤسسة

لكل مؤسسة أهداف وجدت من أجلها، ولمؤسسة ميناء "جن جن" أهداف داخلية وخارجية هي:

- **الأهداف الداخلية:**
  - ✓ الربح: أي محاولة تحقيق أكبر ربح ممكن.
  - ✓ النمو: أي زيادة رأس المال، وكذا توسيع المؤسسة، وذلك بفتح وحدات في أماكن أخرى.
  - ✓ الزيادة في حجم التعاملات.
  - ✓ استمرار المؤسسة في نشاطها بتحسين الخدمات وقل المقاييس المعمول بها.
  - ✓ تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء وخارجه.
- **الأهداف الخارجية:**
  - ✓ زيادة الدخل القومي.
  - ✓ توفير العملة الصعبة.
  - ✓ توفير مناصب شغل مما يؤدي على تقليل حدة البطالة.
  - ✓ المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية للبلاد، خصوصا في مجال الصادرات.
  - ✓ فك الخناق عن موانئ أخرى، خاصة ميناء الجزائر العاصمة الذي يشهد ازدحاما شديدا.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لميناء "جن جن"



المصدر: وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

بعد تقديم المؤسسة موضع الدراسة، سيتم عرض عينة ممثلة للدراسة والتطرق إلى المتغيرات المتعلقة بالدراسة، وتحديد الأسلوب المنهجي المتبع وفي الأخير تقديم وتحليل نتائج الدراسة.

المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد عينة الدراسة وعرض المتغيرات التي تم الاعتماد عليها لتفسير أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي بمؤسسة ميناء "جن جن".

الفرع الأول: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في مؤسسة ميناء "جن جن" يعتبر من أهم المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، ومن أبرز المؤسسات المختصة في خدمات النقل البحري، حيث اعتمدنا على الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى 2022 لإجراء دراستنا التطبيقية.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

أولا: المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة هي التخطيط الضريبي والتي قمنا بحساب مؤشراته المتمثلة في معدل الضريبة الفعلي ETR، والوفر الضريبي DTS، والوفر الضريبي البديل NDTS.

ثانيا: المتغيرات التابعة

يتمثل متغير الدراسة التابع في الأداء المالي، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى ذكر أهم مؤشراته، أما في الجانب التطبيقي سنقوم بقياس المؤشرات التي تعتمدها الدراسة لقياس أدائها المالي والمتمثلة في العائد على الأصول ROA.

ثالثا: المتغيرات الضابطة

تتمثل المتغيرات الضابطة في مجموعة العوامل المؤثرة على الأداء المالي، وقد اعتمدنا في الدراسة على العوامل التالي حجم المؤسسة SIZE.

رابعا: قياس المتغيرات

- ✓ **نسبة العائد على الأصول ROA:** تقيس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها وهو بذلك يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بالشركة، وقد تم الاعتماد

عليها في الدراسة: (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، 2019)، (مروى بوراس، 2021)، (Halima Boussik, 2023)، (Elisabith Cidy Laurencia, 2018)، (نورة محمدي، 2018)، (ميمون عماد رشيد، 2022).

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- ✓ **معدل الضريبة الفعلي ETR:** ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل الضريبة الفعلي} = \frac{\text{الضرائب على الأرباح}}{\text{الأرباح قبل الضريبة}}$$

حيث تم الاعتماد في هذا المتغير في دراسة كل من: (ميمون عماد رشيد، 2022)، (علي جلابة منصور بن عمارة، 2020)، (مروى بووراس، حمزة بعلي، 2022)، (ياسمين عبد المجيد صالح، 2019).

- ✓ **الوفورات الضريبية للقروض DTS:** تظهر هذه الوفورات المزايا الضريبية للفائدة على الدين التي تؤدي إلى انخفاض مبلغ الضريبة المدفوعة، وتم الاعتماد على دراسة (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، 2019)، وتحسب:

$$\text{الوفر الضريبي} = \frac{\text{الفوائد المستحقة (الأعباء المالية)}}{\text{الدخل قبل الفوائد والضرائب}}$$

- ✓ **الوفورات الضريبية البديلة NDTS:** تعتبر بديلا على حساب فوائد الديون فهي تحقق من الفائدة المرتبطة بتمويل الديون، وبالتالي تقليل الحافز لإصدار الدين، وتحسب:

$$\text{الوفورات الضريبة البديلة} = \frac{\text{مصروف الاستهلاك} + \text{مصاريف البحث}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتم استخدام هذا المتغير في دراسة (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، 2019)

- ✓ **حجم الشركة SIZE:** وتحسب كما يلي:

$$\text{لوغاريتم إجمالي رقم الأعمال}$$

وتم الاعتماد في دراسة كل من (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، 2019)، (نورة محمدي، 2018).

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

اعتمدنا في هذا المطلب على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة عينة الدراسة لعرض النتائج الموضحة أدناه (أنظر الملحق: 03-26).

الجدول رقم (02): نتائج متغيرات الدراسة

SIZE	ROA	NDTS	DTS	ETR	
22.32291	0.1433	0.0527	0.01441	0.23	**2015**
22.2941	0.1222	0.0459	0.00152	0.2309	**2016**
22.1168	0.0754	0.0680	0.00116	0.2699	**2017**
22.0283	0.0600	0.0757	0.00620	0.2651	**2018**
22.1035	0.0504	0.0796	0	0.1764	**2019**
21.9089	0.0259	0.0974	0.000519	0.2346	**2020**
22.1717	0.0652	0.1032	0	0.2155	**2021**
22.4983	0.0918	0.0891	0	0.342	**2022**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) نتائج المتغيرات المستقلة (معدل الضريبة الفعلي ETR والورفرات الضريبية للديون DTS، والوفورات الضريبية البديلة NDTS)، حيث يتضح أن أدنى قيمة لمعدل الضريبة الفعلي خلال سنوات الدراسة قد بلغت 17.64٪ في سنة 2019 في حين قدرت أعلى قيمة 34.2٪ لسنة 2022، ويعود سبب ذلك إلى الضرائب الواجب دفعها سنة 2022 كانت أكبر من الالتزامات الضريبية المستحقة للمؤسسة لسنة 2019.

أما فيما يتعلق بالوفر الضريبي للديون نلاحظ من الجدول أن أدنى قيمة للوفر الضريبي خلال سنوات الدراسة بلغت 0 لكل من السنوات 2019، 2021، 2022، وهذا يعود إلى أن الأعباء المالية للمؤسسة تساوي الصفر أي أن المؤسسة لا تستفيد من الوفورات الضريبية يعني أنها تعتمد على التمويل الذاتي بدل التمويل بالاقتراض وبالتالي المؤسسة لا تستغل فرصها للاستفادة من الوفورات الضريبية في حين كانت أعلى قيمة للوفر الضريبي 1.44٪، حيث تعتبر نسبة لا بأس بها مقارنة بالسنوات الأخرى مما يدل على اعتماد هذه المؤسسة على الديون في هيكل رأس مالها.

أما بالنسبة للوفورات الضريبية البديلة فنلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة ترتفع تدريجيا خلال سنوات الدراسة حيث كانت أدنى قيمة تساوي 4.59٪ لسنة 2016، بينما أعلى قيمة قدرت بـ 10.32 لسنة 2021، حيث يتبين لنا أن حجم الوفورات الضريبية البديلة تتوقف على حجم الاهتلاكات، أي كلما ارتفعت كلما زاد معدل الوفورات الضريبية البديلة والعكس صحيح.

كما يوضح الجدول رقم (02) نتائج المتغير التابع معدل العائد على الأصول ROA حيث نلاحظ هذه النسبة تنخفض تدريجيا خلال سنوات الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة للعائد على الأصول 14.33٪ في سنة

2015، ويدل على أن المؤسسة في هذه السنة قد كانت كفؤة في استخدام أصولها بهدف تحقيق الأرباح، وقدرت أدنى قيمة 2.5٪ في سنة 2020، أي المؤسسة لم تعمل على الاستغلال الأفضل لفرص التمويل المتاحة.

المطلب الثالث: الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة

سنقوم بتحديد الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة من خلال تقديم النموذج الإحصائي المعتمد وكذلك الاختبارات الإحصائية المستعملة في تحليل النتائج.

الفرع الأول: النموذج الإحصائي المتبع

سنعتمد في الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يستند على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i، وعدد المتغيرات المستقلة $X_1, X_2,..., X_k$، وحد عشوائي ε_i ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة n من المشاهدات و K من المتغيرات المستقلة، وبالصيغة التالية[1]:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \ldots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i$$

حيث:

Y_i: المتغير التابع.

β: معاملات المجتمع الغير معروفة.

X_i: المتغير المستقل.

ε_i: الحد العشوائي.

الفرع الثاني: الاختبارات الإحصائية المستعملة

تستعمل هذه الاختبارات لدراسة ما إذا كان النموذج ذو معنوية، وهل للمتغيرات المختارة المقدرة على تفسير الظاهرة المدروسة؛ حيث يتم اختبار كل من المعنوية الكلية للنموذج ومعامل التحديد بالإضافة إلى الارتباط الذاتي للأخطاء، بعد ذلك يتم اختبار معنوية المعالم.

أولا: اختبار المعنوية للنموذج

يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2 \ldots X_k)$ والمتغير التابع (Y).

[1] حسين علي بخيت، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 135.

ويعتمد على نوعين من الفروض[1]:

- ✓ **فرضية العدم (H_0):** تنص على انعدام العلاقة الخطية بين كل المتغيرات المستقلة ($X_1, X_2 \dots X_k$) وبين المتغير التابع (Y)، أي:

$$H_0 := \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0$$

- ✓ **الفرضية البديلة (H_1):** وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots = \beta_k \neq 0$$

بعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (K-1) للبسط و (N-K) للمقام ولمستوى معنوية معين:

فإذا كانت $F_{cal} < F_{tab}$ نقبل F_0 أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية، وليس هناك تأثير لأي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أما إذا كان: $F_{cal} > F_{tab}$ نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات X_k ذو تأثير في Y.

ثانيا: معامل التحديد R^2

معامل التحديد R^2 هو تربيع لمعامل الارتباط، وهو معامل ذو دلالة إحصائية وقياسية مهمة جدا، بحيث يدل على النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من التغير في المتغير التابع وتكون قيمته أصغر من قيمة معامل الارتباط عدا في حالة (r=1)، بسبب أن جدر كل كسر هو أكبر من الرقم الأصلي وأن تربيع الكسر هو أصغر من الكسر الأصلي، ويستخدم معاملي الانحدار والتحديد في اختبار جودة توفيق النماذج القياسية والاستدلال الإحصائي، كما أن له علاقة وثيقة مع الانحدار ومعامل الانحدار b[2].

تكون قيمة R^2 محصورة بين 0 و 1، فإذا كان[3]:

$R^2=1$: توجد علاقة ذو دلالة معنوية تامة بين المتغير التابع والمستقل.

$R^2=0$: لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمستقل.

$0<R^2<1$: وجود علاقة معنوية غير تامة بين المتغير التابع والمستقل.

---

[1] حسين علي بخيت، **المرجع نفسه**، ص 168.

[2] وليد اسماعيل السيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد –القياس التحليلي–**، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 77.

[3] جيلالي جيلاطو، **الاقتصاد التطبيقي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 82.

ثالثا: اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات

نستخدم اختبار T (T-Statistic) لاختبار معنوية المعلمات المقدرة، أي تأثير كل متغير مستقل $X_1, X_2, \ldots, X_k$ على حدى بالمتغير التابع Y، وذلك حسب الفروض التالية:

- ✓ فرضية العدم H_0: معناه أن $\beta_i=0$
- ✓ الفرضية البديلة H_1: معناه أن: $\beta_i\neq0$

ويكتب اختبار T بالصيغة التالية:

$$T = \frac{|\hat{b}_j - b_j|}{\hat{\sigma}_{\hat{b}_j}} = \frac{|\hat{b}_j - 0|}{\hat{\sigma}_{\hat{b}_j}} \sim t_{n|-k-1,\frac{\alpha}{2}}$$

وبعد حساب قيمة T تقارن قيمته مع القيمة الجدولية لدرجة الحرية (n-k-1) وعند مستوى معنوية معين لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، ومن ثَمَ اختبار معنوية المعلمات المقدرة فإدا كانت:

- ✓ T المحسوبة أكبر من T المجدولة نقبل الفرض البديل، وبالتالي المتغير المستقل X_K يؤثر في المتغير التابع Y.
- ✓ T المحسوبة أقل من T المجدولة نقبل الفرض البديل وبالتالي المتغير المستقل X_k لا يؤثر في المتغير التابع Y[1].

رابعا: اختبار Bresch-Godfrey

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، فنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة P يكتب على الشكل التالي[2]:

$$\varepsilon'=P_1\varepsilon'_{E-1}+ P_2\varepsilon'_{t-2}+\ldots+ P_P\varepsilon'_{t-p}+U_t$$

ليكن النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Y_t= \beta_0+ \beta_1X_{t1}+ \beta_kX_{tk}+ P_1\varepsilon'_{t-1}+ P_2\varepsilon'_{t-2}+\ldots+ P_p\varepsilon'_{t-p}+ U_t$$

وهناك خطوات لإجراء هذا الاختبار:

- ✓ تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على البواقي.
- ✓ تحديد الانحدار المساعد وتقديره.

---

[1] سيد علي صغيري ، **محاضرات في الاقتصاد القياسي مدعمة بحزمة من البرامج الإحصائية (Gretl, SPSS, Stata, Eviews)**، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019، ص 61.

[2] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي –محاضرات وتطبيقات–**، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، ورقلة، 2011، ص 100.

- ✓ يتم حساب معامل التحديد R^2 من الانحدار المساعد؛ حيث لوحظ أن $(n-m)\ R^2$ يخضع لتوزيع كاي تربيع X^2.
- ✓ يتم تحديد الفرض العدمي والفرض البديل كما يلي:
  - لا يوجد ارتباط ذاتي: $H_0 : P_1= P_2= \ldots= P_p= 0$
  - يوجد ارتباط ذاتي: $H_1 : P_1\neq P_2\neq \ldots\neq P_P\neq 0$
- ✓ يتم مقارنة $(n-m)R^2$ مع القيمة الجدولية كاي تربيع X^2 عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، والذي يقضي وجود ارتباط ذاتي، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم وبالتالي فلا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.[1]

خامسا: اختبار عدم تجانس التباين (ARCH)

يستخدم هذا الاختبار لاختبار عشوائية أخطاء السلسة الزمنية، أي اختبار أن الأخطاء تتبع توزيع طبيعي متماثل مستقل من خلال تمثيل T من قيم مربعات الأخطاء العشوائية في نموذج انحدار بحث ثابت، ومن ثم اختبار وجود تأثير للارتباط الذاتي، وتكتب فرضية الاختبار بالصيغة التالية:[2]

$$\mathbf{H_0= \alpha_i= 0\ for\ (i= 1, 2,\ldots, p)}$$
$$\mathbf{vs H_1= \alpha_i \neq 0}$$

أما إحصاءات الاختبار يمكن حسابها باستخدام الصيغة التالية:

$$\mathbf{Archtest = T\times \hat{R}^2 \sim X_p^2}$$

حيث أن T تمثل عدد المشاهدات المدروسة ضمن الإزاحة:

$$\mathbf{\hat{R} = \frac{SSR}{SST}}$$

SSR: يمثل مجموع مربعات الانحدار.

SST: يمثل مجموع مربعات الكلي.

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 156.

[2] محمد عبد السميع عناني، **التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009، ص 185.

تقارن إحصاءات الاختبار مع القيمة الجدولية لاختبار كاي بدرجة P وعند مستوى معنوية **α**، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية H_0 أي لا يوجد تأثير لـ ARCH والعكس صحيح.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج Eviews09، من خلال تحليل الارتباط والانحدار، ومن ثم مناقشة وتفسير نتائج النموذج.

المطلب الأول: تحليل مصفوفة الارتباط

من أجل إعطاء صورة أولية عن وجود علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة التي تتمثل في NDTS, DTS, ETR المتغيرات المستقلة وROA المتغير التابع، سنقوم أولا بدارسة علاقة الارتباط بين هذه متغيرات الدراسة والموضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (03): مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

Correlation Probability	ROA	ETR	DTS	NDTS	SIZE
ROA	**1.000000**				
ETR	**0.161759**	1.000000			
	0.7020	-----			
DTS	**0.613690**	-0.058670	1.000000		
	0.1056	0.8902	-----		
NDTS	**-0.768718**	0.079734	-0.544781	1.000000	
	0.0258	0.8511	0.1626	-----	
SIZE	**0.765090**	0.484036	0.172142	-0.320447	1.000000
	0.0270	0.2242	0.6836	0.4390	-----

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09.

أولا: تحليل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

نلاحظ من خلال المصفوفة أن معامل الارتباط بين المتغير التابع ROA والمتغيرات المستقلة والضابطة ETR, DTS, NDTS, SIZE أخذ العديد من القيم يمكن تفسيرها كالآتي:

- ✓ يشير معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول ROA والمعدل الفعلي للضريبة ETR لوجود علاقة طردية ضعيفة جدا غير معنوية بين المتغيرين، حيث بلغت درجة الارتباط 16.17٪ والقيمة الاحتمالية 0.7020.

- ✓ يشير معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول ROA والوفر الضريبي للديون DTS لوجود علاقة طردية قوية غير معنوية بين المتغيرين، حيث بلغت درجة الارتباط 61.36٪ وقيمة احتمالها 0.1056.
- ✓ يشير معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول ROA والوفر الضريبي البديل NDTS لوجود علاقة عكسية قوية معنوية بين المتغيرين، حيث بلغت درجة الارتباط 76.87٪، والقيمة الاحتمالية 0.0258.
- ✓ يشير معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول ROA وحجم المؤسسة SIZE لوجود علاقة طردية قوية معنوية بين المتغيرين؛ حيث بلغت درجة الارتباط 76.50٪، والقيمة الاحتمالية 0.0270.

ثانيا: تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها:

تشير نتائج تحليل مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة والضابطة ETR, DTS, NDTS, SIZE إلى العديد من القيم يمكن تفسيرها كالآتي:

- ✓ بلغت درجة الارتباط بين معدل الضريبة الفعلي ETR والوفر الضريبي للديون DTS 05.86٪، حيث كان الارتباط سالبا وغير معنوي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.8902 في حين كان هذا الأخير عكسيا بين معدل الضريبة الفعلي ETR والوفر الضريبي البديل NDTS وحجم المؤسسة، حيث بلغ على التوالي 07.97٪، 48.40٪ والقيمة الاحتمالية على التوالي 0.8511، 0.2242.
- ✓ تبين النتائج وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الوفر الضريبي للديون DTS والوفر الضريبي البديل NDTS، حيث بلغت درجة الارتباط 54.47٪، والقيمة الاحتمالية قدرت بـ 0.1626 في حين كانت درجة الارتباط بين الوفر الضريبي للديون DTS وحجم المؤسسة SIZE ضعيف جدا وغير معنوي، حيث بلغت درجة الارتباط 17.21٪ والقيمة الاحتمالية 0.6836.
- ✓ توضح النتائج وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الوفر الضريبي البديل NDTS وحجم المؤسسة SIZE، حيث بلغت درجة الارتباط 32.04٪ والقيمة الاحتمالية 0.4390.

المطلب الثاني: عرض نتائج الانحدار الخطي المتعدد

سنقوم في هذا المطلب بعرض وتحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد وتقدير معلمات الدراسة، وهذا من خلال مخرجات برنامج Eviews09.

الفرع الأول: النموذج الأولي للدراسة

بعدما قمنا بإدخال جميع البيانات إلى برنامج Eviews09 والمتمثلة في كل المتغيرات المستقلة والضابطة والمتغير التابع المقاس بمعدل العائد على الأصول ROA، تحصلنا على نموذج الدراسة التالي:

الجدول رقم (04): النموذج الأولي للدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.752417	0.718986	-3.828194	0.0314
ETR	-0.076066	0.119093	-0.638710	0.5684
DTS	2.109602	1.146148	1.840602	0.1629
NDTS	-0.770502	0.305012	-2.526137	0.0857
SIZE	0.130877	0.032722	3.999703	0.0280
R-squared	0.952144	Mean dependent var		0.079321
Adjusted R-squared	0.888336	S.D. dependent var		0.038491
S.E. of regression	0.012862	Akaike info criterion		-5.599890
Sum squared resid	0.000496	Schwarz criterion		-5.550239
Log likelihood	27.39956	Hannan-Quinn criter.		-5.934765
F-statistic	14.92205	Durbin-Watson stat		1.870142
Prob(F-statistic)	0.025421			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09.

من خلال الجدول رقم (04) يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$ROA= -2.752417- 0.076066\ ETR+ 2.109602\ DTS- 0.770502\ NDTS+ 0.130877\ SIZE+\varepsilon_i$$

أولا: اختبار المعنوية الكلية

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يتم مقارنة القيمة الإحصائية Ficher الجدولية F(k-1, n-k) أي **F**(4,3) بقيمة Ficher المحسوبة.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة قدرت ب 14.92 =F_{cal}، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي قدرت بـ 9.117 =F_{Tab} عند مستوى معنوية 5٪.

كما نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج 0.025 =Prob وهي أصغر تماما من 0.05، أي أن النموذج له معنوية مما يعني أنه يوجد على الأقل متغير واحد مستقل له تأثير على المتغير التابع.

وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1.

ثانيا: اختبار جودة النموذج

يتم اختبار جودة النموذج من خلال معامل التحديد R-Squared، والذي يعبر عن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع.

يتم اختبار النموذج من خلال الجدول رقم (04) معامل التحديد 0.9521 =R^2 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته 95.21٪ من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهي نسبة جيدة جدا، أما القيمة المتبقية 0.05٪ فهي تعود إلى متغيرات أخرى تؤثر على المتغير التابع لكنها غير متضمنة في النموذج.

ثالثا: اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات

لاختبار معنوية المعالم نعتمد على الإحصائية T-Statistic، فإذا كانت القيمة المحسوبة للمعالم أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية الصفرية، أما إذا كانت أقل ترفض الفرضية البديلة، كما يمكن الحكم على معنوية المعالم من خلال مستوى الدلالة Prob فتكون ذات معنوية إذا كانت قيمة Prob أقل تماما من مستوى الثقة 5٪.

نلاحظ من النموذج الأولي للدراسة أن متغير واحد مستقل له معنوية SIZE لأن القيمة الاحتمالية T-Prob= 0.028 وهي أقل من 0.05، كذلك T المحسوبة 3.99 وهي أكبر من T الجدولية T(0.05,3)= 3.182.

أما القيمة الإحصائية T المحسوبة لكل من معدل الضريبة الفعلي ETR، الوفر الضريبي للديون DTS، الوفر الضريبي البديل NDTS قدرت بالقيمة المطلقة على التوالي 0.638710، 1.840602، 2.526137، وهي أقل من T الجدولية المقدرة ب T=3.182، كما أن قيمتها الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 وقدرت بـ 0.5684، 0.1629، 0.0857 على التوالي وما يدل على أن هذه المتغيرات لا تتمتع بالمعنوية.

وعليه يمكن تعديل النموذج باستبعاد بعض المتغيرات.

الفرع الثاني: تعديل النموذج

في هذه المرحلة يتم استبعاد المتغير الذي له أكبر قيمة احتمالية وهو المعدل الفعلي للضريبة ETR كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): استبعاد متغير الضريبة الفعلي ETR

النموذج	المتغير المستبعد	قيمة Prob	قيمة T المحسوبة
01	ETR	0.5684	0.638710

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن متغير معدل الضريبة الفعلي كانت قيمته Prob=0.5684 وهي أكبر من 0.05، وكانت T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أي 0.638710<3.182 وبالتالي فهو لا يفسر المتغير التابع.

وبعد استبعاد معدل الضريبة الفعلي ETR تحصلنا على النموذج التالي:

الجدول رقم (06): النموذج بعد حذف متغير معدل الضريبة الفعلي ETR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.517440	0.570188	-4.415105	0.0116
DTS	2.124011	1.057726	2.008092	0.1150
NDTS	-0.816182	0.273687	-2.982177	0.0407
SIZE	0.119597	0.025427	4.703634	0.0093
R-squared	0.945636	Mean dependent var		0.079321
Adjusted R-squared	0.904864	S.D. dependent var		0.038491
S.E. of regression	0.011872	Akaike info criterion		-5.722391
Sum squared resid	0.000564	Schwarz criterion		-5.682670
Log likelihood	26.88956	Hannan-Quinn criter.		-5.990292
F-statistic	23.19293	Durbin-Watson stat		1.907393
Prob(F-statistic)	0.005440			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

$$\mathbf{ROA} = -2.517440 + 2.124011 - 0.816182 + 0.119597 + \varepsilon_i$$

أولا: اختبار المعنوية الكلية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة Ficher المحسوبة قدرت بـ 23.19293 وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي قدرت بـ $\mathbf{F}(3,4) = 6.591$.

كما أن القيمة الاحتمالية الإحصائية F-Statistic قدرت بـ 0.005440 وهي أقل تماما من مستوى معنوية 5٪ أي نقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يدل على أن النموذج له معنوية كلية.

ثانيا: اختبار جودة النموذج

يتضح من الجدول رقم (06) أن قيمة معامل التحديد R-Squared قدرت بـ 0.945636، وهذا معناه أن جميع المتغيرات تفسر 94.56٪ من المتغير الحاصل في معدل العائد على الأصول للمؤسسة أما القيمة المتبقية 0.06 فهي تعود لمتغيرات أخرى تؤثر على المتغير التابع لكنها غير متضمنة في النموذج.

ثالثا: اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم

نلاحظ من النموذج بعد حذف معدل الضريبة الفعلي ETR أن متغيران مستقلان لهما معنوية SIZE وNDTS لأن القيمة الاحتمالية على التوالي T Prob= 0.0093، T Prob= 0.0407 وهي أقل من 0.05، كذلك T المحسوبة المقدرة بالقيمة المطلقة على التوالي 4.703634، 2.982177 أكبر من T الجدولية 2.776 عند مستوى المعنوي 5٪، فتقبل الفرضية البديلة H_1، وترفض الفرضية الصفرية H_0 أي أن المتغيرات تتمتع بمعنوية.

أما القيمة الإحصائية T المحسوبة للوفر الضريبي للديون DTS قدرت بـ 2.008092 وهي أقل من القيمة الجدولية 2.776، كما أن قيمتها الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 وقدرت بـ 0.1150، وهذا ما يدل على أن DTS لا يتمتع بالمعنوية.

الفرع الثالث: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاءBreush-Godfrey

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نستعمل اختبار Breush-Godfrey.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار Breush-Godfrey

F-statistic	9.007847	Prob. F(2,2)	0.0999
Obs*R-squared	7.200627	Prob. Chi-Square(2)	0.0273

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن القيمة الاحتمالية 0.0273 =Probchi-Square أقل من 0.05 أي ترفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1، وبالتالي يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

أولا: اختبار عدم تجانس الأخطاء ARCH

للكشف عن وجود تجانس تباين الأخطاء نستعمل ARCH.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار ARCH لـ ROA

F-statistic	0.445911	Prob. F(1,5)	0.5339
Obs*R-squared	0.573159	Prob. Chi-Square(1)	0.4490

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن القيمة الاحتمالية Prob-Chi-Square والمساوية 0.4490 أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وبالتالي لا يوجد مشكلة تجانس تباين الأخطاء.

ثانيا: تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء

لاحظنا من خلال النتائج المتمثلة في الجدول رقم (08) والجدول رقم (07) أن هناك مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، بينما مشكل تجانس التباين لا يوجد، وهذا يعني أنه يمكن تصحيح النموذج وفق طريقة HAC (Newey-West) التي تعمل على معالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، والجدول الموالي يوضح نتائج النموذج النهائي بعد التصحيح.

الجدول رقم (09): نتائج النموذج النهائي المصحح

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.517440	0.459016	-5.484422	0.0054
DTS	2.124011	0.611507	3.473406	0.0255
NDTS	-0.816182	0.277268	-2.943662	0.0422
SIZE	0.119597	0.020726	5.770361	0.0045
R-squared	0.945636	Mean dependent var		0.079321
Adjusted R-squared	0.904864	S.D. dependent var		0.038491
S.E. of regression	0.011872	Akaike info criterion		-5.722391
Sum squared resid	0.000564	Schwarz criterion		-5.682670
Log likelihood	26.88956	Hannan-Quinn criter.		-5.990292
F-statistic	23.19293	Durbin-Watson stat		1.907393
Prob(F-statistic)	0.005440	Wald F-statistic		87.65413
Prob(Wald F-statistic)	0.000419			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09.

المطلب الثالث: تفسير نتائج الدراسة

توصلنا من خلال نتائج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج Eviews09 إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الوفورات الضريبية للديون DTS، الوفورات الضريبية البديلة NDTS وحجم المؤسسة SIZE تؤثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول ROA، حيث تفسر هذه المتغيرات ما نسبته 94.56٪ من المتغير الحاصل في الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن"، أما النسبة المتبقية 0.06٪ فترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع لكنها غير متضمنة في النموذج وعليه يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها كما يلي:

أولا: الوفورات الضريبية للديون DTS:

يوجد أثر إيجابي للوفورات الضريبية للديون DTS على الأداء المالي بمؤسسة ميناء "جن جن"، حيث أظهر لنا النموذج النهائي أن قيمة احتمال Prob للوفورات الضريبية للديون قدرت بـ 0.0255 وهي أقل من 5٪، كما أن T الإحصائية قدرت بـ 3.473406 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.776، إضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 2.124011 وهذا ما يدل على وجود أثر إيجابي معنوي للوفورات الضريبية على معدل العائد على الأصول ROA لمؤسسة ميناء "جن جن"، أي أنه عند ارتفاع نسبة الوفر بوحدة واحدة ارتفع معدل العائد على الأصول بنسبة 2.12٪ عند مستوى معنوية 0.0255، وعليه الفرضية الفرعية الثانية التابعة للفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفر الضريبي للديون على الأداء المالي بالمؤسسة المينائية "جن جن" مقاس بمعدل العائد على الأصول" صحيحة، هذه النتيجة تتعارض مع دراسة (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، 2019)، وتتوافق مع دراسة (حنيفة خروبي، 2023).

ويمكن تفسير النتائج المتوصل إليها بأن مؤسسة ميناء "جن جن" تحقق وفورات ضريبية للديون مما تنعكس هذه الأخير على النتيجة الصافية، وهذا راجع إلى انخفاض الدخل الخاضع للضريبة في بعض سنوات الدراسة مما أثر إيجابا على العائد على الأصول وبالتالي على الأداء المالي للمؤسسة.

ثانيا: الوفورات الضريبية البديلة NDTS:

من النموذج النهائي نلاحظ أنه يوجد أثر سلبي للوفر الضريبي البديل عدا الديون NDTS على الأداء المالي في مؤسسة عينة الدراسة، حيث كلما ارتفع الوفر الضريبي البديل NDTS بوحدة واحدة انخفض معدل العائد على الأصول ROA بالقيمة المطلقة المقدرة بـ 0.816182 عند مستوى معنوية 0.0422 وهي أقل من 5٪، كما أن T الإحصائية المقدرة بالقيمة المطلقة 2.943662 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.776، وهو ما يدل على وجود أثر سلبي للوفورات الضريبية البديلة NDTS على العائد على الأصول ROA لمؤسسة ميناء "جن جن"، وعليه الفرضية الفرعية الثالثة التابعة للفرضية الرئيسية والتي مفادها: "**يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على الأداء المالي في مؤسسة ميناء "جن جن" مقاسا بمعدل العائد على الأصول**" صحيحة، هذه الدراسة تتوافق مع دراسة (ياسمين عبد المجيد صالح، 2019)، ويمكن تفسير هذه النتائج بأن نسبة الاهتلاكات مقارنة بحجم الأصول يعتبر ضعيفا مما يؤثر سلبا على معدل العائد على الأصول، ومن ثَمَ على الأداء المالي أي أن الوفورات الضريبية البديلة لم تكن كافية بالقدر الذي ينعكس على الربح الخاضع للضريبة ومن ثم على النتيجة الصافية.

ثالثا: حجم المؤسسة SIZE:

كما أظهرت نتائج التقدير الإحصائي أن قيمة احتمال Prob لحجم المؤسسة قدر بـ 0.0045 وهي أقل من مستوى المعنوية 5٪، كما أن T الإحصائية المساوية لـ 5.770361 أكبر من T الجدولية المقدرة بـ 2.776، إضافة إلى أن قيمة المعامل تساوي 0.119597 مما يدل على وجود أثر إيجابي لحجم المؤسسة SIZE على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن"، أي أنه كلما زاد حجم المؤسسة بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة الأداء المالي بمقدار 0.119597 وحدة.

تتوافق هذه الدراسة مع دراسة (Halima Boussiki, 2023)، (بن عيشة كريمة، 2023)، ويمكن تفسير ذلك بقدرة المؤسسة على استغلال وتوظيف أصولها بكفاءة وفعالية وتحكمها الجيد في تكاليفها، مما ينعكس هذا على النتيجة الصافية أي العائد على الأصول وبالتالي الأداء المالي للمؤسسة.

رابعا: معدل الضريبة الفعلي ETR:

وأخيرا نلاحظ من خلال النموذج النهائي أن معدل الضريبة الفعلي ETR ليس له أثر معنوي على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن"، أي أن الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" لم يتأثر بمعدل الضريبة الفعلي أي أن حجم الضرائب الواجبة الدفع لم يكن له أثر على النتائج المحققة من طرف المؤسسة، وهذه النتيجة لا تتوافق مع دراسة (حنيفة خروبي، 2023)، ودراسة (مروى بوراس، حمزة بعلي، 2022)، وتتوافق مع دراسة (ميمون عماد رشيد، 2022)، ودراسة (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، 2019).

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط بعض المفاهيم التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، وذلك من خلال دراسة أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي في المؤسسة المينائية "جن جن" –جيجل– في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022، وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد والاعتماد على معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، ومعدل الضريبة الفعلي والوفر الضريبي البديل والوفر الضريبي للديون وحجم المؤسسة كمتغيرات مستقلة؛ حيث أظهرت نتائج النموذج النهائي للدراسة أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 94.56٪ من التغير الحاصل في الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن"، أما النسبة المتبقية 0.06 فتعود إلى عوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع لكنها غير متضمنة في النموذج.

الـخـاتـمـة

الخاتمة

يعد التخطيط الضريبي من الوسائل التي تستعملها الإدارة الناجحة للاستفادة من المزايا الضريبية، والحوافز والإعفاءات لتجتنب دفع الضرائب المستحقة أو تخفيضها أو تأجيلها، وهو من المتغيرات التي تلجأ إليها المؤسسات من أجل تحسين أدائها المالي، إذ يعتبر هذا الأخير أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات، حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة معرفة أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي بالمؤسسة الميناائية جيجل "جن جن" خلال الفترة الممتدة 2015-2022، وقد ركزت هذه الدراسة على ثلاث متغيرات مستقلة متمثلة في معدل الضريبة الفعلي والوفر الضريبي للديون والوفر الضريبي البديل وحجم المؤسسة كمتغير ضابط في حين تم قياس الأداء المالي من خلال معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Eviews09.

ومن خلال عرض لمختلف العناصر الأساسية المتعلقة بالتخطيط الضريبي الأداء المالي والعلاقة بينهما استخلص جملة من النتائج:

❖ **النتائج النظرية:**

- ✓ التخطيط الضريبي يعمل على زيادة قدرة المؤسسات على استغلال أصولها بصورة كفؤة؛
- ✓ تكمن أهمية ممارسة التخطيط الضريبي في محاولة تخفيض نسبة الأرباح المنتقلة من المؤسسة إلى الدولة وهو ما من شأنه زيادة العوائد المتوقعة للمؤسسة؛
- ✓ يساعد التخطيط الضريبي المكلفين بشكل عام والشركات المدرجة في السوق المالي بشكل خاص على العمل بتوجيه استثماراتها في المجالات التي تحقق لها وفورات ضريبية جيدة؛
- ✓ استغلال المؤسسة الوفورات الضريبية الناتجة عن الأنشطة المالية كتمويل عن طريق القروض تؤدي إلى انخفاض مبلغ الضريبة المدفوعة؛
- ✓ يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات، حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات التوازن المالي والمؤشرات الحديثة؛
- ✓ يعد الأداء المالي واحد من المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح المؤسسة من حيث العائدات المالية؛
- ✓ الأداء المالي لشركات يرتفع باعتمادها على نظام تخطيط ضريبي فعال وهذا يسمح لها بخفض مستوى العبء الضريبي؛
- ✓ تم التأكد من أن استراتيجيات التخطيط الضريبي تؤثر إيجابا على الأداء المالي للمؤسسة.

❖ **النتائج التطبيقية:**

- ✓ يوجد أثر إيجابي للوفورات الضريبية للديون على معدل العائد على الأصول في المؤسسة المينائية "جن جن"؛ أي عند ارتفاع نسبة الوفر الضريبي يرتفع الأداء المالي هذا لأن مؤسسة ميناء "جن جن" تحقق وفورات ضريبية لديون مما تنعكس هذه الأخيرة على النتيجة الصافية مما أثر إيجابا على الأداء المالي؛
- ✓ يوجد أثر سلبي للوفر الضريبي البديل على معدل العائد على الأموال في المؤسسة المينائية "جن جن حيث كلما ارتفع الوفر الضريبي البديل ينخفض الأداء المالي وذلك لأن الوفورات البديلة لم تكن كافية بالقدر الذي ينعكس على الربح الخاضع للضريبة ومن ثم على النتيجة الصافية؛
- ✓ يوجد أثر إيجابي لحجم المؤسسة على معدل العائد على الأصول في المؤسسة المينائية "جن جن"؛ أي كلما زاد حجم المؤسسة أدى إلى زيادة الأداء المالي ويفسر ذلك قدرة المؤسسة على استغلال وتوظيف أصولها بكفاءة وفعالية وتحكمها الجيد في تكاليفها مما ينعكس هذا على النتيجة أي الأداء المالي؛
- ✓ لا يوجد أثر معنوي بمعدل الضريبية الفعلي على معدل العائد على الأصول في المؤسسة المينائية "جن جن" ويعود ذلك إلى أن حجم الضرائب الواجبة الدفع لم يكن له أثر على النتائج المحققة من طرف المؤسسة.

❖ **الاقتراحات:**

- ✓ دعوة ميناء "جن جن" إلى اعتماد التخطيط الضريبي كأداة رقابية استباقية توجه العمليات الحالية كونها تساعد المؤسسة لتخفيض عبئها الضريبي وكذلك تحسين أدائها المالي؛
- ✓ ضرورة اهتمام مؤسسة ميناء "جن جن" بشكل خاص بمدى مساهمة استراتيجيات التخطيط الضريبي في الحصول على خصومات ضريبية أو ما يعرف بالإئتمان الضريبي؛
- ✓ ضرورة اهتمام مؤسسة ميناء "جن جن" بتعيين مستشار ضريبي يكون ملم بالقوانين والتشريعات وما تتيحه من إعفاءات وتسهيلات وتخفيضات؛
- ✓ على المؤسسات الاقتصادية إدارة أصولها بشكل فعال لما لذلك أثر إيجابا على أدائها المالي؛
- ✓ من الضروري أن يقوم المدير المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" بالإدارة المالية الرشيدة من أجل تحسين الأداء المالي؛
- ✓ ضرورة إدراك مؤسسة ميناء "جن جن" لأهمية الأداء المالي في تحديد كمية الأرباح ولإعطاء المؤسسة صورة عن الوضعية المالية.

❖ **أفاق الدراسة:**

في نهاية الدراسة ونظرا لأهمية التخطيط الضريبي يمكننا اقتراح بعض المواضيع كدراسات مستقبلية لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

- ✓ أثر التخطيط الضريبي على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة؛
- ✓ أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على جودة أرباح الشركة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. أدرس وائل محمد صبحي، الغالي طاهر محمد منصور، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

2. آل شبيب كمال دريد ، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3. بخيت حسين علي، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

4. تايه النعيمي عدنان ، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي –اتجاهات معاصرة–**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

5. تايه النعيمي عدنان وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

6. جيلاطو جيلالي ، **الاقتصاد التطبيقي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7. الحسيني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمن، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة 02 دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن عمان 2003.

8. الحناوي محمد صالح وآخرون، **أساسيات ومبادئ الإدارة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

9. الخطيب محمد محمود ، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2010.

10. داود حسام علي، الواعي خالد محمد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

11. الدهراوي كمال الدين ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

12. السيفو وليد اسماعيل وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

13. الشواورة فيصل محمود، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية**، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.

14. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي –محاضرات وتطبيقات–**، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، ورقلة، 2011.

15. عباس علي، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، الطبعة 01، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

16. العصار رشاد، عليان الشريف ، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة 01، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

17. عقل محمد مفلح، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة 01، دار اجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

18. عقل مفلح محمد، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة 01، دار المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

19. العلي أسعد حميدي ، **الإدارة المالية**، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

20. عليان الشريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

21. عناني محمد عبد السميع، **التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

22. عواد ذياب احمد فتحي، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ،2012.

23. فايز تيم ، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

24. فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، دار النشر الثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

25. القطاونة عادل محمد، عدي حسين عفافة، **المحاسبة الضريبية**، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

26. لطفي أمين السيد أحمد ، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

❖ **المقالات**

27. آل زلفة عبد الإله حسين، غريب عادل، **أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية –دراسة تطبيقية–**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 04 ، العدد 12، 2020 .

28. باكرا عادل علي ، أبو الجود الماحي ، **دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية –دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03.

29. بلبال حسناوي، فوزي عبد الرزاق، **أثر رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية (ولاية سطيف)–**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16، 2019.

30. بلوم نذير، بن ناصر عيسى، **دور حوكمة الشركات في ممارسات التخطيط الضريبي الدولي**، المجلد 07، العدد 03، 2021.

31. بن عيشة كريمة، **أثر الهيكل المالي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية –دراسة قياسية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق المالي السعودية خلال الفترة (2015–2020)–**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2023.

32. بوخلخال خالد سيف الإسلام، بن ثابت علال، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية وبرصد فعاليتها في خلق القيمة –دراسة حالة مجمع صيدال خلال فترة (2009–2019)–** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة الأغواط، 2021.

33. بوراس مروة ، بعلي حمزة ، **أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة كل من الجزائر، المغرب، تونس –دراسة مقطعية زمنية لعينة من الشركات لفترة (2020–2015)–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 09، العدد 02، 2022.

34. بوقروة، إيمان منصور بن عمارة، **أهمية استخدام الملاجئ الضريبية ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي لشركات متعددة الجنسيات –إشارة لحالة شركة Google Lnc–**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، جامعة سكيكدة.

35. بومعيزة نصيرة، بوقاطية سفيان، **دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي –دراسة حالة مؤسسة النسيج والألبسة الجاهزة BOOM–**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022.

36. تومي إبراهيم، المسعود الربيع، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني خلال 2008–2018**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، 2021.

37. جلابة علي، بن عمارة منصور، **التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12**، حوليات جامعة ڤالمة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 25، 2018.

38. جلابة علي، بن عمارة منصور، **التخطيط الضريبي كأداة لرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة لشركة –Apple–**، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد 06، العدد 04، 2020.

39. حسناء عطية حامد محمد، **تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحكومة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة –دراسة تطبيقية على شركات بالبورصة–**، مجلة البحوث المحاسبية.

40. حطاب دلال ، زعيبط نور الدين ، **تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية –دراسة حالة مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013–2014)–**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018–2019.

41. خروبي حنيفة، زرقون محمد، **اختبار دور الأثر الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات في مجال البناء والأشغال العمومية الجزائرية خلال الفترة (2016–2020)–**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

42. خنفري خيضر، بورنيسة مريم، **دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة اقتصادية–**، المجلد 17، العدد 27، 2017.

43. سالي سمير فهمي عبد المسيح، **التخطيط الضريبي (المفهوم، الأنواع، الأساليب، استراتيجيات مواجهته)**، المجلة القانونية مجلة علمية محكمة، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس.

44. سمره ياسر محمد السيد عبد العزيز وآخرون، **قياس أثر التخطيط الضريبي على استمرارية الشركة في ضوء عدم تماثل المعلومات –دراسة تطبيقية–**، المجلة العلمية للدارسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 03، العدد 01،2022.

45. صغيري سيد علي، **محاضرات في الاقتصاد القياسي مدعمة بحزمة من البرامج الإحصائية (Gretl, SPSS, Stata, Eviews)**، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019.

46. عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة، **أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

47. محصول نعمان، سراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، 2019.

48. نضال رؤوف أحمد، كاظم مهمين العامري نوال، **التخطيط الضريبي وأثره على الوعاء الضريبي –بحث تطبيقي في عينة من شركات المساعدة العراقية–**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 59، 2019.

49. يونس ريمة ، **مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والحديثة –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA–**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2016.

❖ **الرسائل الجامعية**

50. أسعد يعقوب نايف أمل، **دور هيكل رأس المال في تحقيق الوفورات الضريبية والسيولة النقدية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة القدس، فلسطين، 2023.

51. بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب–**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2011.

52. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008–2009.

53. بن عمر عبد العالي، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، 2016–2017.

54. بوجميعة عمر، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013–2014.

55. بوضياف صفاء، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي –دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

56. بوهالي محمد، **أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة –دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017–2018.

57. خويرة محفوظ، محمد علي، **التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية –دراسة ميدانية–**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

58. زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب –البليدة–، 2011.

59. سميح محمد الأغوات توفيق، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإدارية والمالية قسم المحاسبة، جامعة الإسراء، الأردن، 2015.

60. عشي عادل، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة–**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2001–2002.

61. عوادي منير، **استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013–2017)**، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019–2020.

62. كحول صورية، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2017.

63. محمدي نورة، **أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017–2018.

64. موصو سراح، **تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة –دراسة قياسية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر S&P500–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي –جيجل–، 2021–2022.

65. ميمون عماد رشيد ، **دور التخطيط الضريبي في تحسين القدرة المالية للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021–2022.

66. يوسف عبد المجيد صالح ياسمين، **أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2019.

❖ **المؤتمرات**

67. إبراهيم نبيل عبد الرؤوف، **المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والاستثمار نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري – دراسة ميدانية تطبيقية–** ،جمعية الضرائب المصرية، 2012.

ثانيا: المراجع الأجنبية

68. Boussiki Halima,**The Effect of capital structure on the financial performance of companies listed on the Algerian stock exchange: case of the saidal groups**,finance and Business economics review,Vol07,No1, 2023.

69. Dusan Baran & All, **Financial Analysis of Selected Compang-Research Papers Faculty of Materials Science and Technology Slovak**, Univresity of Tchnology Vol 24, No 37, 2016.

70. Elisabeth Cindy Laurencia, Diah Amalia, The Effect of Tax Planning on Financial Performance of Manufacturing Companies in Indonesia

71. Enekwe, **Chinedu Inrocent –The Relation Ship Between Financial Ration Analisis and Corporate Profitabihty : Astudy of Selected quoted oil and Gas Companis in Nigeria**, Eworpean Jornal of Accounting, Auditing and Finance Reseach, Vol 03, N 02, 2015.

72. Ezenwak Welu, **Godfrey Chinweobi –Capital Structure and Commeraial and Performance In Nigeria**, International Jornal of Social Siences and Humanities Revieus, Vol 08, No 02, 2018.

73. M. Sunil Manohar Subbaiah and Others, **The Role of Ratio analysis in Financial Statement**, International of Sience Technoology and Management, No 06, 2017.

74. Melisa Mahrani, **The Effect of Tax Planning on Campany Value With Financial Pereformance As Intervening Variables in manufacturing company Registered in Indonesia Stock Exchange for 2014-2018**

75. Olayiwola Jon, Stephaie Okoro, **Tax Planning, Corporate, Governonce and Financial Performance of Selected Quoted, Nom-financial Companiesin Nigeria**, 2017-2018, Organizations and Markets in Emerging economies, vol 12, num 02, 2021.

76. Samuel Thuo kariuki**, The Effect of Corporate Tax Planinig on The Financial Preformance of Listed Companies in Kenya.**

الـــمـــلاحـــــق

الملحق رقم 01: جدول توزيع فيشر

Table F : valeurs critiques de la distribution F

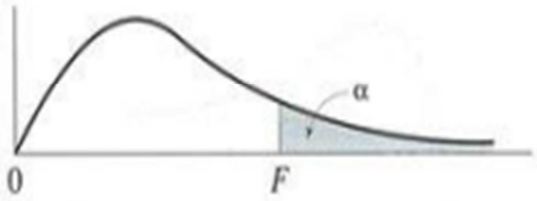
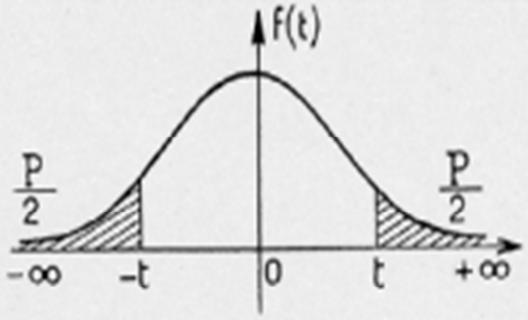


TABLE 1 $\alpha = .05$

Degrés de liberté pour le dénominateur	Degrés de liberté pour le numérateur															
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20	25	30	40	50
1	161.4	199.5	215.8	224.8	230.0	233.8	236.5	238.6	240.1	242.1	245.2	248.4	248.9	250.5	250.8	252.6
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.43	19.44	19.46	19.47	19.48	19.48
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.89	8.85	8.81	8.79	8.70	8.66	8.63	8.62	8.59	8.58
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.86	5.80	5.77	5.75	5.72	5.70
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.77	4.74	4.62	4.56	4.52	4.50	4.46	4.44
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	3.94	3.87	3.83	3.81	3.77	3.75
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.64	3.51	3.44	3.40	3.38	3.34	3.32
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.35	3.22	3.15	3.11	3.08	3.04	3.02
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.14	3.01	2.94	2.89	2.86	2.83	2.80
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.98	2.85	2.77	2.73	2.70	2.66	2.64
11	4.84	3.98	3.59	3.36	3.20	3.09	3.01	2.95	2.90	2.85	2.72	2.65	2.60	2.57	2.53	2.51
12	4.75	3.89	3.49	3.26	3.11	3.00	2.91	2.85	2.80	2.75	2.62	2.54	2.50	2.47	2.43	2.40
13	4.67	3.81	3.41	3.18	3.03	2.92	2.83	2.77	2.71	2.67	2.53	2.46	2.41	2.38	2.34	2.31
14	4.60	3.74	3.34	3.11	2.96	2.85	2.76	2.70	2.65	2.60	2.46	2.39	2.34	2.31	2.27	2.24
15	4.54	3.68	3.29	3.06	2.90	2.79	2.71	2.64	2.59	2.54	2.40	2.33	2.28	2.25	2.20	2.18
16	4.49	3.63	3.24	3.01	2.85	2.74	2.66	2.59	2.54	2.49	2.35	2.28	2.23	2.19	2.15	2.12
17	4.45	3.59	3.20	2.96	2.81	2.70	2.61	2.55	2.49	2.45	2.31	2.23	2.18	2.15	2.10	2.08
18	4.41	3.55	3.16	2.93	2.77	2.66	2.58	2.51	2.46	2.41	2.27	2.19	2.14	2.11	2.06	2.04
19	4.38	3.52	3.13	2.90	2.74	2.63	2.54	2.48	2.42	2.38	2.23	2.16	2.11	2.07	2.03	2.00
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.51	2.45	2.39	2.35	2.20	2.12	2.07	2.04	1.99	1.97
22	4.30	3.44	3.05	2.82	2.66	2.55	2.46	2.40	2.34	2.30	2.15	2.07	2.02	1.98	1.94	1.91
24	4.26	3.40	3.01	2.78	2.62	2.51	2.42	2.36	2.30	2.25	2.11	2.03	1.97	1.94	1.89	1.86
26	4.23	3.37	2.98	2.74	2.59	2.47	2.39	2.32	2.27	2.22	2.07	1.99	1.94	1.90	1.85	1.82
28	4.20	3.34	2.95	2.71	2.56	2.45	2.36	2.29	2.24	2.19	2.04	1.96	1.91	1.87	1.82	1.79
30	4.17	3.32	2.92	2.69	2.53	2.42	2.33	2.27	2.21	2.16	2.01	1.93	1.88	1.84	1.79	1.76
40	4.08	3.23	2.84	2.61	2.45	2.34	2.25	2.18	2.12	2.08	1.92	1.84	1.78	1.74	1.69	1.66
50	4.03	3.18	2.79	2.56	2.40	2.29	2.20	2.13	2.07	2.03	1.87	1.78	1.73	1.69	1.63	1.60
60	4.00	3.15	2.76	2.53	2.37	2.25	2.17	2.10	2.04	1.99	1.84	1.75	1.69	1.65	1.59	1.56
120	3.92	3.07	2.68	2.45	2.29	2.18	2.09	2.02	1.96	1.91	1.75	1.66	1.60	1.55	1.50	1.46
200	3.89	3.04	2.65	2.42	2.26	2.14	2.06	1.98	1.93	1.88	1.72	1.62	1.56	1.52	1.46	1.41
500	3.86	3.01	2.62	2.39	2.23	2.12	2.03	1.96	1.90	1.85	1.69	1.59	1.53	1.48	1.42	1.38
1000	3.85	3.01	2.61	2.38	2.22	2.11	2.02	1.95	1.89	1.84	1.68	1.58	1.52	1.47	1.41	1.36

الملحق رقم 02: جدول توزيع Student



ν \ P	0,90	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01	0,001
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657	636,619
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925	31,598
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841	12,929
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604	8,610
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032	6,869
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707	5,959
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499	5,408
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355	5,041
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250	4,781
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169	4,587
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106	4,437
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055	4,318
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012	4,221
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977	4,140
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947	4,073
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921	4,015
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898	3,965
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878	3,922
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861	3,883
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845	3,850
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831	3,819
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819	3,792
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807	3,767
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797	3,745
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787	3,725
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779	3,707
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771	3,690
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763	3,674
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756	3,659
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750	3,646
40	0,126	0,255	0,388	0,529	0,681	0,851	1,050	1,303	1,684	2,021	2,423	2,704	3,551
80	0,126	0,254	0,387	0,527	0,679	0,848	1,046	1,296	1,671	2,000	2,390	2,660	3,460
120	0,126	0,254	0,386	0,526	0,677	0,845	1,041	1,289	1,658	1,980	2,358	2,617	3,373
∞	0,126	0,253	0,385	0,524	0,674	0,842	1,036	1,282	1,645	1,960	2,326	2,576	3,291

الملحق رقم 03: ميزانية الأصول 2015

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

02/05/24 10:24

Excercice allant 01/01/2015 au 31/12/2015

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2015

Unité:

ACTIF	Note	2015 Brut	2015 Amort-Prov.	2015 Net	2014 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles	**01**	**8 659 340,00**	**4 743 053,32**	**3 916 286,68**	**3 961 163,34**
Immobilisations corporelles		**5 728 689 325,04**	**2 774 969 099,10**	**2 953 720 225,94**	**2 954 842 653,78**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments	01	1 107 313 839,29	259 353 725,35	847 960 113,94	759 299 640,69
Installations, machines et outillage		2 105 607 619,93	1 094 598 618,39	1 011 009 001,54	1 110 683 946,68
Matériel de transport		2 468 870 603,44	1 388 373 470,50	1 080 497 132,94	1 066 897 013,60
Autres immobilisations corporelles		46 897 262,38	32 639 391,92	14 257 870,46	17 962 052,81
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	**02**	**221 501 846,29**	**0,00**	**221 501 846,29**	**218 434 845,04**
Immobilisations financières	**03**	**4 283 314 380,00**	**52 312 777,58**	**4 231 001 602,42**	**3 701 166 280,86**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		131 500 000,00	52 312 777,58	79 187 222,42	(5 766 319,14)
Autres titres immobilisés		4 151 409 380,00		4 151 409 380,00	3 706 932 600,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		405 000,00	0,00	405 000,00	0,00
Impôts différés actif	**04**	**139 584 604,20**	**0,00**	**139 584 604,20**	**66 857 958,85**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**10 381 749 495,53**	**2 832 024 930,00**	**7 549 724 565,53**	**6 945 262 901,87**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	**118 239 433,65**	**0,00**	**118 239 433,65**	**114 808 964,89**
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		118 239 433,65	0,00	118 239 433,65	114 808 964,89
Créances et emplois assimilés	06	**1 455 003 578,53**	**(248 121 892,95)**	**1 206 881 685,58**	**1 456 752 172,50**
Clients		715 937 031,16	248 121 892,95	467 815 138,21	529 028 096,84
Autres débiteurs		26 514 736,27	0,00	26 514 736,27	42 448 491,12
Impôts et assimilés		712 551 811,10	(0,00)	712 551 811,10	885 275 584,54
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	**5 764 193 635,65**	**0,00**	**5 764 193 635,65**	**4 493 040 911,06**
Placements et autres actifs financiers courants		600 000 000,00	0,00	600 000 000,00	500 000 000,00
Trésorerie		5 164 193 635,65	0,00	5 164 193 635,65	3 993 040 911,06
TOTAL ACTIF COURANT		**7 337 436 647,83**	**(248 121 892,95)**	**7 089 314 754,88**	**6 064 602 048,45**
TOTAL GENERAL ACTIF		**17 719 186 143,36**	**(3 080 146 822,95)**	**14 639 039 320,41**	**13 009 864 950,32**

الملحق رقم 04: ميزانية الخصوم 2015

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2015 au 31/12/2015

02/05/24 10:26

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2015

Unité:

Passif	Note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	3 965 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		6 429 359 306,35	4 528 470 346,89
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		2 099 228 315,40	2 546 979 950,14
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(66 880 400,75)	(0,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**12 505 376 716,20**	**11 084 119 792,23**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**12 505 376 716,20**	**11 084 119 792,23**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		12 975 980,00	100 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		25 740,00	45 540,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		386 154 384,73	290 686 777,60
produits comptabilisés d'avance à long terme		391 393 171,55	218 300 401,98
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**790 549 276,28**	**509 132 719,58**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		120 886 463,75	158 838 512,93
Autres Créditeurs		28 000,00	13 500,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 014 555 324,90	1 113 846 344,49
Autres dettes courantes		207 643 539,28	143 914 081,09
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 343 113 327,93**	**1 416 612 438,51**
TOTAL GENERAL PASSIF		**14 639 039 320,41**	**13 009 864 950,32**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 05: جدول النتائج حسب الطبيعة 2015

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044229262
Article 180501338 50

Excercice allant 01/01/2015 au 31/12/2015

02/05/24 10:27

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2015	2014
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		3 903 122 905,88	4 061 481 484,02
Autres ventes		1 079 149 736,15	1 386 478 172,37
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 982 272 642,03	5 447 959 656,39
Achats consommés		(133 664 760,64)	(133 260 203,64)
Services extérieurs et autres consommations		(290 650 850,78)	(140 799 784,56)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(424 315 611,42)	(274 059 988,20)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		4 557 957 030,61	5 173 899 668,19
Charges de personnel		(1 645 499 509,84)	(1 279 160 045,78)
mpôts, taxes et versements assimilés		(119 267 845,79)	(130 886 894,47)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 793 189 674,98	3 763 852 727,94
Autres produits opérationnels		65 079 931,11	56 974 656,88
Autres charges opérationnelles		(22 494 981,51)	(107 011 763,28)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(772 246 423,62)	(710 825 813,74)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		496 820 615,95	168 840 314,50
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 560 348 816,91	3 171 830 122,30
Produits financiers		173 293 703,09	137 023 612,99
Charges financières		(38 850 761,77)	(6 253 784,92)
VI- RESULTAT FINANCIER		134 442 941,32	130 769 828,07
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		2 694 791 758,23	3 302 599 950,37
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(644 811 369,00)	(756 852 444,63)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		49 247 926,17	1 232 444,40
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 717 466 892,18	5 810 798 240,76
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 618 238 576,78)	(3 263 818 290,62)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 099 228 315,40	2 546 979 950,14
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 099 228 315,40	2 546 979 950,14
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 06: ميزانية الأصول 2016

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

02/05/24 10:18

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2016

Unité:

ACTIF	Note	2016 Brut	2016 Amort-Prov.	2016 Net	2015 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**11 642 090,00**	**6 593 550,82**	**5 048 539,18**	**3 916 286,68**
Immobilisations corporelles		**6 396 892 769,29**	**3 177 820 844,48**	**3 219 071 924,81**	**2 953 720 225,94**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 404 272 993,20	373 077 701,89	1 031 195 291,31	847 960 113,94
Installations, machines et outillage		2 282 754 582,10	1 200 799 321,36	1 081 955 260,74	1 011 009 001,54
Matériel de transport		2 661 100 292,70	1 568 568 606,74	1 092 531 685,96	1 080 497 132,94
Autres immobilisations corporelles		48 764 901,29	35 375 214,49	13 389 686,80	14 257 870,46
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**315 900 933,79**	**0,00**	**315 900 933,79**	**221 501 846,29**
Immobilisations financières		**6 131 905 000,00**	**37 034 102,90**	**6 094 870 897,10**	**4 231 001 602,42**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		131 500 000,00	37 034 102,90	94 465 897,10	79 187 222,42
Autres titres immobilisés		6 000 000 000,00		6 000 000 000,00	4 151 409 380,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		405 000,00	0,00	405 000,00	405 000,00
Impôts différés actif		**138 426 120,81**	**0,00**	**138 426 120,81**	**139 584 604,20**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**12 994 766 913,89**	**3 221 448 498,20**	**9 773 318 415,69**	**7 549 724 565,53**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**157 047 471,16**	**0,00**	**157 047 471,16**	**118 239 433,65**
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		157 047 471,16	0,00	157 047 471,16	118 239 433,65
Créances et emplois assimilés		**1 951 251 330,52**	**(187 101 788,35)**	**1 764 149 542,17**	**1 206 881 685,58**
Clients		1 220 772 865,30	187 101 788,35	1 033 671 076,95	467 815 138,21
Autres débiteurs		59 326 214,32	0,00	59 326 214,32	26 514 736,27
Impôts et assimilés		671 152 250,90	(0,00)	671 152 250,90	712 551 811,10
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		**4 371 031 110,47**	**0,00**	**4 371 031 110,47**	**5 764 193 635,65**
Placements et autres actifs financiers courants		(0,00)	0,00	(0,00)	600 000 000,00
Trésorerie		4 371 031 110,47	0,00	4 371 031 110,47	5 164 193 635,65
TOTAL ACTIF COURANT		**6 479 329 912,15**	**(187 101 788,35)**	**6 292 228 123,80**	**7 089 314 754,88**
TOTAL GENERAL ACTIF		**19 474 096 826,04**	**(3 408 550 286,55)**	**16 065 546 539,49**	**14 639 039 320,41**

الملحق رقم07 : ميزانية الخصوم 2016

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

02/05/24 10:21

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2016

Unité:

Passif	Note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		7 770 367 221,00	6 429 359 306,35
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 963 922 165,44	2 099 228 315,40
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(0,00)	(66 880 400,75)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**13 777 958 881,64**	**12 505 376 716,20**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**13 777 958 881,64**	**12 505 376 716,20**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		(0,00)	12 975 980,00
Impôts (différés et provisionnés)		17 160,00	25 740,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		363 956 112,04	386 154 384,73
produits comptabilisés d'avance à long terme		378 576 243,95	391 393 171,55
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**742 549 515,99**	**790 549 276,28**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		166 344 079,38	120 886 463,75
Autres Créditeurs		59 160,00	28 000,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 114 969 823,45	1 014 555 324,90
Autres dettes courantes		263 665 079,03	207 643 539,28
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 545 038 141,86**	**1 343 113 327,93**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 065 546 539,49**	**14 639 039 320,41**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 08: جدول النتائج حسب الطبيعة 2016

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

02/05/24 10:22

Excercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2016	2015
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		3 539 467 964,20	3 903 122 905,88
Autres ventes		1 271 589 782,04	1 079 149 736,15
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 811 057 746,24	4 982 272 642,03
Achats consommés		(141 406 062,43)	(133 664 760,64)
Services extérieurs et autres consommations		(289 349 730,86)	(290 650 850,78)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(430 755 793,29)	(424 315 611,42)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		4 380 301 952,95	4 557 957 030,61
Charges de personnel		(1 722 147 235,09)	(1 645 499 509,84)
mpôts, taxes et versements assimilés		(110 704 701,18)	(119 267 845,79)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 547 450 016,68	2 793 189 674,98
Autres produits opérationnels		60 645 169,71	65 079 931,11
Autres charges opérationnelles		(18 219 481,76)	(22 494 981,51)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(738 221 314,99)	(772 246 423,62)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		533 409 088,65	496 820 615,95
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 385 063 478,29	2 560 348 806,91
Produits financiers		174 058 861,35	173 293 703,09
Charges financières		(3 905 874,81)	(38 850 761,77)
VI- RESULTAT FINANCIER		170 152 986,54	134 442 941,32
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		2 555 216 464,83	2 694 791 758,23
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(590 144 396,00)	(644 811 369,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(1 149 903,39)	49 247 926,17
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 579 170 865,95	5 717 466 892,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 615 248 700,51)	(3 618 238 576,78)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 963 922 165,44	2 099 228 315,40
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 963 922 165,44	2 099 228 315,40
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 09: ميزانية الأصول 2017

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2017 au 31/12/2017

02/05/24 10:12

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2017

Unité:

ACTIF	Note	2017 Brut	2017 Amort-Prov.	2017 Net	2016 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**11 642 090,00**	**8 352 385,82**	**3 289 704,18**	**5 048 539,18**
Immobilisations corporelles		**7 515 509 193,99**	**3 707 933 046,02**	**3 807 576 147,97**	**3 219 071 924,81**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 669 098 701,16	518 473 327,45	1 150 625 373,71	1 031 195 291,31
Installations, machines et outillage		3 016 834 571,00	1 400 124 933,90	1 616 709 637,10	1 081 955 260,74
Matériel de transport		2 779 424 743,38	1 750 177 129,55	1 029 247 613,83	1 092 531 685,96
Autres immobilisations corporelles		50 151 178,45	39 157 655,12	10 993 523,33	13 389 686,80
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**1 075 622 707,37**	**0,00**	**1 075 622 707,37**	**315 900 933,79**
Immobilisations financières		**6 000 405 000,00**	**(0,00)**	**6 000 405 000,00**	**6 094 870 897,10**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		(0,00)	(0,00)	0,00	94 465 897,10
Autres titres immobilisés		6 000 000 000,00		6 000 000 000,00	6 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		405 000,00	0,00	405 000,00	405 000,00
Impôts différés actif		**139 818 249,87**	**0,00**	**139 818 249,87**	**138 426 120,81**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**14 742 997 241,23**	**3 716 285 431,84**	**11 026 711 809,39**	**9 773 318 415,69**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**218 898 714,95**	**(51 746 140,77)**	**167 152 574,18**	**157 047 471,16**
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		218 898 714,95	51 746 140,77	167 152 574,18	157 047 471,16
Créances et emplois assimilés		**1 727 159 258,89**	**(427 921 055,34)**	**1 299 238 203,55**	**1 764 149 542,17**
Clients		1 144 675 580,69	427 921 055,34	716 754 525,35	1 033 671 076,95
Autres débiteurs		15 340 508,20	0,00	15 340 508,20	59 326 214,32
Impôts et assimilés		567 143 170,00	(0,00)	567 143 170,00	671 152 250,90
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		**3 372 334 803,68**	**0,00**	**3 372 334 803,68**	**4 371 031 110,47**
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	(0,00)
Trésorerie		3 372 334 803,68	0,00	3 372 334 803,68	4 371 031 110,47
TOTAL ACTIF COURANT		**5 318 392 777,52**	**(479 667 196,11)**	**4 838 725 581,41**	**6 292 228 123,80**
TOTAL GENERAL ACTIF		**20 061 390 018,75**	**(4 195 952 627,95)**	**15 865 437 390,80**	**16 065 546 539,49**

الملحق رقم 10: ميزانية الخصوم 2017

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2017 au 31/12/2017

02/05/24 10:14

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2017

Unité:

Passif	Note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		8 456 423 489,34	7 770 367 221,00
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 196 558 665,67	1 963 922 165,44
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**13 696 651 650,21**	**13 777 958 881,64**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**13 696 651 650,21**	**13 777 958 881,64**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		0,00	(0,00)
Impôts (différés et provisionnés)		8 580,00	17 160,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		407 944 515,90	363 956 112,04
produits comptabilisés d'avance à long terme		261 402 832,33	378 576 243,95
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**669 355 928,23**	**742 549 515,99**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		561 784 430,65	166 344 079,38
Autres Créditeurs		6 000,00	59 160,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		795 366 724,85	1 114 969 823,45
Autres dettes courantes		142 272 656,86	263 665 079,03
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 499 429 812,36**	**1 545 038 141,86**
TOTAL GENERAL PASSIF		**15 865 437 390,80**	**16 065 546 539,49**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 11: جدول النتائج حسب الطبيعة 2017

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

02/05/24 10:16

Excercice allant 01/01/2017 au 31/12/2017

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2017	2016
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 852 549 238,27	3 539 467 964,20
Autres ventes		1 176 640 037,98	1 271 589 782,04
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 029 189 276,25	4 811 057 746,24
Achats consommés		(119 360 604,42)	(141 406 062,43)
Services extérieurs et autres consommations		(237 743 079,11)	(289 349 730,86)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(357 103 683,53)	(430 755 793,29)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 672 085 592,72	4 380 301 952,95
Charges de personnel		(1 477 233 422,72)	(1 722 147 235,09)
mpôts, taxes et versements assimilés		(115 567 965,46)	(110 704 701,18)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 079 284 204,54	2 547 450 016,68
Autres produits opérationnels		262 961 267,86	60 645 169,71
Autres charges opérationnelles		(181 405 084,30)	(18 219 481,76)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 079 350 952,55)	(738 221 314,99)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		373 166 935,70	533 409 088,65
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 454 656 371,25	2 385 063 478,29
Produits financiers		184 284 651,59	174 058 861,35
Charges financières		(1 906 786,23)	(3 905 874,81)
VI- RESULTAT FINANCIER		182 377 865,36	170 152 986,54
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 637 034 236,61	2 555 216 464,83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(441 876 280,00)	(590 144 396,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 400 709,06	(1 149 903,39)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 849 602 131,40	5 579 170 865,95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 653 043 465,73)	(3 615 248 700,51)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 196 558 665,67	1 963 922 165,44
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 196 558 665,67	1 963 922 165,44
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 12: ميزانية الأصول 2018

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

23/04/24 09:46

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2018

Unité:

ACTIF	Note	2018 Brut	2018 Amort-Prov.	2018 Net	2017 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	9 905 856,66	1 736 233,34	3 289 704,18
Immobilisations corporelles		9 034 712 664,84	4 295 886 840,84	4 738 825 824,00	3 807 576 147,97
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 670 338 911,22	674 068 072,12	996 270 839,10	1 150 625 373,71
Installations, machines et outillage		3 051 114 217,48	1 649 451 367,54	1 401 662 849,94	1 616 709 637,10
Matériel de transport		4 259 594 144,24	1 928 567 931,72	2 331 026 212,52	1 029 247 613,83
Autres immobilisations corporelles		53 665 391,90	43 799 469,46	9 865 922,44	10 993 523,33
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		1 172 685 991,97	0,00	1 172 685 991,97	1 075 622 707,37
Immobilisations financières		4 596 000 000,00	0,00	4 596 000 000,00	6 000 405 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		4 596 000 000,00		4 596 000 000,00	6 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		(0,00)	0,00	(0,00)	405 000,00
Impôts différés actif		**152 944 821,29**	**0,00**	**152 944 821,29**	**139 818 249,87**
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 967 985 568,10	4 305 792 697,50	10 662 192 870,60	11 026 711 809,39
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		215 615 694,49	(54 145 685,85)	161 470 008,64	167 152 574,18
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		215 615 694,49	54 145 685,85	161 470 008,64	167 152 574,18
Créances et emplois assimilés		1 504 048 002,25	(516 570 120,19)	987 477 882,06	1 299 238 203,55
Clients		1 061 712 116,33	516 570 120,19	545 141 996,14	716 754 525,35
Autres débiteurs		15 537 206,88	0,00	15 537 206,88	15 340 508,20
Impôts et assimilés		426 798 679,04	(0,00)	426 798 679,04	567 143 170,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		4 154 399 322,53	0,00	4 154 399 322,53	3 372 334 803,68
Placements et autres actifs financiers courants		2 300 000 000,00	0,00	2 300 000 000,00	0,00
Trésorerie		1 854 399 322,53	0,00	1 854 399 322,53	3 372 334 803,68
TOTAL ACTIF COURANT		5 874 063 019,27	(570 715 806,04)	5 303 347 213,23	4 838 725 581,41
TOTAL GENERAL ACTIF		20 842 048 587,37	(4 876 508 503,54)	15 965 540 083,83	15 865 437 390,80

الملحق رقم 13: ميزانية الخصوم 2018

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044222926 2
Article 180501338 50

23/04/24 09:48

Excercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2018

Unité:

Passif	Note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 196 582 155,01	8 456 423 489,34
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 198 362 413,45**	**13 696 651 650,21**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 198 362 413,45**	**13 696 651 650,21**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		29 834 761,03	8 580,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		435 194 176,87	407 944 515,90
produits comptabilisés d'avance à long terme		248 245 464,36	261 402 832,33
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**713 274 402,26**	**669 355 928,23**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		56 201 827,67	561 784 430,65
Autres Créditeurs		56 910,00	6 000,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		833 469 060,40	795 366 724,85
Autres dettes courantes		163 253 670,05	142 272 656,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 053 903 268,12**	**1 499 429 812,36**
TOTAL GENERAL PASSIF		**15 965 540 083,83**	**15 865 437 390,80**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 14: جدول النتائج حسب الطبيعة 2018

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

23/04/24 09:49

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2018	2017
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 695 133 203,49	2 852 549 238,27
Autres ventes		992 975 096,28	1 176 640 037,98
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 688 108 299,77	4 029 189 276,25
Achats consommés		(135 799 845,14)	(119 360 604,42)
Services extérieurs et autres consommations		(200 431 279,75)	(237 743 079,11)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(336 231 124,89)	(357 103 683,53)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 351 877 174,88	3 672 085 592,72
Charges de personnel		(1 527 645 071,77)	(1 477 233 422,72)
mpôts, taxes et versements assimilés		(118 006 150,30)	(115 567 965,46)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 706 225 952,81	2 079 284 204,54
Autres produits opérationnels		43 446 689,59	262 961 267,86
Autres charges opérationnelles		(38 972 330,93)	(181 405 084,30)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 209 978 227,07)	(1 079 350 952,55)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		644 151 710,05	373 166 935,70
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 144 873 794,45	1 454 656 371,25
Produits financiers		189 949 819,55	184 284 651,59
Charges financières		(8 236 041,15)	(1 906 786,23)
VI- RESULTAT FINANCIER		181 713 778,40	182 377 865,36
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 326 587 572,85	1 637 034 236,61
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(351 777 200,00)	(441 876 280,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(16 699 609,61)	1 400 709,06
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 565 656 518,96	4 849 602 131,40
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 607 545 755,72)	(3 653 043 465,73)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 15: ميزانية الأصول 2019

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

23/04/24 09:41

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2019

Unité:

ACTIF	Note	2019 Brut	2019 Amort-Prov.	2019 Net	2018 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**11 642 090,00**	**10 991 702,50**	**650 387,50**	**1 736 233,34**
Immobilisations corporelles		**10 620 532 027,66**	**4 963 328 127,00**	**5 657 203 900,66**	**4 738 825 824,00**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 674 972 407,01	827 599 840,87	847 372 566,14	996 270 839,10
Installations, machines et outillage		3 154 029 678,92	1 892 012 998,34	1 262 016 680,58	1 401 662 849,94
Matériel de transport		5 734 786 668,41	2 197 081 656,15	3 537 705 012,26	2 331 026 212,52
Autres immobilisations corporelles		56 743 273,32	46 633 631,64	10 109 641,68	9 865 922,44
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**711 099 739,52**	**0,00**	**711 099 739,52**	**1 172 685 991,97**
Immobilisations financières		**6 827 500 000,00**	**(0,00)**	**6 827 500 000,00**	**4 596 000 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	(0,00)	171 500 000,00	0,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	4 596 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	(0,00)
Impôts différés actif		**209 670 014,45**	**0,00**	**209 670 014,45**	**152 944 821,29**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**18 380 443 871,63**	**4 974 319 829,50**	**13 406 124 042,13**	**10 662 192 870,60**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**233 077 877,25**	**(69 500 724,29)**	**163 577 152,96**	**161 470 008,64**
Marchandises, Matières et fournitures		80 165,45	0,00	80 165,45	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		232 997 711,80	69 500 724,29	163 496 987,51	161 470 008,64
Créances et emplois assimilés		**1 469 635 209,99**	**(526 695 691,59)**	**942 939 518,40**	**987 477 882,06**
Clients		1 111 034 143,77	526 695 691,59	584 338 452,18	545 141 996,14
Autres débiteurs		5 200 605,85	0,00	5 200 605,85	15 537 206,88
Impôts et assimilés		353 400 460,37	(0,00)	353 400 460,37	426 798 679,04
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		**1 885 287 771,14**	**0,00**	**1 885 287 771,14**	**4 154 399 322,53**
Placements et autres actifs financiers courants		400 000 000,00	0,00	400 000 000,00	2 300 000 000,00
Trésorerie		1 485 287 771,14	0,00	1 485 287 771,14	1 854 399 322,53
TOTAL ACTIF COURANT		**3 588 000 858,38**	**(596 196 415,88)**	**2 991 804 442,50**	**5 303 347 213,23**
TOTAL GENERAL ACTIF		**21 968 444 730,01**	**(5 570 516 245,38)**	**16 397 928 484,63**	**15 965 540 083,83**

الملحق رقم 16: ميزانية الخصوم 2019

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

23/04/24 09:43

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2019

Unité:

Passif	Note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 595 517 522,14	9 196 582 155,01
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		826 951 226,21	958 110 763,24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(34 794 805,00)	(0,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 431 343 438,55**	**14 198 362 413,45**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 431 343 438,55**	**14 198 362 413,45**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		19 290 002,98	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		40 343 872,14	29 834 761,03
Autres dettes non courantes		(0,00)	0,00
Provision à long terme		556 472 734,80	435 194 176,87
produits comptabilisés d'avance à long terme		235 124 996,38	248 245 464,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**851 231 606,30**	**713 274 402,26**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		256 658 692,39	56 201 827,67
Autres Créditeurs		(0,00)	56 910,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		624 743 072,92	833 469 060,40
Autres dettes courantes		233 951 674,47	163 253 670,05
Trésorerie Passif		(0,00)	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 115 353 439,78**	**1 053 903 268,12**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 397 928 484,63**	**15 965 540 083,83**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 17: جدول النتائج حسب الطبيعة 2019

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044222926 2
Article 180501338 50

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

23/04/24 09:44

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2019	2018
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		9 328 139,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 962 642 027,66	2 695 133 203,49
Autres ventes		1 004 236 713,22	992 975 096,28
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 976 206 879,88	3 688 108 299,77
Achats consommés		(130 811 286,79)	(135 799 845,14)
Services extérieurs et autres consommations		(221 027 326,95)	(200 431 279,75)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(351 838 613,74)	(336 231 124,89)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 624 368 266,14	3 351 877 174,88
Charges de personnel		(2 365 585 882,97)	(1 527 645 071,77)
mpôts, taxes et versements assimilés		(110 285 557,97)	(118 006 150,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 148 496 825,20	1 706 225 952,81
Autres produits opérationnels		79 765 590,02	43 446 689,59
Autres charges opérationnelles		(33 200 908,53)	(38 972 330,93)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 305 916 587,59)	(1 209 978 227,07)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		769 260 349,01	644 151 710,05
V- RESULTAT OPERATIONNEL		658 405 268,11	1 144 873 794,45
Produits financiers		324 664 256,57	189 949 819,55
Charges financières		0,00	(8 236 041,15)
VI- RESULTAT FINANCIER		324 664 256,57	181 713 778,40
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		983 069 524,68	1 326 587 572,85
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(173 471 555,39)	(351 777 200,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		17 353 256,92	(16 699 609,61)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 149 897 075,48	4 565 656 518,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(4 322 945 849,27)	(3 607 545 755,72)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		826 951 226,21	958 110 763,24
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		826 951 226,21	958 110 763,24
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 18: ميزانية الأصول 2020

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2020

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort-Prov.	2020 Net	2019 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	01	12 022 090,00	11 642 090,00	380 000,00	650 387,50
Immobilisations corporelles	01	10 637 197 217,96	5 574 046 360,43	5 063 150 857,53	5 657 203 900,66
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 686 503 588,37	973 126 178,16	713 377 410,21	847 372 566,14
Installations, machines et outillage		3 136 904 001,64	2 041 462 843,27	1 095 441 158,37	1 262 016 680,58
Matériel de transport		5 755 288 348,74	2 510 044 342,57	3 245 244 006,17	3 537 705 012,26
Autres immobilisations corporelles		58 501 279,21	49 412 996,43	9 088 282,78	10 109 641,68
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	848 815 576,81	0,00	848 815 576,81	711 099 739,52
Immobilisations financières	03	6 827 500 000,00	1 892 698,49	6 825 607 301,51	6 827 500 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	1 892 698,49	169 607 301,51	171 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	212 748 776,56	0,00	212 748 776,56	209 670 014,45
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 538 283 661,33	5 587 581 148,92	12 950 702 512,41	13 406 124 042,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	241 945 918,99	(72 740 343,27)	169 205 575,72	163 577 152,96
Marchandises, Matières et fournitures		794 771,13	0,00	794 771,13	80 165,45
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		241 151 147,86	72 740 343,27	168 410 804,59	163 496 987,51
Créances et emplois assimilés	06	1 570 715 393,12	(711 374 101,49)	859 341 291,63	942 939 518,40
Clients		1 383 979 455,91	711 374 101,49	672 605 354,42	584 338 452,18
Autres débiteurs		1 487 247,88	0,00	1 487 247,88	5 200 605,85
Impôts et assimilés		185 248 689,33	(0,00)	185 248 689,33	353 400 460,37
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	1 968 058 276,37	0,00	1 968 058 276,37	1 885 287 771,14
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	400 000 000,00
Trésorerie		1 618 058 276,37	0,00	1 618 058 276,37	1 485 287 771,14
TOTAL ACTIF COURANT		3 780 719 588,48	(784 114 444,76)	2 996 605 143,72	2 991 804 442,50
TOTAL GENERAL ACTIF		22 319 003 249,81	(6 371 695 593,68)	15 947 307 656,13	16 397 928 484,63

الملحق رقم 19: ميزانية الخصوم 2020

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2020

Passif	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 633 968 748,35	9 595 517 522,14
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		414 092 150,92	826 951 226,21
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(26 580 000,92)	(34 794 805,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Emprunts et dettes financières		17 537 728,15	19 290 002,98
Impôts (différés et provisionnés)		39 592 772,00	40 343 872,14
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		608 928 337,15	556 472 734,80
Produits comptabilisés d'avance à long terme		221 225 100,07	235 124 996,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	09	**887 283 937,37**	**851 231 606,30**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		125 901 370,72	256 658 962,39
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		653 600 777,63	624 743 072,92
Autres dettes courantes		215 371 176,86	233 353 464,40
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III	10	**994 873 325,21**	**1 115 353 439,78**
TOTAL GENERAL PASSIF		**15 947 307 656,13**	**16 397 928 484,63**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 20: جدول النتائج حسب الطبيعة 2020

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044229262
Article : 180501338501

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Compte de résultats
(Par nature)

	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		52 280 400,45	9 328 139,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 504 720 093,41	2 962 642 027,66
Autres ventes		715 809 448,00	1 004 236 713,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	18	3 272 809 941,86	3 976 206 879,88
Achats consommés	11	(169 125 866,87)	(130 811 286,79)
Services extérieurs et autres consommations	12	(120 839 692,10)	(221 027 326,95)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(289 965 558,97)	(351 838 613,74)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		2 982 844 382,89	3 624 368 266,14
Charges de personnel	13	(1 987 446 227,89)	(2 365 585 882,97)
mpôts, taxes et versements assimilés	14	(78 601 631,24)	(110 285 557,97)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		916 796 523,76	1 148 496 825,20
Autres produits opérationnels	19	44 910 167,58	79 765 590,02
Autres charges opérationnelles	15	(56 869 632,76)	(33 200 908,53)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 554 784 439,70)	(1 305 916 587,59)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	840 296 043,57	769 260 349,01
V- RESULTAT OPERATIONNEL		190 348 662,45	658 405 268,11
Produits financiers	21	342 210 719,60	324 664 256,57
Charges financières	16	(276 298,74)	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		341 934 420,86	324 664 256,57
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		532 283 083,31	983 069 524,68
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(124 907 077,15)	(173 471 555,39)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 716 144,76	17 353 256,92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 500 226 872,61**	**5 149 897 075,48**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 086 134 721,69)**	**(4 322 945 849,27)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		414 092 150,92	826 951 226,21
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		414 092 150,92	826 951 226,21
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 21: ميزانية الأصول 2021

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2021

Unité : DA

ACTIF	Note	2021 Brut	2021 Amort-Prov.	2021 Net	2020 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	01	11 762 190,00	11 477 190,00	285 000,00	380 000,00
Immobilisations corporelles	01	10 698 038 621,64	6 206 916 072,93	4 491 122 548,71	5 063 150 857,53
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 691 873 966,26	1 112 208 446,96	579 665 519,30	713 377 410,21
Installations, machines et outillage		3 146 973 992,60	2 254 438 249,63	892 535 742,97	1 095 441 158,37
Matériel de transport		5 797 468 986,35	2 789 408 014,72	3 008 060 971,63	3 245 244 006,17
Autres immobilisations corporelles		61 721 676,43	50 861 361,62	10 860 314,81	9 088 282,78
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	1 258 378 985,55	0,00	1 258 378 985,55	848 815 576,81
Immobilisations financières	03	7 482 500 000,00	(0,00)	7 482 500 000,00	6 825 607 301,51
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	(0,00)	326 500 000,00	169 607 301,51
Autres titres immobilisés		7 156 000 000,00		7 156 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	**261 727 339,09**	**0,00**	**261 727 339,09**	**212 748 776,56**
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 712 407 136,28	6 218 393 262,93	13 494 013 873,35	12 950 702 512,41
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	273 702 354,11	(105 160 446,47)	168 541 907,64	169 205 575,72
Marchandises, Matières et fournitures		26 494,04	0,00	26 494,04	794 771,13
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		273 675 860,07	105 160 446,47	168 515 413,60	168 410 804,59
Créances et emplois assimilés	06	1 302 589 720,67	(793 090 273,88)	509 499 446,79	859 341 291,63
Clients		1 184 108 510,57	793 090 273,88	391 018 236,69	672 605 354,42
Autres débiteurs		5 526 331,70	0,00	5 526 331,70	1 487 247,88
Impôts et assimilés		112 954 878,40	(0,00)	112 954 878,40	185 248 689,33
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	2 358 214 967,16	0,00	2 358 214 967,16	1 968 058 276,37
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		2 008 214 967,16	0,00	2 008 214 967,16	1 618 058 276,37
TOTAL ACTIF COURANT		3 934 507 041,94	(898 250 720,35)	3 036 256 321,59	2 996 605 143,72
TOTAL GENERAL ACTIF		23 646 914 178,22	(7 116 643 983,28)	16 530 270 194,94	15 947 307 656,13

الملحق رقم22 : ميزانية الخصوم 2021

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2021

Unité : DA

Passif	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 240 760 899,27	9 633 968 748,35
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 079 386 418,09	414 092 150,92
Autres capitaux propres – Report à nouveau		29 838 650,49	(26 580 000,92)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 393 655 463,05**	**14 065 150 393,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 393 655 463,05**	**14 065 150 393,55**
PASSIF NON COURANTS	09		
Emprunts et dettes financières		17 424237,78	17 537 728,15
Impôts (différés et provisionnés)		43 093 291,27	39 592 772,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		758 057 392,35	608 9283 337,15
Produits comptabilises d'avance à long terme		207 166 858,09	221 225 100,07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 025 742 779,49**	**887 283 937,37**
PASSIFS COURANTS	10		
Fournisseurs et comptes rattachés		68 370 667,85	125 901 370,72
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		835 262 911,73	653 600 777,63
Autres dettes courantes		207 238 372,82	215 371 176,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 110 871 952,40**	**994 873 325,21**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 530 270 194,94**	**15 947 307 656,13**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 23: جدول النتائج حسب الطبيعة 2021

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044229262
Article 180501338500

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)

Unité : DA

	Note	2021	2020
Chiffre d'affaires	18		
Ventes de marchandises		72 614 654,57	52 280 400,45
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		3 529 404 506,21	2 504 720 093,41
Autres ventes		654 688 796,76	715 809 448,00
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**4 256 707 957,54**	**3 272 809 941,86**
Achats consommés	11	(221 618 187,78)	(169 125 866,87)
Services extérieurs et autres consommations	12	(117 770 488,88)	(120 839 692,10)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(339 388 676,66)**	**(289 965 558,97)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**3 917 319 280,88**	**2 982 844 382,89**
Charges de personnel	13	(2 191 699 958,06)	(1 987 446 227,89)
mpôts, taxes et versements assimilés	14	(95 687 802,30)	(78 601 631,24)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 629 931 520,52**	**916 796 523,76**
Autres produits opérationnels	19	44 941 626,96	44 910 167,58
Autres charges opérationnelles	15	(27 789 763,58)	(56 869 632,76)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 706 826 849,82)	(1 554 784 439,70)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	993 375 967,53	840 296 043,57
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**933 632 501,61**	**190 348 662,45**
Produits financiers	21	358 916 490,49	342 210 719,60
Charges financières	16	0,00	(276 298,74)
VI- RESULTAT FINANCIER		**358 916 490,49**	**341 934 420,86**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**1 292 548 992,10**	**532 283 083,31**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(279 803 916,01)	(124 907 077,15)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		66 641 342,00	6 716 144,76
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**5 653 942 042,52**	**4 500 226 872,61**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 574 555 624,43)**	**(4 086 134 721,69)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 079 386 418,09**	**414 092 150,92**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 079 386 418,09**	**414 092 150,92**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 24: ميزانية الأصول 2022

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2022

Unité : DA

ACTIF	Note	2022 Brut	2022 Amort-Prov.	2022 Net	2021 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**13 133 616,00**	**11 730 992,28**	**1 402 623,72**	**285 000,00**
Immobilisations corporelles		**10 178 984 954,38**	**6 199 914 162,74**	**3 979 070 791,64**	**4 491 122 548,71**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 695 773 900,74	1 237 221 524,71	458 552 376,03	579 665 519,30
Installations, machines et outillage		3 144 202 393,05	2 439 123 041,08	705 079 351,97	892 535 742,97
Matériel de transport		5 290 057 162,11	2 485 358 380,81	2 804 698 781,30	3 008 060 971,63
Autres immobilisations corporelles		48 951 498,48	38 211 216,14	10 740 282,34	10 860 314,81
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**1 587 756 596,68**	**0,00**	**1 587 756 596,68**	**1 258 378 985,55**
Immobilisations financières		**7 482 500 000,00**	**0,00**	**7 482 500 000,00**	**7 482 500 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	0,00	326 500 000,00	326 500 000,00
Autres titres immobilisés		(0,00)		(0,00)	7 156 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 156 000 000,00	0,00	7 156 000 000,00	0,00
Impôts différés actif		**443 138 543,65**	**0,00**	**443 138 543,65**	**261 727 339,09**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**19 705 513 710,71**	**6 211 645 155,02**	**13 493 868 555,69**	**13 494 013 873,35**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**298 754 344,90**	**(115 984 895,01)**	**182 769 449,89**	**168 541 907,64**
Marchandises, Matières et fournitures		773 657,14	0,00	773 657,14	26 494,04
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		297 980 687,76	115 984 895,01	181 995 792,75	168 515 413,60
Créances et emplois assimilés		**1 793 718 225,98**	**(800 214 897,05)**	**993 503 328,93**	**509 499 446,79**
Clients		1 535 385 425,19	800 214 897,05	735 170 528,14	391 018 236,69
Autres débiteurs		5 114 808,90	0,00	5 114 808,90	5 526 331,70
Impôts et assimilés		253 217 991,89	(0,00)	253 217 991,89	112 954 878,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		**4 007 941 545,29**	**0,00**	**4 007 941 545,29**	**2 358 214 967,16**
Placements et autres actifs financiers courants		500 000 000,00	0,00	500 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		3 507 941 545,29	0,00	3 507 941 545,29	2 008 214 967,16
TOTAL ACTIF COURANT		**6 100 414 116,17**	**(916 199 792,06)**	**5 184 214 324,11**	**3 036 256 321,59**
TOTAL GENERAL ACTIF		**25 805 927 826,88**	**(7 127 844 947,08)**	**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

الملحق رقم 25: ميزانية الخصوم 2022

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044229262
Article 180501338501

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

BILAN PASSIF

Exercice clos le **31/12/2022**

Unité:

Passif	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 352 647 317,36	9 240 760 899,27
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Autres capitaux propres – Report à nouveau		38 053 454,57	29 838 650,49
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		17 425 237,78	17 425 237,78
Impôts (différés et provisionnés)		43 464 998,46	43 093 291,27
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		897 005 918,26	758 057 392,35
produits comptabilisés d'avance à long terme		193 108 616,11	207 166 858,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 151 004 770,61**	**1 025 742 779,49**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		218 835 277,75	68 370 667,85
Autres Créditeurs		(0,00)	0,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 522 163 562,91	835 262 911,73
Autres dettes courantes		636 313 452,17	207 238 372,82
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**2 377 312 292,83**	**1 110 871 952,40**
TOTAL GENERAL PASSIF		**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 26: جدول النتائج حسب الطبيعة 2022

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Compte de résultats
(Par nature)

Unité : DA

	Note	2022	2021
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		75 382 324,36	72 614 654,57
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		4 787 543 074,81	3 529 404 506,21
Autres ventes		1 037 661 012,86	654 688 796,76
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**5 900 586 412,03**	**4 256 707 957,54**
Achats consommés		(248 288 247,20)	(221 618 187,78)
Services extérieurs et autres consommations		(234 861 913,74)	(117 770 488,88)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(483 150 160,94)**	**(339 388 676,66)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**5 417 436 251,09**	**3 917 319 280,88**
Charges de personnel		(2 897 795 329,65)	(2 191 699 958,06)
mpôts, taxes et versements assimilés		(116 659 698,06)	(95 687 802,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 402 981 223,38**	**1 629 931 520,52**
Autres produits opérationnels		45 276 780,22	44 941 626,96
Autres charges opérationnelles		(35 513 841,23)	(27 789 763,58)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 664 851 042,55)	(1 706 826 849,82)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 196 439 373,49	993 375 967,53
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**1 944 332 493,31**	**933 632 501,61**
Produits financiers		383 937 143,00	358 916 490,49
Charges financières		0,00	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		**383 937 143,00**	**358 916 490,49**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**2 328 269 636,31**	**1 292 548 992,10**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(796 799 866,96)	(279 803 916,01)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		183 925 779,88	66 641 342,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**7 526 239 708,74**	**5 653 942 042,52**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(5 810 844 159,51)**	**(4 574 555 624,43)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.